فهرس واقع التقية

المقدمة

الفصل الأول : معنى التقية ومصادرها التشريعية

معنى التقية لغة واصطلاحاً

معنى الإكراه وحالاته وأقسامه

مصادر تشريع التقية

أولاً - النصوص القرآنية

ثانياً - السنة المطهرة - القولية والفعلية

الفصل الثاني : موقف الصحابة والتابعين وغيرهم من التقية

موقف الصحابة من التقية

موقف التابعين من التقية

موقف تابعي التابعين وغيرهم من التقية

الإشارة إلى من صرح بالتقية من غير هؤلاء إجمالاً

الفصل الثالث : التقية في فقه المذاهب والفرق الإسلامية

تمهيد :

التقية في الفقه المالكي

التقية في الفقه الحنفي

التقية في الفقه الشافعي

التقية في الفقه الحنبلي

التقية في الفقه الزيدي

التقية في الفقه الطبرى

التقية في الفقه الظاهري

التقية في فقه الخوارج الإباضية

التقية عند المعتزلة

الخلاصة

واقع التقية عند المذاهب والفرق الإسلامية من غير الشيعة الإمامية تأليف ثامر هاشم حبيب العميدي

5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(لا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً
وَيُحَذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ)

آل عمران 3 / 28

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وأزكى التحية والتسليم على آله الأطهار
الميامين وصحبه الأخيار المخلصين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

لا شك أنّ التقية من المفاهيم الإسلامية الأصيلة التي شرّعها الله عزّ وجلّ لتكون ثرساً للمؤمن، ووقاءً لعرضه
وكرامته حيثما وجد نفسه لا يقوى على مقاومة الظالمين. ولقد أكدتها السنّة المطهّرة قولاً وفعلاً، واستعملها
الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان (رضي الله عنهم)، وأقرّها جميع الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين من سائر
المذاهب والفرق الإسلامية.

8

ووافقت حكم العقل، لأن احتمال الضرر في شيء ما يلزم العاقل تجنّبه إذا ما استحق صاحبه اللانمة لو أقدم عليه،
وهذا هو ما عرّف عند أصوليي المذاهب الإسلامية بقاعدة: «وجوب دفع الضرر المحتمل»، كما أنّ لقاعدة:
«الضرورات تبيح المحظورات» علاقة وطيدة بالتقية، مما يكشف عن مدى تغلغل هذا المفهوم الإسلامي في كثير
مما يصدق عليه عنوان: «الضرر» أو «الإكراه»، سواء أكان ذلك في أصول العقائد الإسلامية، أو الأحكام
الشرعية الفرعية، بل وحتى في الآداب والأخلاق العامة كما سيّضح في فصول هذا البحث.
فالتقية إذاً ليست هي - كما يتصوّرها البعض - من مختصات مذهب معين من مذاهب المسلمين !! إذ أجمع الكل من

المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنبلية، والظاهرية، والطبرية، والمعتزلة، والزيدية، والخوارج، والوهابية على مشروعاتها، واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، والإجماع.
 نعم، تميزت الشيعة الإمامية الاثنا عشرية عن غيرها من المذاهب الإسلامية بهذا المفهوم، لأسباب لا تخفى على من درس تاريخ التشيع دراسة موضوعية، ووقف على المعاناة الطويلة الأمد التي مرّ بها الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وبأزمان متوالية كان يُنظر فيها إلى التشيع - تبعاً لعوامل السياسة والتعصب - بأنه جريمة لا تغتفر! أوليس شتم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على منابر المسلمين - وهو خليفتهم بالأمس - ومطاردة أصحابه، وتشريدهم أي مشرد! والتنكيل بمن وقع في قبضة السلطة، وتعذيبهم، وقتلهم وصلبهم على جذوع

9

النخيل مبرراً كافياً لمن نجا منهم أن يلوذ بما شرّعه الله تعالى وأكدته السنة ليحفظ من خلاله دمه وعرضه وكرامته؟
 أوليس محاربة الإمام السبط الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، وحمله على الصلح كرهاً، وما حصل فيما بعد للإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته، وأصحابه في واقعة الطف المشهورة، وما رافقها من أحداث يندى لها جبين البشرية خجلاً مبرراً آخر لرجال الشيعة على التقية؟
 أوليس ما حدث لحفيد الحسين زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، وكيف أنه صلب بعد استشهاده، ثم أحرق ونسف رماده في اليمّ تشقياً، وما آل إليه أمر أئمة الشيعة وأعلامهم في عهد الدولة العباسية وعلى أيدي خلفاء بني العباس كالمصور الدوانيقي (ت / 158 هجري) الذي استدعى الإمام الصادق عليه السلام أكثر من مرة، وهدده بالقتل مرّات ومرّات بعد اتهامه بشتى الاتهامات، وكيف أسرف في دماء العلويين كما أسرف من قبل أخوة السفاح (ت / 136 هجري). حتى إذا ما جاء عهد هارون الرشيد (ت / 193 هجري) اضطربت أحوال الشيعة أيّما اضطراب!
 بعد أن ضيق هارون على زعيم البيت العلوي وإمام الشيعة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام فرماه في ظلمات السجون، ولم يخرج من سجنه إلا شهيداً يُنادى على جثمانه الطاهر بذل الاستخفاف: «هذا إمام الرافضة» يقنع الباحث بمسوغات ما تميّز به الشيعة عن غيرهم من المسلمين بالتقية؟
 إنّ ما ذكره مؤرخو أهل السنة في حوادث سنة (236 هجري) كفيل باقتناع الباحثين على أن الشيعة الإمامية قد اضطهدت بما لم يُضطهد بمثله مذهب قطّ من المذاهب الإسلامية، ففي هذه السنة هُدم قبر الإمام الحسين بن علي بن

10

أبي طالب عليهما السلام، وخرّبت تربته وسقيت بالماء، بأمر من المتوكل العباسي (ت / 247 هجري) الذي كانت بطانته معروفة بالنصب والبغض لعلي بن أبي طالب عليه السلام منهم علي بن الجهم الشاعر المشهور، وعبادة المخنث، وعمرو بن فرج الرخجي وغيرهم ممن كانوا يخوفونه من العلويين، ويشيرون عليه بإبعادهم، والإعراض عنهم، والإساءة إليهم، وسجن رموزهم، وتعذيب قادتهم.
 ويكفي الباحث أن يعلم إنّ الإمام أحمد بن حنبل (ت / 240 هجري) على الرغم من أنّ شوكته قد قويت جداً في عهد المتوكل، إلا أنه قد وشى حاسدوه زوراً عليه عند المتوكل، بأنّه قد أوى علويّاً في منزله، وأنه رغب في مساعدته، فما كان من المتوكل إلا أن أوعز إلى عبد الله بن إسحاق أن يتوجّه إلى منزل الإمام ويفتّشه، فبعث ابن إسحاق حاجبه مظفراً مع صاحب البريد ابن الكلبي، مع امرأتين لكي يقوم الجميع بالتحري عن الأمر، فما كان من هؤلاء إلا أن دخلوا على الإمام في منتصف الليل، وصارحه ابن الكلبي بالأمر، فقال الإمام أحمد: «ما أعرف من هذا شيئاً، واني لأرى طاعته في العسر واليسر، والمنشط والمكره، والأثرة».
 فقال له ابن الكلبي: «لقد أمرني أمير المؤمنين أن أحلفك أنّ ما عندك طلبته، فتحلف؟ قال: إنّ استحلفتوني، أحلف».

فأحلفه بالله والطلاق أن لا يوجد في منزله علوي، ثم أخذ الكلب بتفتيش المنزل، كما فتشوا منزل ابيه، وفتشت
المرأتان النسوة، وكان بئر في المنزل فأدلوا شمعة فيه ونظروا، فلم يجدوا شيئاً، وبعد أن ثبت كذب

11

الواشين جاء كتاب المتوكّل يحمل براءة الإمام أحمد بن حنبل ممّا اتّهم به وأوصله بمال جزيل(1).
ويتّضح من كل هذا كيف تميّزت الشيعة بالتقية، وكيف حُملوا عليها قسراً، بعد ان لم يجدوا غيرها وسيلة للأمان في
تلك العهود التي تناهى فيها الظلم والاضطهاد بحقهم.
ولعلّ من أوضح ما يصوّر هذه الحقيقة التي لا شبهة فيها، أنّنا لم نجد من بين رواة الحديث من أهل السنّة من يقول
مثلاً : حدّثني الشيخ، ويريد به الإمام مالك بن أنس، أو أخبرني العبد الصالح، ويعني به الإمام الشافعي، أو أنبأني
العالم، أو سمعت العالم يقول كذا، ويقصد به الإمام أبا حنيفة.
بينما نجد مثل هذا التعبير مألوفاً عند رواة الحديث من أصحاب أئمّة الشيعة الإمامية، فقد يقول أحدهم : حدّثني أبو
زينب، ونحن نعلم علم اليقين بأنّه لا يريد غير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد يقول : حدّثني
العبد الصالح، أو الشيخ، أو العالم، وهو يريد الإمام المضطهد في السجون موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.
ولا شكّ أن لهذه الألفاظ المستعارة دلالاتها، والتي يمكن للباحث معرفتها إذا ما أرجعها إلى الظروف السياسية
المحيطة بحياة أولئك الرواة، ومن يروون عنه من الأئمّة عليهم السلام، إذ لا بدّ وأن تكون هناك مصلحة عائدة
للإمام والراوي نفسه، تُوحّيت بهذا اللفظ المستعار اتّقاءً من معرفة الظالمين

(1) مناقب الإمام أحمد بن حنبل / ابن الجوزي : 442، حلية الأولياء / أبو نعيم 9 : 206 - 207.

12

الذين أسرفوا في عدانهم لعلي وأبنائه عليهم السلام، وضيّقوا عليهم حتى عادت الرواية عنهم كافية للقتل والتنكيل
!
وإذا كانت الشيعة الإمامية قد تميّزت فعلاً عن غيرها باستعمال التقية - لما تقدم من أسباب - فإن هذا لا يعني أن
غيرهم لم يعمل بالتقية قط، كما أنه لا يعني أن تكون التقية شيعية المولد كما ذهب إليه بعض الباحثين والكتّاب من
أهل السنّة.
ونقول بصراحة، إنّه من المؤسف جداً أن يتّهم السنّي أخاه الشيعي بالكذب والنفاق والمخادعة خصوصاً فيما يتعلق
بدعوة علماء الشيعة إلى ضرورة التقريب بين وجهات النظر بين علماء المذاهب الإسلامية، والدعوة إلى التفاهم
تحت ظلّ راية الإسلام الخالدة، وتفويت الفرصة على أعداء هذا الدين العظيم. ومن ثمّ ادّعاء أن التقية تشكّل مانعاً
حقيقياً عن التجاوب مع الشيعة، لاحتمال أن تكون رغبة الشيعة في التقارب تقية !!
هذا في الوقت الذي بيّن فيه علماء الشيعة من فقهاء ومحدّثين وأصوليين، وعلماء الكلام والعقائد أنّ التقية لها
أحكامها وشروطها، وحالاتها التي تُقيد بموجبها، كما هو الحال عند علماء أهل السنّة في تقييدها بحالات الضرر
الشديد، أو الإكراه، وأي ضرر أو إكراه يترتّب على دعوة المسلمين إلى التسامح والإخاء، والمودة والصفاء ؟!
كما نقول بصراحة : إن بعض الكتّاب من أهل السنّة لم يكتفِ بما قال، بل زاد على ذلك : جعله من المفاهيم
الموضوعة من قبل - ما أسماه - «أئمة

13

الرافضة» أنفسهم، زيادة على ادعاء أن التقيّة كذب وخداع ونفاق(1) !!
ولهذا أصبح الكشف عن واقع التقيّة عند غير الشيعة، حاجة ملحة وضرورة من ضرورات التقريب بين وجهات النظر بين الإخوة المسلمين، خصوصاً وإن الدفاع عن مفهوم التقيّة دفاع لا عن مذهب معين وإنما عن التشريع الإسلامي الخالد الذي امتاز بمرونته وصلاحيته لكل عصر وجيل. لذا كانت لنا جولة مع مصادر إخواننا أهل السنّة من فقه وحديث وتفسير تمخّض عنها هذا البحث..
وأود منذ البدء أن أشير إلى الدراسات والبحوث السابقة في هذا الحقل من

(1) راجع - على سبيل المثال لا الحصر - الكتب التالية :

الشيعة والتشيع / إحسان إلهي ظهير : 79 و84، وتبديد الظلام / إبراهيم سليمان الجبهان : 483 و483، والشيعة وتحريف القرآن / محمّد مال الله : 35 و36، والتشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي / الدكتور محمّد البنداري : 235، ورجال الشيعة في الميزان / عبد الرحمن الزرعي : 6 و17 و18 و50 و51 و126 و148 و173، والثورة الإيرانية في ميزان الإسلام / الشيخ محمّد منظور نعماني : 122 و180 و182 و183 و184 و185 و186 و187 و222، والصراع بين الإسلام والوثنية / القصيمي : 458 و459، والشيعة في التصوّر الإسلامي / علي عمر فريج : 150 و151 و152 و154 و165 و183، والخطوة العريضة / محب الدين الخطيب : 9 و10، والشيعة معتقداً ومذهباً / الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة : 5 و88 و118، وبطلان عقائد الشيعة / محمّد عبد الستار التونسي : 72 و73 و78 و79، والوشية / موسى جار الله : 104، ودراسات في الفرق والعقائد / الدكتور عرفان عبد الحميد : 53، ودراسات في عقائد الشيعة / الدكتور عبد الله محمّد الغريب : 17، وقد سبق هؤلاء - مع الأسف - الإمام الرازي في : محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين من العلماء والحكماء والمتكلّمين : 365، والشهرستاني في الملل والنحل : 1 : 159 و160، والشيخ محمّد بن عبد الوهاب في رسالة في الرد على الرافضة : 20 - تحقيق الدكتور ناصر بن سعيد.

14

الدراسة - أعني : التقيّة عند أهل السنّة - وهي :

الأول : آراء علماء المسلمين في التقيّة والصحابة وصيانة القرآن الكريم، للسيد مرتضى الرضوي، طبع لأول مرّة في الهند سنة 1409هـ، وأعيد طبعه في بيروت سنة 1411هـ، وقد أفرد السيد الرضوي للتقيّة عند أهل السنّة في هذا الكتاب ستّ صحائف فقط.

الثاني : التقيّة في اطارها الفقهي - دراسة مقارنة لواقع التقيّة، للأستاذ علي الشملاوي، كتبه بدمشق سنة 1411هـ، وطبع في بيروت سنة 1412هـ، وقد تناول الأستاذ الشملاوي في القسم الثاني من هذا الكتاب التقيّة عند أهل السنّة وذلك في مائة وسبعة صحائف، والحق أن هذا الكتاب هو من أجود ما وفتت عليه في هذا المجال.
الثالث : التقيّة عند أهل السنّة نظرياً وتطبيقياً، للأستاذ علي حسين رستم من الباكستان، بحث منشور في مجلة الثقافة الإسلامية - في العديدين : الحادي والخمسين / ربيع الأول - ربيع الثاني / 1414هـ، والثاني والخمسين / جمادى الأولى - جمادى الثانية / 1414هـ، اصدار المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ويقع البحث في إحدى وستين صحيفة.

الرابع : التقيّة في آراء علماء المسلمين، للشيخ عباس علي براتي، بحث منشور في مجلة رسالة الثقلين، العدد الثامن / شوال - ذو الحجة / 1414هـ، اصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام في قم المقدسة. ويقع البحث في

15

عشرين صحيفة.

وهناك الكثير من اللبّات الأساسية لإنشاء مثل هذه البحوث قد توزّعت في كتب الشيعة الإمامية، إذ تناولوا فيها هذا

الموضوع عرضاً في مؤلفاتهم، بما لا يسع المجال إلى ذكرها تفصيلاً. وبعد.. فإنّ مما سوغ لي البحث عن التقيّة عند أهل السنّة على الرغم ممّا حملته البحوث المتقدّمة من عناوين، والتي يبقى الفضل لأصحابها، إذ سبقوا إليها والفضل للسابق، هو الوقوف على الكثير من الأقوال التي أطلقها بعض الكتاب من أهل السنّة عن التقيّة عند الشيعة الإمامية، ووصفها بأنّها نفاق وكذب وخداع، خصوصاً فيما يتعلق بأحاديث التقيّة التي أخرجها ثقة الإسلام الكليني قدس سره (ت / 329هـ)، عن أمّة أهل البيت عليهم السلام، في كتابه الكافي.

ولمّا كنت قد تناولت في دراسة مستقلة موضوع التقيّة في كتاب الكافي، وناقشت فيها جميع ما قيل عن أحاديث التقيّة وغيرها في هذا الكتاب (1)، كنت قد وقفت على الكثير من أقوال الفقهاء من أهل السنّة في مشروعية التقيّة ممّا لم أذكره هناك، ولم أجده في هذه البحوث بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها الدراسات المقارنة. هذا فضلاً عن إغفال آراء المذاهب والفرق الإسلامية الأخرى المعروفة كالمذهب الطبري، والظاهري، والزيدي، ورأي المعتزلة، والخوارج، والوهابية في هذه البحوث، وما وجد فيها من ذلك فهو لبعض دون بعض مع

(1) راجع دفاع عن الكافي للمؤلف - الباب الثاني من الجزء الأول.

16

ترك أكثرهم.

والأكثر من هذا هو الحاجة الماسّة إلى معرفة آراء فقهاء المذاهب الأربعة المشهورين :

- الإمام مالك بن أنس (ت / 179هـ).

- الإمام أبي حنيفة النعمان (ت / 150هـ).

- الإمام الشافعي (ت / 204هـ).

- الإمام أحمد بن حنبل (ت / 240هـ)، مع بيان مواقفهم الصريحة من التقيّة على مستوى العمل والافتاء، وهذا ما لم

أقف عليه في تلك البحوث إلاّ لمأماً، زيادة على ما في بحث التقيّة عند غير الشيعة الإمامية من فوائد جمّة، لعلّ

أهمها سدّ المنافذ بوجه الرياح الصفراء التي طالما حاولت تشويه الحقائق بغيرها الكثيف.

كل ذلك كان عاملاً مشجعاً لإعداد هذا البحث الذي قسمته على ثلاثة فصول وهي :

الأول : معنى التقيّة ومصادرها التشريعية.

الثاني : موقف الصحابة والتابعين وغيرهم من التقيّة.

الثالث : التقيّة في فقه المذاهب والفرق الإسلامية.

ولا ادّعي الابتكار ولا التجديد في هذا البحث، وإنّما هو لبنة صغيرة قد تضاف إلى بناء هذا المفهوم الإسلامي

الشامخ، إن لم يعثر صاحبها فيلتمس

17

الإقالة جزاءً على حسن نيّته برجاء التوفيق لخدمة الإسلام والمسلمين.

ومنه جل شأنه أستمد العون والرشاد.

وبه تعالى ثقّتي، وهو حسبي.

والحمد له ابتداءً وختاماً.

وصلاته وسلامه على حبيب القلب محمّد وآله.

نأمر العميد
3 / صفر / 1415 هـ

الفصل الأول :

معنى التقية ومصادرها التشريعية
معنى التقية لغة واصطلاحاً
معنى الإكراه وحالاته وأقسامه
مصادر تشريع التقية

معنى التقية لغة واصطلاحاً

التقية في اللغة :

عرّفوا التقية لغةً بأنّها : الحذر والحيطه من الضرر، والاسم : التقوى، وأصلها : إوتقى، يُوتقى، فقلبت الواو إلى ياء للكسرة قبلها، ثمّ أبدلت إلى تاء وأدغمت، فقيل : اتقى، يتقى(1).
وعن ابن الاعرابي : التقاة، والتقية، والتقوى، والاتقاء كله واحد، ولهذا جاء في بعض القراءات القرآنية : في موضع (تقاة).
وفي الحديث الشريف : «تَبَّقْهُ وَتَوَقَّهْ ! ومعناه : استبقِ نفسك ولا تعرّضها للهلاك والتلف، وتحزّر من الآفات واتّقها(3).
وفي الحديث أيضاً : «قلت : وهل للسيف من تقية ؟ قال : نعم، تقية على إقضاء، وهدنة على دخن». ومعناه : إنهم يتقون بعضهم بعضاً، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم

(1) تاج العروس / الزبيدي 10 : 396 - «وقي».

(2) آل عمران 3 : 28.

(3) النهاية في غريب الحديث / ابن الأثير 5 : 217.

22

بخلاف ذلك(1).

التقية في الاصطلاح :

لا يختلف تعريف التقية عند أهل السنّة عن تعريفها عند الشيعة الإمامية لا في قليل ولا في كثير إلا من حيث فنية التعبير وصياغة الألفاظ في تصوير المعنى الاصطلاحي للتقية، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على اتّفاقهم من حيث المبدأ على أنّ التقية ليست كذباً، ولا نفاقاً، ولا خداعاً للآخرين.
فقد عرّفها السرخسي الحنفي (ت / 490هـ) بقوله : «والتقية : أن يقي نفسه من العقوبة بما يظهره، وإن كان يضمن خلافه»(2).
وعرّفها ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) بقوله : «التقية : الحذر من إظهار ما في النفس - من معتقد وغيره - للغير»(3).
وقال الألويسي الحنبلي الوهابي (ت / 1270هـ) - في تفسير قوله تعالى : : «وعرّفوها (أي : التقية) بمحافضة النفس أو العرض، أو المال من شر الأعداء».
ثمّ بيّن المراد من العدو فقال :
«والعدو قسمان :
الأول : من كانت عداوته مبنية على اختلاف الدين كالكافر والمسلم.

-
- (1) لسان العرب / ابن منظور 15 : 401.
(2) المبسوط / السرخسي 24 : 45.
(3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني 12 : 136.
(4) آل عمران 3 : 28.

23

والثاني : من كانت عداوته مبنية على أغراض دنيوية، كالمال، والمتاع، والملك، والإمارة»(1). وهذا التعريف وإن كان صريحاً بجواز التقية بين المسلمين أنفسهم، وعدم حصرها بتقية المسلم من الكافر، إلا أن ما يؤخذ عليه بأنه غير جامع لأفراد التقية إذ أخرج منها التقية من سيئ الخلق الذي يتقى الناس لسانه بمداراته، كما نص عليه البخاري وغيره من المحدثين والمفسرين - كما سيأتي بيانه - ولا شك أن سيئ الخلق ليس من العدو بقسميه.

وعرفها السيد محمد رشيد رضا (ت / 1354هـ) بأنها : «ما يقال أو يفعل مخالفاً للحق لأجل توقي الضرر»(2). وهذا التعريف من أجود تعاريف التقية اصطلاحاً، وهو جامع مانع، ومنطبق تماماً مع تعريف الشيعة الإمامية للتقية، وإن كانت التعاريف السابقة لا تختلف عن تعريف الشيعة كثيراً.

قال الشيخ الأنصاري من الشيعة (ت / 1282هـ) : «التقية : اسم لاتقى يتقى، والتاء بدل عن الواو كما في النهمة والتخمة».

والمراد هنا : التحفظ عن ضرر الغير بموافقه في قول أو فعل مخالف للحق»(3). وعرفها الشيخ المراغي المصري (ت / 1364هـ) بقوله : «التقية، بأن يقول

-
- (1) روح المعاني / الأوسي 3 : 121.
(2) تفسير المنار / السيد محمد رشيد رضا 3 : 280.
(3) التقية / الشيخ مرتضى الأنصاري : 37.

24

الإنسان، أو يفعل ما يخالف الحق، لأجل التوقي من ضرر الأعداء، يعود إلى النفس، أو العرض، أو المال»(1). ثم أدخل في التقية ما لم يدخله في تعريفها كمدارة الكفرة، والظلمة، والفسقة، وإلانة الكلام لهم والتبسم في وجوههم، وغير ذلك مما سيأتي في هذا البحث.

وعرفها موسى جار الله التركماني (ت / 1369هـ) فقال : «والتقية : هي وقاية النفس عن اللانمة والعقوبة، وهي بهذا المعنى من الدين، جائزة في كل شيء»(2).

-
- (1) تفسير المراغي : 3 : 137.
(2) الوشيعة / موسى جار الله : 72.

معنى الإكراه وحالاته وأقسامه

لما كانت التقيّة لا تحصل بغير إكراه عليها واضطرار إليها، لذا لم أقف على من أباحها اختياراً من جميع علماء الشيعة وأكثر فقهاء المذاهب الإسلامية كذلك إلا من شدّ منهم كما سيّضح من الفصل الثالث في هذا البحث. ولقد اتفق المسلمون على أن للإكراه حالات متعددة مختلفة، وفي بعضها ما لا تصحّ فيه التقيّة شرعاً، لأن التقيّة ستكون في غير موضعها، ويؤاخذ فاعلها عليها، ولهذا ميّزوا حالات الإكراه التي لا تصحّ فيها التقيّة عن غيرها، وقبل الحديث عنها يحسن بنا بيان معنى الإكراه فنقول :
معنى الإكراه :

الإكراه لغةً، مشتق من كرهه، والاسم : الكره بالفتح، وهو كل ما أكرهك غيرك عليه، والكره بالضمّ : المشقّة، يقال : قمت على كرهه، أي : على مشقّة، ويقال : أقامني فلان على كرهه، إذا أكرهك عليه. فالكره بالضمّ هو فعل المختار، والكره بالفتح هو فعل المضطر(1).

(1) لسان العرب / ابن منظور 12 : 80 «كره».

26

فالإكراه إذاً : هو حالة من حالات الإكراه التي يُحمل الفرد بواسطتها على النطق بشيء أو فعل شيء من غير رضاه. ولهذا وصف السرخسي الحنفي (ت / 490هـ) حالة الإكراه بأنّها : «اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه، أو يفسد به اختياره»(1).
حالات الإكراه التي لا تصحّ فيها التقيّة :

ويراد بها حالات الإكراه المتعلقة بأفعال القلوب، والتي لا سبيل للمُكره إلى علمها في قلب المُكره، وبالتالي فلا يصحّ التجاء المُكره إلى شيء منها، كما لو أكره المسلم على بغض المؤمنين، أو حُب الكافرين حقيقة، أو على الاعتقاد بعقيدة فاسدة، أو على إنكار ما ثبت أنّه من الدين إنكاراً قلبياً، ونحو ذلك. فهذا وأمثاله لا تصحّ فيه التقيّة قطعاً، ولم أقف على من صرح بخلافه، وقد أيد هذا المعنى القرآن الكريم صراحة كما في قوله تعالى :
ولا يخفى ما في هذه الآية من صراحة تشريع التقيّة، إلا أنّ المهم هنا هو أنّ التحذير الوارد فيها قد جاء مباشرة بعد تشريع التقيّة : لنلا يتحوّل إنكار المؤمن للحقّ بفعل الإكراه إلى إنكار قلبي كما يريد من أكرهه، لأنّ الواجب أن يبقى القلب مطمئناً بالإيمان.
ولقد أكد تعالى هذه الحقيقة فقال بعد تشريع التقيّة والتحذير مباشرة :

27

قُلْ إِنْ تَخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوهُ يَعْزِمُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(1).

قال الرازي الشافعي (ت / 606هـ) في تفسير الآية المتقدمة : «إنه تعالى لما نهى المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء ظاهراً وباطناً واستثنى عنه التقية في الظاهر، أتبع ذلك بالوعيد على أن يصير الباطن موافقاً للظاهر في وقت التقية، وذلك لأن من أقدم عند التقية على إظهار الموالاة فقد يصير إقدامه على ذلك الفعل بحسب الظاهر سبباً لحصول تلك الموالاة في الباطن. فلا جرم بين تعالى أنه عالم بالباطن كعلمه بالظواهر، فيعلم العبد أنه لا بد أن يجازيه على ما عزم عليه في قلبه»(2).

حالات الإكراه التي تصح فيها التقية :

تصح التقية في حالات الإكراه الخارجة عن أفعال القلوب غالباً، بحيث يستطيع المكره علمها عند المكره، وأمثلتها كثيرة لا حصر لها.

منها : الإكراه على شرب الخمر، أو أكل لحم الخنزير.

ومنها : الإكراه على شتم المؤمن، أو موالاة الكافر ظاهراً.

ومنها : الإكراه على ترك الواجب، كالإفطار في شهر رمضان، ونحوه.

والخلاصة : إن تأثير الإكراه يجب ان لا يتعدى إلى الاعتقادات القلبية، لأنها مما لا يحكم فيها الإكراه أصلاً، ولا يعلم ثباتها من تغيرها غير الله تعالى ولا يد لغيره تعالى عليها. بل يجب حصر تأثير الإكراه في دائرة اللفظ، والفعل

28

الظاهر الذي تسوغ فيه التقية شرعاً. على أن هناك بعض الحالات وإن لم تتعلق بأفعال القلوب إلا أن التقية فيها لا تصح أيضاً وهذا ما سيوضح من تقسيمهم الإكراه على قسمين وهما :

أقسام الإكراه :

القسم الأول : الإكراه على الكلام :

وهذا القسم من الإكراه لا يجب به شيء عندهم مع مخافة الضرر، فكلما أكره المسلم على كلام فله ذلك، وقد ضربوا له أمثلة عديدة، منها : التلفظ بكلمة الكفر.

ومنها : طلاق المكره، ونحو ذلك.

القسم الثاني : الإكراه على الفعل.

وهذا القسم على نحوين :
أحدهما : إكراه تسوغ معه التقية حال الاضطرار، ومن أمثلته : الإكراه على القيام عند مجيء الحاكم الظالم، بما يدل ظاهره على الاحترام، أو الإكراه على شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير وغيرها من موارد الإكراه التي تصح فيها التقية فعلاً لا قولاً.
والآخر : إكراه لا تسوغ معه التقية مهما بلغت درجة الإكراه، ومثلوا له بالإكراه على قتل المسلم بغير حق، فعلى المُكْرَه ان يمتنع ولو أدى إلى قتله فليس له أن يقتل، ولو قُتِل بذريعة التقية، فلولي الدم القصاص، وهذا من المتفق عليه بين سائر فقهاء الشيعة الإمامية، ولم يُفتَ فقهاء أهل السنة

29

بخلافه إلا من شدّ منهم، وفيه تفصيل سيأتي ذكره في فقه الأحناف.
ومن الجدير بالإشارة هو أنّ التقية ليست واجبة في جميع الحالات وبلا قيد أو شرط عند فقهاء المسلمين، فهي قد تكون واجبة، وقد تكون محرمة، كما قد تكون مباحة أو مندوبة أو مكروهة بحسب الأحكام التكليفية الخمسة، ولكن ليس لأحكام التقية ضابط في أغلب حالات الإكراه إلا ما نصّ عليه بدليل معتبر، ولهذا فقد ترك تقديرها لمن يحمل عليها قسراً.
قال ابن نجيم الحنفي (ت / 790هـ) : «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما».
ثم نقل عن الزيلي قوله : «الأصل في جنس هذه المسائل أنّ من ابتلي ببليتين، وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهونهما، لأنّ مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حقّ الزيادة» (1).
وقد نصّ على هذه الحقيقة كل من :
الفرغاني الحنفي (ت / 295هـ) (2)،
ومحمد بن محمد أبو حامد الغزالي الشافعي (ت / 505هـ) (3)،
وأحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت / 648هـ) (4).
ذلك لأنّ الإكراه يحصل بكل ما يؤثر العاقل الإقدام عليه حذراً ممّا هدّد به، مع اختلاف ذلك باختلاف الأشخاص، والأفعال المطلوبة، والأمور المخوف بها.

-
- (1) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان / ابن نجيم : 89.
(2) فتاوى قاضيخان / الفرغاني الحنفي 3 : 485 - مطبوع بهامش الفتاوى الهندية.
(3) إحياء علوم الدين / الغزالي 3 : 138.
(4) الفروق / القرافي 4 : 236 - الفرق الرابع والستون والمانتان.

30

فقد يكون الشيء إكراهاً في شيء دون غيره، وفي حق شخص دون آخر، وهذا هو ما نصّ عليه السيوطي الشافعي (ت / 911هـ) (1).
كما أنّ إطلاقات التقية في كل ضرورة - إلا ما خرج من ذلك بدليل معتبر - قد أيدها الكتاب العزيز بجملة من الآيات الكريمة، نذكر منها :
قوله تعالى :
قوله تعالى :

قوله تعالى :
كما أيدتها السنة المطهرة، كما في قوله (ص) : «رفع الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استُكْرهوا عليه»(5).

(1) الأشباه والنظائر / السيوطي : 209.

(2) الأنعام 6 : 119.

(3) الحج 22 : 78.

(4) البقرة 2 : 185.

(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني 5 : 160 - 161، كشف الخفاء / العجلوني 1 : 522، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة / السيوطي : 87، كنز العمال / المتقي الهندي 4 : 10307 / 233.

مصادر تشريع التقية

لا شك أن جميع ما يعتقد المسلمون بصحته من عقائد وأحكام، وعلى اختلاف مذاهبهم وفرقهم لا بد له من دليل شرعي، ذلك لأن ما في الدين الإسلامي أشبه ما يكون بسلسلة من المعارف العلمية التي تتبعها أخرى عملية، متصلة الحلقات ويشدها الدليل والبرهان.

وبعض النظر عن اختلاف المسلمين في بعض العقائد والأحكام تبعاً لاختلافهم في تحديد دلالة الألفاظ وظواهرها، وما لها من تأثير ملحوظ في تفسير نصوص الكتاب والسنة، أو لإقامة بعضهم أدلة أخرى للاستنباط، لم تنزل إلى الآن محل نزاع بينهم، إلا أن ما يجمعهم - والحمد لله - من العقائد والأحكام هو أكثر بكثير مما يفرقهم، هذا فضلاً عن اتفاقهم في الآداب والأخلاق الإسلامية التي يندر وجودها في غير المجتمع الإسلامي.

ومن بين تلك الأمور التي تجمعهم هي التقية، حيث تقدم أنها من المفاهيم الإسلامية المتفق عليها بين سائر المذاهب والفرق الإسلامية، وعليه فلا بد وأن تكون مصادرها التشريعية قد أطبقت على صحتها كلمة المسلمين.

32

وفيما يأتي بيان تلك المصادر المشرعة للتقية، والتي احتج بها في المقام أهل السنة، وهي :

أولاً - النصوص القرآنية

استدل علماء أهل السنة وغيرهم من علماء المذاهب والفرق الإسلامية بجملة من الآيات الكريمة - وقد شاركهم بهذا علماء الشيعة الإمامية أيضاً - على مشروعية التقية، نذكر منها :
الآية الأولى :

قال تعالى :

فقد احتج الإمام مالك بن أنس (ت / 179هـ) بهذه الآية على أن طلاق المكره تقية لا يقع، وقد نسب القول بهذا إلى ابن وهب ورجال من العلم - على حد تعبيره - ثم ذكر أسماء الصحابة الذين قالوا بذلك، ونقل عن ابن مسعود قوله : «ما من كلام كان يدرأ عني سوطين من سلطان إلا كنت متكلماً به» (2).
وقال الطبري (ت / 310هـ) : <(إلا أن تتقوا منهم ثقاةً: «إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فظهروا لهم الولاية بالسنتكم، وتضمرروا لهم العداوة».> وقد روى هذا المعنى عن :
ابن عباس (ت / 68هـ) من طريقين.

(1) آل عمران 3 : 28.

(2) المدونة الكبرى / مالك بن أنس 3 : 29.

33

الحسن البصري (ت / 110هـ).

وأخرج عن السدي (ت / 127هـ) أنه قال في هذه الآية : «إظهار الولاية للكافرين في دينهم، والبراءة من المؤمنين».

وعن عكرمة مولى ابن عباس (ت / 105هـ)، ومجاهد بن جبر المكي (ت / 103هـ) قال : أي «ما لم يُهرق دم مسلم ولم يُستحل ماله».

وعن الضحاك بن مزاحم (ت / 105هـ)، وابن عباس : «التقية باللسان، ومن حُمِلَ على أمر يتكلم به وهو لله معصية فتكلم مخافة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه، إنما التقية باللسان» (1).

واحتج الفقيه السرخسي الحنفي (ت / 490هـ) بهذه الآية على جواز التقية، ونقل قول الحسن البصري (ت / 110هـ) : إن التقية جائزة إلى يوم القيامة، وقال معقباً : «وبه نأخذ، والتقية أن يقي نفسه من العقوبة بما يظهره وإن كان يضر خلافه».

وقد كان بعض الناس يأبى ذلك ويقول إنه من النفاق، والصحيح أن ذلك جائز لقوله تعالى : وإجراء كلمة الشرك على اللسان مكرهاً مع طمأنينة القلب بالإيمان من باب التقية» (2).

وقال الزمخشري المعتزلي (ت / 538هـ) : «إلا أن تخافوا أمراً يجب اتقاؤه تقية.. رخص لهم في موالاتهم إذا خافوهم، والمراد

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن / الطبري 6 : 313 - 317.
(2) المبسوط / السرخسي 24 : 45.

34

بتلك الموالاتة مخالفة (1) ومعاشرة ظاهرة، والقلب بالعداوة والبغضاء، وانتظار زوال المانع» (2).
وقال الإمام الرازي الشافعي (ت / 606هـ) في تفسيره هذه الآية : «إعلم إنَّ للتقية أحكاماً كثيرة، ونحن نذكر بعضها - إلى أن قال :
الحكم الرابع : ظاهر الآية يدل على أنَّ التقية إنما تحلّ مع الكفار الغالبيين، إلا أنَّ مذهب الشافعي رضي الله عنه : أنَّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلت التقية محاماة على النفس.
الحكم الخامس : التقية جائزة لصون النفس، وهل هي جائزة لصون المال ؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله صلى الله عليه وسلم : (حرمة مال المسلم كحرمة دمه)، ولقوله (ص) : ولأنَّ الحاجة إلى المال شديدة، والماء إذا بيع بالغبن سقط فرض الوضوء، وجاز الاقتصار على التيمم رفعاً لذلك القدر من نقصان المال. فكيف لا يجوز ما هنا ؟». ثمَّ رجَّح قول الحسن البصري المتقدم : (التقية جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة) على قول مجاهد الذي حصر التقية بما كان في أول الإسلام، وقال : «وهذا القول أولى، لأنَّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان» (3).
وقال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) : «قال ابن عباس : هو أن يتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا يقتل ولا يأتي مأثماً.. وقال الحسن البصري :

(1) كذا : بالفاء، والصحيح : مخالفة - بالقاف، بقرينة قوله : والقلب.. الخ، وإلا لقال : مخالفة باطنة، ومعاشرة ظاهرة، والظاهر أنها مصحفة سهواً.
(2) الكشف / الزمخشري 1 : 422.
(3) التفسير الكبير / الفخر الرازي 8 : 13.

35

التقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة، ولا تقية في القتل. وقرأ جابر بن يزيد، ومجاهد، والضحاك :
وقال أبو حيان الأندلسي المالكي (ت / 754هـ) : «هذا استثناء مفرغ من المفعول به، والمعنى : لا تتخذوا كافريناً ولياً لشيءٍ من الأشياء إلا لسبب التقية، فيجوز إظهار الموالاتة باللفظ والفعل دون ما ينعقد عليه القلب والضمير. ولذلك قال ابن عباس : التقية المشار إليها مداراة ظاهرة. وقال : يكون مع الكفار، أو بين أظهرهم فيتقيهم بلسانه، ولا مودة لهم في قلبه.
وقال قتادة : إذا كان الكفار غالبيين، أو يكون المؤمنون في قوم كفار فيخافوهم فلهم أن يحالفوهم ويداروهم دفعاً للشر، وقلبهم مطمئن بالإيمان.
وقال ابن مسعود : خالطوا الناس وزايلوهم وعاملوهم بما يشتهون، ودينكم فلا تتلموه.
وقال صعصعة بن صوحان لأسامة بن زيد : خالص المؤمن وخالق الكافر، إن الكافر يرضى منك بالخلق الحسن.
وقال الصادق : «إنَّ التقية واجبة، إنني لأسمع الرجل في المسجد يشتمني فأستتر منه بالسارية لنلا يراني، وقال : الرياء مع المؤمن شرك، ومع المنافق عبادة» (2).

- (1) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي : 4 : 57.
(2) تفسير البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي : 2 : 423.

36

ثم قال بعد هذه الأقوال : «وقد تكلم المفسرون هنا في التقية إذ لها تعلق بالآية، فقالوا : أما الموالاتة بالقلب فلا خلاف بين المسلمين في تحريمها، وكذلك الموالاتة بالقول والفعل من غير تقية. ونصوص القرآن والسنة تدل على ذلك.»
والنظر في التقية يكون : فيمن يتقى منه، وفيما يبيحها، وبأي شيء تكون من الأقوال والأفعال.
فأما من يتقى منه :
فكل قادر غالب بكره يجور منه، فيدخل في ذلك الكفار، وجورة الرؤساء، والسلاية، وأهل الجاه في الحواضر.
وأما ما يبيحها :
فالقتل، والخوف على الجوارح، والضرب بالسوط، والوعيد، وعداوة أهل الجاه الجورة.
وأما بأي شيء تكون ؟
من الأقول : فبالكفر فما دونه، من بيع، وهبة وغير ذلك. وأما من الأفعال : فكل محرم.»
وقال مسروق : «إن لم يفعل حتى مات دخل النار، وهذا شأن»(1).
وقال ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) : «ومعنى الآية : لا يتخذ المؤمن الكافر ولياً في الباطن ولا في الظاهر، إلا التقية في الظاهر، فيجوز أن

-
- (1) تفسير البحر المحيط 2 : 424.

37

يوالي إذا خافه، ويعاديه باطناً»(1).
واحتج الإمام الشوكاني الزيدي (ت / 1250هـ) بهذه الآية على جواز التقية، ثم قال - بعد كلام طويل - : «في ذلك دليل على جواز موالاتهم مع الخوف منهم، ولكنها تكون ظاهراً لا باطناً»(2).
وقال الألوسي الحنبلي الوهابي (ت / 1270هـ) - كما تقدم عنه في تعريف التقية - : «وفي هذه الآية دليل على مشروعية التقية، وعرفوها : بمحافظه النفس، أو العرض، أو المال من شر الأعداء»(3).
وقال جمال الدين القاسمي الشامي (ت / 1332هـ) : «ومن هذه الآية : استنبط الأئمة مشروعية التقية عند الخوف، وقد نقل الإجماع على جوازها عند ذلك الإمام مرتضى اليماني»(4).
وقال الشيخ المراغي المصري (ت / 1364هـ) : «وقد استنبط العلماء من هذه الآية جواز التقية، بأن يقول الإنسان، أو يفعل ما يخالف الحق، لأجل التوقي من ضرر الأعداء، يعود إلى النفس، أو العرض، أو المال»(5).
وقد استدل بهذه الآية على مشروعية التقية النجدات وهم فرقة من الخوارج الحرورية فيما نسبه الشهرستاني (ت / 548هـ) إلى رئيسهم نجدة بن عويمر الخارجي الحروري (ت / 69هـ)»(6).

-
- (1) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني 12 : 263.
(2) فتح القدير / الشوكاني 1 : 331.

- (3) روح المعاني / الأوسي 3 : 121.
(4) محاسن التأويل / القاسمي 4 : 82.
(5) تفسير المراغي 3 : 136.
(6) الملل والنحل / الشهرستاني 1 : 125.

38

الآية الثانية :

قال تعالى :

هذه الآية الكريمة مكية بالاتفاق، وقد نزلت في بداية الدعوة إلى دين الإسلام، والمسلمون بعد ثلثة قليلة ربما لا يتجاوزون عدد الأصابع، وهذا يعني أن تاريخ تشريع التقية في الإسلام كان في بداية أمر هذا الدين الحنيف. والحق أن تاريخ تشريع التقية - كما يبدو من الآيات الأخر في القرآن الكريم - قد سبق تاريخ ولادة الدين الإسلامي بزمن بعيد، حيث كانت مشروعة في زمن عيسى ومن قبله موسى عليهما السلام. ولما بزغت شمس الإسلام، سارع القرآن الكريم إلى إمضاء هذا التشريع وإقراره، لكي تكون التقية منسجمة تماماً مع مرونة هذا الدين العظيم الذي لا حرج فيه ولا عسر، ومن ثم لتكون التقية فيه حصناً يتحصن فيه المسلمون أمام طغيان أبي سفيان، وجبروت أبي جهل كلما دعت الضرورة إليها. وهذا ما سيوضح من أقوال المفسرين وغيرهم من علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم وفرقهم في تفسير هذه الآية الكريمة، وعلى النحو الآتي :

قال الحسن البصري (ت / 110هـ) في تفسير هذه الآية : «إن عيوناً لمسيلمة أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم، قال : أتشهد أني رسول الله ؟ فأهوى إلى أذنيه، فقال : إنني أصم، فأمر به فقتل.

(1) النحل 16 : 106.

39

وقال للآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم، قال أتشهد أني رسول الله ؟ قال : نعم، فأرسله. فأتى النبي (ص) فأخبره، فقال : أما صاحبك فمضى على إيمانه، وأما أنت فأخذت بالرخصة» (1). واحتج الإمام الشافعي (ت / 204هـ) بهذه الآية على أن قول المكروه كما يقل في الحكم، وأطلق القول فيه، واختار أن يمين المكروه غير ثابتة عليه، كما نسب القول بذلك إلى عطاء بن أبي رباح (ت / 114هـ) أحد أعلام التابعين (2). وأخرج ابن ماجة (ت / 273هـ) عن ابن مسعود (ت / 32هـ) - ما يشير إلى سبب نزول هذه الآية في جملة من الصحابة كانوا قد وافقوا المشركين على ما انتدبواهم إليه - أنه قال : «كان أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله، وأبو بكر، وعمر، وأمه سمية، وصهيب، وبلال، والمقداد. فأما رسول الله (ص)، فممنعه الله بعمته أبي طالب. وأما أبو بكر، فممنعه الله بقومه.

وأما سائرهم، فأخذهم المشركون وألبسواهم أدرع الحديد وصهروهم في الشمس، فما منهم من أحد إلا وقد اتاهم على ما أرادوا إلا بلالاً، فإنه هانت عليه نفسه في الله، وهان على قومه، فأخذوه فأعطوه الولدان، فجعلوا يطوفون به في شعاب مكة، وهو يقول : أحد، أحد» (3).

قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (ت / 1388هـ) - في هامش حديث ابن ماجة -

- (1) تفسير الحسن البصري 2 : 76.
(2) أحكام القرآن / أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 2 : 114 - 115.
(3) سنن ابن ماجة 1 : 53، 150 / باب 11 - في فضل سلمان وأبي ذر والمقداد.

40

ما نصّه : «واتاهم : أصله آتاهم، بالهمزة، ثم قلبت الهمزة واواً، والإيتاء معناه : الإيعاء، أي : وافقوا المشركين على ما أرادوا منهم تقية، والتقية في مثل هذه الحال جائزة لقوله تعالى : «. أما الطبري (ت / 310هـ) فقال : «إن هذه الآية نزلت في عمّار بن ياسر وقوم كانوا أسلموا، ففتنهم المشركون عن دينهم، فثبت على الإسلام بعضهم، وافتتن بعض». ثم أخرج هذا المعنى عن ابن عباس (ت / 68هـ) أنه قال : «وذلك أنّ المشركين أصابوا عمّار بن ياسر، فعذبوه ثم تركوه، فرجع إلى رسول الله (ص) فحدثه بالذي لقي من قريش، والذي قال، فأنزل الله تعالى ذكره عذره». كما أخرج ذلك عن قتادة (ت / 118هـ) أنه قال : «إنها نزلت في عمّار بن ياسر، أخذه بنو المغيرة فغطوه في بئر ميمون، وقالوا : أكفر بمحمد، فتابعهم على ذلك وقلبه كاره، فأنزل الله تعالى ذكره : «. وأخرج عن أبي عبيدة بن محمد بن عمّار بن ياسر أنه قال : «أخذ المشركون عمّار بن ياسر فعذبوه حتى باراهم في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي (ص)، فقال النبي : كيف تجد قلبك ؟ قال: مطمئناً بالإيمان، قال النبي (ص) فإن عادوا فعد». ثم عقب الطبري بقوله : «فتأويل الكلام إذاً : من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره على الكفر، فنطق بكلمة الكفر بلسانه، وقلبه مطمئن بالإيمان،

- (1) سنن ابن ماجة 1 : 53، 150 / باب 11، هامش رقم 1.

41

موقن بحقيقته، صحيح عليه عزمه، غير مفسوح الصدر بالكفر، لكن من شرح بالكفر صدرًا، فاختره وأثره على الإيمان، وباح به طائعاً فعليهم غضب الله ولهم عذاب عظيم». ثم أخرج ما يؤيد هذا القول عن ابن عباس أنه قال : «فأما من أكره فتكلم به لسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه، فلا حرج عليه، لأن الله سبحانه إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم»(1). وقال أبو بكر الجصاص الحنفي (ت / 370هـ) - بعد أن أخرج عن معمر رواية أبي عبيدة بن محمد بن عمّار بن ياسر المتقدمة - : «هذا أصل في جواز إظهار كلمة الكفر في حال الإكراه، والإكراه المبيح لذلك هو أن يخاف على نفسه، أو بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أمره به، فأببح له في هذه الحال أن يظهر كلمة الكفر»(2). ثم ذكر بعد ذلك إن الإكراه بالقتل، وتلف الأعضاء على شرب الخمر، أو أكل الميتة لا بد فيه من امتثال المكره، وإن لم يفعل كان أثماً، لأن الله عز وجل قد أباح له ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس، مستدلاً بقوله تعالى : ثم أخذ في بيان الأمور التي تصح فيها التقية وعدّ منها القذف، والأمور التي لا تصح فيها كالقتل والزنا وشبههما مما فيه مظلمة على الإنسان(5).

- (1) جامع البيان / الطبري 14 : 122.
 (2) أحكام القرآن / الجصاص 3 : 192.
 (3) الأنعام 6 : 119.
 (4) أحكام القرآن / الجصاص 3 : 193.
 (5) أحكام القرآن / الجصاص 3 : 194.

42

وذكر أبو الحسن الماوردي الشافعي (ت / 450هـ) عن ابن الكلبي، إن الآية نزلت في عمار بن ياسر وأبويه ياسر وسمية، وصهيب، وخباب، أظهروا الكفر بالإكراه وقلوبهم مطمئنة بالإيمان. ثم قال: «فإذا أكره على الكفر فأظهره بلسانه وهو معتقد الإيمان بقلبه، ليدفع عن نفسه بما أظهر، ويحفظ دينه بما أضمر، فهو على إيمانه، ولو لم يضمرة لكان كافراً»(1).

وبين الواحدي المفسر الشافعي (ت / 468هـ) كيف أن الذين لا يؤمنون بآيات الله يفترون الكذب، ذلك لأنهم يقولون لما لا يقدر عليه إلا الله تعالى: إن هذا من قول البشر، مشيراً بذلك إلى الآيات المتقدمة على هذه الآية في سورة النحل، قال: ثم سمّاهم كاذبين بقوله:

ثم قال في قوله تعالى: «ثم استثنى المكره على الكفر على التلفظ بكلمة الكفر»(3).

وقال الفقيه السرخسي الحنفي (ت / 490هـ) - عن جواز إظهار الكفر تقية في حالة الإكراه، كما نصت عليه هذه الآية - ما نصّه: «رخص فيه لعمار بن ياسر رضي الله عنه، إلا أن هذا النوع من التقية يجوز لغير الأنبياء، والرسل عليهم الصلاة والسلام، فأما في حق المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين فما كان يجوز ذلك فيما يرجع إلى أصل الدعوة إلى الدين الحق، وقد جوز بعض الروافض لعنهم الله»(4).

- (1) تفسير الماوردي المسمى ب: (النكت والعيون) 3 : 215.
 (2) النحل 16 : 105.
 (3) تفسير الواحدي 1 : 466 - مطبوع بهامش تفسير النووي المسمى ب: (مراح لبيد).
 (4) المبسوط / السرخسي 24 : 25.

43

أقول: إتفق علماء الشيعة عن بكرة أبيهم على أنه لو فرض حدوث ما لم يعلم جهته إلا من إمام، كان في هذه الحال كالنبي (ص)، لا تجوز عليه التقية قطعاً، لأنه يلزم من التقية في هذه الصورة الإغرار بالقبيح الذي لا يمكن تصوّر صدره عن معصوم.

ولا شك أن ما يتعلّق بأصل الدعوة والدين هو من الوحي الذي لا تعلم جهته إلا من النبي، ولذلك فالشيعة لا تجوز عليه (ص) التقية في ذلك قطعاً.

أما الجائز من التقية عند الشيعة الإمامية على مطلق المعصوم، فهو كالجائز منها على النبي (ص) عند أهل السنة، وهو ما لا يخلّ بالوصول إلى الحق، وسيأتي ما يدل عليه في المصدر الثاني من مصادر تشريع التقية.

وربما قصد الإمام السرخسي بقوله: «بعض الروافض» غلاة الشيعة كالخطابية لعنهم الله، إذ لا يبعد أن يكون لديهم مثل هذا الاعتقاد السيئ، ولكن نسبة القول بذلك إلى «بعض الروافض» دون تشخيصهم، فهو على الرغم مما فيه من التنازع إلا أنه قد يؤهم البعض بأن المقصود هم الشيعة الإمامية نظراً لما يقوله سائر علماء الشيعة في

سبب الوعيد الذي سبق حديث الغدير، وربما يكون هو المقصود.
فإن كان ما عناه - سامحه الله - هو هذا، فنقول :
إن ما سبق حديث الغدير من وعيد قد بيّنه تعالى بقوله الكريم :

(1) المائدة 7 : 67.

44

فالوعيد الموجه إلى النبي (ص) في هذه الآية لا شك فيه، وهو لا يدل على تهاون النبي (ص) في أمر الدين، أو توانيه فيما أنزل إليه، وعدم اكرائه بشأن الوحي، وكيف يمكن تصوّر صدور مثل هذا القول عنّ قال بعصمة جميع الأنبياء (ع)، ونزاهتهم عن كل نقص ؟ !
بل المراد من ذلك في نظر علماء الشيعة الإمامية ومن وافقهم من علماء أهل السنة هو أنّ النبي (ص) قد تربيث بعض الشيء لجسامة التبليغ الذي عدّه الله عزّ وجلّ موازياً لثقل الرسالة كلّها، ريثما يتمّ تدبير الأمر من تهينة مستلزمات، كجمع حشود الحجاج الذين كانوا معه (ص)، وتمهيد السبيل أمام هذه الحشود لكي تقبل نفوس بعضهم مثل هذا التبليغ، لا سيّما الأعراب الذين أسلموا أخيراً ولما يدخل الإيمان في قلوبهم.
ولا يمنع أن يكون النبي (ص) قد خشي من بعضهم لأجل ما أنزل عليه، ويدلّ عليه قوله تعالى : على أنّ هذه الخشية لم تكن على نفسه الطاهرة، فهو لا يخشى في الله لومة لائم، وإنّما كانت على التبليغ نفسه إذ تفرّس (ص) مخالفته فأخّر التبليغ إلى حين، ليجد له ظرفاً صالحاً وجوّاً آمناً عسى أن تتجح فيه دعوته، ولا يخيب مسعاه، فأمره الله تعالى بتبليغ عاجل، وبين له أهمية هذا التبليغ، ووعدّه أن يعصمه من الناس، ولا يهديهم في كيدهم، ولا يدعهم يقلبوا له أمر الدعوة (1).
وهكذا تمّ التبليغ بخطية وداع وعلى أحسن ما يرام بعيداً عن كل أجواء التقية، إلا أنّه مع الأسف قد اضطرّ بعض من سمع التبليغ إلى التقية في عدم

(1) الميزان في تفسير القرآن / السيد محمّد حسين الطباطبائي 6 : 46.

45

روايته كما سننّبته في الفصل الثاني من هذا البحث.
أما من أراد أن يفسّر تربيث النبي (ص) بالوجه المتقدّم على أنّه من التقية المصطلح عليها فليس بذلك، وإنّما هي تقية ليست من قبيل دفع الضرر المحتمل عن النفس أو العرض أو المال، فهذا التفسير يكذبه قوله تعالى في مدح رسله عليهم السلام والشهادة لهم بأنهم هم : وإنّما هي تقية لأجل هذا التبليغ ممّن كان المترقّب من حالهم أنّهم سيخالفونه مخالفة شديدة قد تصل إلى تكذيبه (ص). ومن تصفّح الجزء الأوّل من موسوعة الغدير للعلامة الأمين رحمة الله (ت / 1390هـ) سيجد الكثير ممّن وافق الشيعة الإمامية من علماء أهل السنة على صحّة هذا التفسير. ولعلّ من المناسب هنا أن نذكر قول ابن قتيبة (ت / 276هـ) عن آية التبليغ. قال : «والذي عندي في هذا أنّ فيه مضمراً بيّنه ما بعده، وهو أنّ رسول الله (ص) كان يتوقّى بعض التوقّي، ويستخفي ببعض ما يؤمر به على نحو ما كان عليه قبل الهجرة، فلمّا فتح الله عليه مكّة، وأفشى بالإسلام أمره أن يبلغ ما أرسل إليه مجاهراً به غير متوقّ،

ولا هائب، ولا متألف. وقيل له : إن أنت لم تفعل ذلك على هذا الوجه لم تكن مبلغاً لرسالات ربك. ويشهد لهذا قوله بعد : أي : يمنعك منهم، ومثل هذه الآية قوله : انتهى بلفظه.

-
- (1) الأحزاب : 33 : 39.
(2) الحجر 15 : 94.
(3) المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير / ابن قتيبة : 222.

46

وهذا القول هو الذي رفضه الإمام الفقيه السرخسي، والشعبة قاطبة تؤيده على هذا الرفض. ولنعد بعد هذا إلى جواز التلفظ بالكفر تقية، والقلب مطمئن بالإيمان، كما مر في الآية الثانية المتقدمة، ودلائلها عند المفسرين وغيرهم، فنقول :
استدل الكيا الهراسي الشافعي (ت / 504هـ) بهذه الآية على جملة من الأحكام فقال : «وذلك يدل على أن حكم الردة لا يلزمه.. إن المشرع غفر له لما يدفع به عن نفسه من الضرر.. واستدل به أصحاب الشافعي على نفي وقوع طلاق المكره، وعتاقه، وكل قول حمل عليه بباطل، نظراً لما فيه من حفظ حق عليه، كما امتنع الحكم بنفوذ رده حفظاً على دينه»(1).
قال الزمخشري المعتزلي (ت / 538هـ) في تفسير الآية المتقدمة : «إنما يفترى الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه، واستثنى منهم المكره، فلم يدخل تحت حكم الافتراء»(2). ثم نقل قصة عمار بن ياسر (ت / 37هـ)، وما فعله مسيلمة الكذاب (ت / 12هـ) بالصحابيين، وكيف أن أحدهما قد شهد للكذاب تقية أنه رسول الله.
أما ابن عطية الأندلسي الغرناطي المالكي (ت / 541 - 542 أو 546هـ) فقد بين أن المراد من الكاذبين في قوله تعالى : هم : عبد الله بن أبي سرح، ومقيس بن صبابه وأشباههما ممن كان آمن برسول الله ثم ارتد. ثم قال :

-
- (1) أحكام القرآن / الكيا الهراسي 3 : 246.
(2) الكشاف / الزمخشري 2 : 449 - 550.
(3) النحل 16 : 105.

47

«فلما بين في هذه الآية أمر الكاذبين بأنهم الذين كفروا بعد الإيمان، أخرج من هذه الصفة القوم المؤمنين المعدبين بمكة، وهم : بلال، وعمار، وسمية أمه، وخباب، وصهيب وأشباههم، وذلك أن كفار مكة كانوا في صدر الإسلام يؤذون من أسلم من هؤلاء الضعفة، يذبونهم ليرتدوا، فربما سامعهم بعضهم بما أرادوا من القول، يروى أن عمار بن ياسر فعل ذلك فاستثناه الله من هذه الآية، وبقيت الرخصة عامة في الأمر بعده»(1).
ثم بين بعد ذلك ما يتعلق بأية التقية من مسائل الإكراه فقال : «ويتعلق بهذه الآية شيء من مسائل الإكراه : أما من عذبه كافر قادر عليه ليكفر بلسانه، وكان العذاب يؤذي إلى قتله فله الإجابة باللسان، قولاً واحداً فيما أحفظ. فإن أراد منه الإجابة بفعل كالسجود إلى صنم ونحو ذلك، ففي هذا اختلاف :
فقال فرقة هي الجمهور : يجب بحسب التقية.
وقالت فرقة : لا يجب ويسلم نفسه.

وقالت فرقة : إن كان السجود نحو القبلة أجاب، واعتقد السجود لله..»(2).
ثم أشار إلى حالات الإكراه التي تصح فيها التقية، ولا يلزم المكروه بشيء منها كالإكراه على البيع، والأيمان، والطلاق، والعق، والإفطار في شهر رمضان، وشرب الخمر، ونحو ذلك من المعاصي، ثم أكد أن ما بيته هو المروي عن مالك بن أنس (ت / 179هـ) من طريق مطرف، وابن عبد الحكم، وأصبخ.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية الأندلسي 10 : 234.
(2) م. ن. 10 : 235.

48

وذكر بعد هذا أن التقية على مثل هذه الأمور لا يشترط أن تكون من أجل المحافظة على النفس من التلف، لتعدّد مصاديق الإكراه التي تسوغ معها التقية. فقال : «قال مالك : والقيد إكراه، والسجن إكراه، والوعيد المخوف إكراه - وإن لم يقع - إذا تحقّق ظلم ذلك المتعدي، وانفاذه لما يتوعدّد»(1).
أما ابن العربي المالكي (ت / 543هـ)، فقد فصل القول في هذه الآية، وذكر فيها تسع مسائل، نذكرها باختصار، وهي :
المسألة الأولى : نزول الآية في المرتدين، مع الإحالة إلى ما بيته من أحكام المرتدين في سورة المائدة.
المسألة الثانية : استثناء من تكلم بالكفر بلسانه عن إكراه، ولم يفقد على ذلك قلبه، فإنه خارج عن حكم المرتد، معذور في الدنيا، مغفور له في الآخرة.
ثم أكد بعد هذا أن التهديد على عمل معين إذا كان من قادر ظالم تصحّ معه التقية ويسقط عن صاحبها الإثم في الجملة، إلا في القتل، وادّعى عدم الخلاف بين الأمة في حرمة القتل تحت طائلة الإكراه.
وسياتي عنه في المسألة السادسة خلاف هذا الادّعاء !!
ثم قال : «واختلف في الزنا، والصحيح أنه يجوز له الإقدام عليه، ولا حدّ عليه، خلافاً لابن الماجشون، فإنه ألزمه الحدّ، لأنه رأى أنها شهوة خلقية لا يتصوّر عليها إكراه، ولكنّه غفل عن السبب في باعث الشهوة، وأنه باطل.

(1) المحرر الوجيز 10 : 236.

49

وأما الكفر بالله فذلك جائز له بغير خلاف، على شرط أن يلفظ بلسانه، وقلبه منشراح بالإيمان..
المسألة الثالثة : احتجّ بهذه الآية على أن الكفر ليس بقبيح لعينه وذاته، إذ لو كان كذلك لما حسنه الإكراه. ولا يخفى ما فيه، لأنه لو سئل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يكفر بكلّ تشريع سماوي، ماذا تقول؟ أيهما القبيح عندك؟ الظلم، أو العدل والإحسان؟ فماذا سيكون جوابه؟
المسألة الرابعة : إن الكفر بالإكراه جائز، ومن صبر ولم يكفر تقية فقتل فهو شهيد.
قال : «ولا خلاف في ذلك، وعليه تدلّ آثار الشريعة التي يطول سردها، وإنما وقع الإذن رخصة من الله رفقا بالخلف، وإبقاء عليهم، ولما في هذه الشريعة من السماحة، ونفي الحرج، ووضع الإصر».
المسألة الخامسة : في بيان سبب نزول هذه الآية المكية.
المسألة السادسة : «لما سمح الله تعالى في الكفر به.. عند الإكراه ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة،

فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤخذ به، ولا يترتب حكم عليه، وعليه جاء الأثر المشهور عند الفقهاء : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ)». ثم ذكر اختلاف العلماء في تفاصيل معنى الخبر بعد اتّفاقهم على صحّته فقال : «فَأَنَّ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ اختلفوا في تفاصيل. منها : قول ابن الماجشون في حدّ الزنا وقد تقدّم.

50

ومنها : قول أبي حنيفة : إنّ طلاق المكره يلزم، لأنّه لم يعد فيه أكثر من الرضا، وليس وجوده بشرط في الطلاق كالهزل. وهذا قياس باطل، فإنّ الهازل قاصد إلى إيقاع الطلاق، راضٍ به، والمكره غير راضٍ به، ولا نية له في الطلاق، وقد قال النبيّ (ص) : (إنّما الأعمال بالنيّات ولكل امرئ ما نوى). ومنها : أن المكره على القتل إذا قتل يُقتل، لأنّه قتل من يكافئه ظلماً استبقاءً لنفسه فقتل. وقال أبو حنيفة وسحنون : لا يقتل !! وهي عشرة من سحنون...». المسألة السابعة : تعجّب في هذه المسألة من اختلاف علماء المالكية في الإكراه على الحنث في اليمين هل يقع به أم لا، بمعنى : هل تجوز فيه التقيّة أم لا ؟ ثم حكم بجوازها مؤكداً عدم الفرق بين الإكراه على اليمين في أنّها لا تُلزم وبين الحنث في أنّه لا يقع. المسألة الثامنة : وهي غريبة حقاً حقاً، فقد جوّز فيها التقيّة للرجل في أن يعطي أهله لما لا يحل عند الإكراه على ذلك، ولا يقتل نفسه دونها، ولا يتحمّل أدّى في تخليصها، وقد اعتمد في ذلك على إسرانيلية لا شكّ فيها، وخلاصتها أنّ إبراهيم عليه السلام هاجر ومعه سارة، ودخل بها قرية فيها ملك جبار فأرسل إلى إبراهيم أن يرسلها له، ففعل إبراهيم، ولكن الله أنجاها من هذا الكافر الذي أراد بها سوءاً !! فالتقيّة على هذا المستوى جائزة عنده، مع أنّ من أسباب تشريعها صيانة العرّض لا هتكه. المسألة التاسعة : بخصوص حكم الإكراه الحقّ مع عدم الانقياد إليه(1).

(1) أحكام القرآن / ابن العربي 3 : 1177 - 1182.

51

وقال ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ) في تفسيرها : «الإكراه على كلمة الكفر يبيح النطق بها، وفي الإكراه المبيح لذلك، عن أحمد روايتان : إحداهما : أنه يخاف على نفسه، أو على بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أمر به»(1). وقال الرازي الشافعي (ت / 606هـ) : «وفي الآية مسائل..» وقد ذكر في المسألة الثانية قصّة عمار بن ياسر رضي الله عنه، وأنّه قيل بشأنه لرسول الله (ص) : «يا رسول الله ! إنّ عماراً كفر. فقال: (كلا، إنّ عماراً مُلّي إيماناً من فرقته إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه)، فأتى عمار رسول الله (ص) وهو يبكي، فجعل رسول الله (ص) يمسح عينيه ويقول : (ما لك ؟ إن عادوا لك ، فعدّ لهم بما قلت). ثمّ قال - : ومنهم جبر مولى الحضرمي أكرهه سيده فكفر، ثمّ أسلم مولاه وحسن إسلامهما وهاجرا»(2). وقد بيّن مراتب الإكراه في المسألة السابعة، ولأهميتها نذكر ما قال : «المرتبة الأولى : أن يجب الفعل المكره عليه، مثل ما إذا أكرهه على شرب الخمر، وأكل الخنزير، وأكل الميتة، فإذا أكرهه عليه بالسيف، فهذا هنا يجب الأكل، وذلك لأنّ صون الروح عن الفوات واجب.. لقوله تعالى : المرتبة الثانية : أن يصير ذلك الفعل مباحاً، ولا يصير واجباً، ومثاله ما إذا

- (1) زاد المسير / ابن الجوزي 4 : 496.
(2) التفسير الكبير / الفخر الرازي 20 : 121.
(3) البقرة 2 : 195.

52

أكرهه على التلفظ بكلمة الكفر، فهذا هنا يُباح له، ولكنه لا يجب.
المرتبة الثالثة : أنه لا يجب ولا يُباح بل يحرم، وهذا مثل ما إذا أكرهه إنسان على قتل إنسان آخر، أو على قطع عضو من أعضائه، فهذا هنا يبقى الفعل على الحرمة الأصلية. وهل يسقط القصاص عن المكره (لو قتل) أم لا ؟ قال الشافعي رحمه الله في أحد قوليهِ - : يجب القصاص»(1).
أقول : إن القول الآخر للإمام الشافعي رحمه الله هو : لا قصاص على من يقتل تقيّة، ولا بدّ من حمل هذا القول الأخير على التقيّة، لأنّه عاش في ظلّ ظروف أوجبت عليه التقيّة في هذا الحكم، كما سنشير إليه في الفصل الثاني من هذا البحث، وذلك في بيان مواقف الصحابة والتابعين وغيرهم من التقيّة.
واحتجّ الفقيه ابن قدامة الحنبلي (ت / 620هـ) بهذه الآية على جواز التقيّة عند الإكراه عليها، ثمّ قال: «وإنما أبيع له فعل المكره عليه، دفعاً لما يتوعدّه به من العقوبة فيما بعد»(2).
كما أنّ من أكرهه على كلمة الكفر فأتى بها، لم يصّر كافراً عنده، قال : وبهذا قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي(3)، وقد ذكر تفصيلات أخرى ستأتي عند الحديث عن التقيّة في فقه الحنابلة.
وقال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) : «هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر في قول أهل التفسير، لأنّه قارب بعض ما ندبوه إليه». ثمّ نقل عن ابن عباس أنّه

- (1) التفسير الكبير 20 : 122.
(2) المغني / ابن قدامة 8 : 262.
(3) م. ن 10 : 97 - مسألة : 7116.

54

قال : «وأما عمار فاعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً، فشكا ذلك إلى رسول الله (ص)، فقال رسول الله (ص) : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئن بالإيمان، فقال رسول الله (ص) : فإن عادوا فعد». ثمّ بيّن عن مجاهد : إنّ الذين أخذوا مع عمار بن ياسر، هم : بلال، وخباب، وصهيب، وسمية أم عمار، وأنهم قالوا كلهم كلمة الكفر مثل الذي قاله عمار، إلا ما كان من بلال(1).
وقال البيضاوي الشافعي (ت / 685هـ) : (إلا من أكره) : «على الافتراء، أو كلمة الكفر، وقلبيّة مطمئن بالإيمان» لم تتغيّر عقيدته، وفيه دليل على أن الإيمان هو التصديق بالقلب».
ثمّ روى بعد ذلك قصة عمار بن ياسر وقال : «وهو دليل على جواز التكلّم بالكفر عند الإكراه، وإن كان الأفضل أن

يتجنب عنه إعزازاً للدين» ثم ذكر بعد ذلك قصة مسيلمة الكذاب مع الصحابيين، اللذين انتهى خبرهما إلى النبي (ص)، وكيف أنه رخص لمن اعترف لمسيلمة الكذاب - لعنه الله - بأنه رسول الله (2).
وقال المفسر الشافعي علي بن محمد المعروف بالخازن (ت / 741 هـ) : «التقية لا تكون إلا مع خوف القتل مع سلامة النية قال الله تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)، ثم هذه التقية رخصة» (3).
أقول : إن هذا الكلام من الخازن الشافعي مردود بما مر عن الرازي الشافعي

-
- (1) الجامع لاحكام القرآن / القرطبي 10 : 181.
(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل / البيضاوي 1 : 571.
(3) تفسير الخازن 1 : 277 - نقلاً عن : آراء علماء المسلمين في التقية والصحابة وصيانة القرآن الكريم / السيد مرتضى الرضوي : 39.

54

في بيانه مراتب الإكراه، ومردود أيضاً بما تقدم من أقوال سائر من ذكرنا من المفسرين والفقهاء، ومردود أيضاً بما سيأتي من أقوال مفسري أهل السنة لا سيما الشافعية في تفسيرهم لهذه الآية، فترقب.
وقال ابن جزى الكلبي الغرناطي المالكي (ت / 741 - أو 747 هـ) : (إلا من أكره) : «استثنى من قوله : (من كفر)، وذلك إن قوماً ارتدوا عن الإسلام، فنزلت فيهم الآية، وكان فيهم من أكره على الكفر فنطق بكلمة الكفر وهو يعتقد الإيمان، منهم : عمار بن ياسر، وصهيب، وبلال، فعذرهم الله»، ثم فصل قصة عمار بن ياسر، وما قال له النبي (ص) على النحو المتقدم من أقوال المفسرين وقال : «وهذا الحكم فيمن أكره بالنطق على الكفر، وأما الإكراه على فعل هو كفر كالسجود للصنم، فاختلف هل تجوز الإجابة إليه أم لا ؟
فأجازه الجمهور، ومنعه قوم.
وكذلك قال مالك : لا يلزم المكره يمين، ولا طلاق، ولا عتق، ولا شيء فيما بينه وبين الله، ويلزمه ما كان من حقوق الناس، ولا تجوز الإجابة إليه، كالإكراه على قتل أحد، أو أخذ ماله» (1).
أقول : سيأتي بيان ما جرى للإمام مالك بن أنس (ت / 179 هـ) من لدن خلفاء بني العباس بسبب إفتانه في يمين المكره وقوله في ذلك : ليس على مكره يمين، في الفصل الثاني من هذا البحث وذلك في بيان مواقف الصحابة والتابعين وغيرهم من التقية، وسترى هناك كيف قد كلفته هذه الفتيا كثيراً.
وقال تاج الدين الحنفي (ت / 749 هـ) : «من أكره على الكفر، ولفظ به، وقلبه

-
- (1) تفسير ابن جزى محمد بن أحمد الكلبي : 366.

55

مطمئن بالإيمان، فلا يواخذ به.. والمعنى : إنما يفترى الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه، واستثنى منه المكره، فلم

يدخل تحت حكم الإفتراء»(1).
 وقال أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المالكي (ت / 754هـ) : «استثنى من الكافرين من كفر باللفظ وقلبه مطمئن بالإيمان، ورخص له في النطق بكلمة الكفر، إذ كان قلبه مؤمناً، وذلك مع الإكراه. والمعنى : إلا من أكره على الكفر، تلفظ بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان»(2).
 وقال في مكان آخر من تفسير الآية : «وفي قوله : (إلا من أكره) دليل على أن من فعل المُكره لا يترتب عليه شيء. وإذا كان قد سُمح لكلمة الكفر، أو فعل ما يؤدي إليه، فالمسامحة بغيره من المعاصي أولى.
 وقد تكلموا في كيفية الإكراه المبيح لذلك، وفي تفصيل الأشياء التي يقع الإكراه فيها، وذلك كله مذكور في كتب الفقه. والمكروهون على الكفر، المعذبون على الإسلام : خباب، وصهيب، وبلال، وعمار، وأبواه : ياسر وسمية، وسالم، وجبر عذبوا فأجابهم عمار وجبر (مولى الحضرمي) فخلّي سبيلهما، وتمادى الباؤون على الإسلام، فقتل ياسر وسمية، وهما أول قتيل في الإسلام»(3).
 وقد مرّ، وسيأتي أيضاً أن هؤلاء الصحابة كلهم قد أجابوا المشركين إلى ما انتدبواهم إليه إلا ما كان من بلال، وليس الأمر كما قاله أبو حيان، على أن

- (1) الدرّ اللقيط من البحر المحيط / تاج الدين الحنفي 5 : 537 - 538، مطبوع بحاشية تفسير أبي حيان الأندلسي المسمى ب: (البحر المحيط).
 (2) تفسير البحر المحيط / أبو حيان 5 : 538.
 (3) تفسير البحر المحيط 5 : 540.

56

ما يفهم من عبارة المفسرين أن جبراً قد استمر ارتداده عن الإسلام في الظاهر تقيّة لمدّة طويلة إلى أن أسلم مولاه الحضرمي الذي كان قد أكره جبراً على الكفر.
 وقال ابن كثير الشافعي (ت / 774هـ) : «وأما قوله : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)، فهو استثناء ممن كفر بلسانه، ووافق المشركين بلفظه مكرهاً لما ناله من ضرب وأذى، وقلبه يأبى ما يقول، وهو مطمئن بالإيمان بالله ورسوله.
 وقد روى العوفي عن ابن عباس : أن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر، حين عذبه المشركون حتى يكفر بمحمد (ص)، فوافقهم على ذلك مكرهاً، وجاء معتذراً إلى النبي (ص)، فأنزل الله هذه الآية». ثم نقل عن الطبري (ت / 310هـ) ما رواه في قصة عمار بن ياسر رضي الله عنه، وعن البيهقي (ت / 458هـ) أنه قال : «إنه - أي : عمار بن ياسر - سب النبي (ص)، وذكر ألتهم بخير. فشكا ذلك إلى النبي (ص)، فقال : يا رسول الله ! ما تركتك حتى سببتك، وذكرت ألتهم بخير. قال : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان. فقال : إن عادوا فعد». ثم قال : «ولهذا اتفق العلماء على أنّ المُكره على الكفر يجوز له أن يوالي إبقاءً لمهجته، ويجوز له أن يأبى مستدلاً بشهادة حبيب بن زيد الأنصاري، وسلامة صاحبه حين امتحنهما مسيلمة الكذاب، فاستشهد الأوّل لامتناعه عن الإقرار لما أراه الكذاب، ونجا الثاني لموافقة على ما أراد، ويقول النبي (ص) له : «وأما أنت فأخذت بالرخصة»(1).

(1) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير 2 : 609.

وقال المفسر السنّي نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت / 850هـ) : «والمعنى : إنّما يفترى الكذب من كفر، واستثنى منهم المكره، فلم يدخل تحت الافتراء.. وإنّما صحّ استثناء المكره من الكافر مع أنّه ليس بكافر، لأنّه ظهر منه بعد الإيمان ما مثله يظهر من الكافر طوعاً، فهذه المشاكلة صحّ الاستثناء.

قال ابن عباس : نزلت في عمار بن ياسر»(1).

ثمّ تطرّق إلى بعض مسائل التقيّة، منها : التقيّة في الدماء، والزنا، فقال : «ومنها : لا يجب ولا يباح بل يحرم، كما إذا أكره على قتل إنسان، أو على قطع عضو من أعضائه، فهذا هنا يبقى الفعل على الحرمة الأصلية، وحينئذ لو قتل، فللعلماء قولان :

أحدهما : لا يلزم القصاص. وبه قال أبو حنيفة، والشافعي في أحد قوليه، لأنّه قتله دفعاً عن نفسه فأشبهه قتل الصائل..

وثانيهما : وبه قال أحمد والشافعي في أصحّ قوليه - : إنّ عليه القصاص لأنّه قتله عدواناً لاستبقاء نفسه»(2). ثمّ نقل النيسابوري عن أبي حنيفة (ت / 150هـ) أنّه قال : لو أكره السلطان أحداً على الزنا فزنى، لم يجب على الزاني الحد، ولو أكرهه بعض الرعية وجب(3).

(1) غرائب القرآن ورغائب الفرقان / النيسابوري 14 : 122.

(2) م. ن 14 : 123.

(3) م. ن 14 : 124.

إذا التقيّة - وبموجب هذا القول ونظائره المتقدّمة - تصحّ في الدماء وهتك الأعراض!!

وقال ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) : «وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية، لأنّ الاستثناء من الإثبات نفى، فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد، والمشهور : إنّ الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر، كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال : أخذ المشركون عماراً فعدّبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا...»(1).

وأخرج عن الطبري (ت / 310هـ) ما رواه بسنده عن ابن عباس (ت / 68هـ) أنّه قال : «أخبر الله أنّ من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوّه، فلا حرج عليه، إن الله إنّما يأخذ (يؤاخذ) العباد بما عقدت عليه قلوبهم»(2).

أما الشربيني الشافعي (ت / 977هـ) فقد علّق على ما أفتى به النووي الشافعي (ت / 676هـ) بعدم ردّه المُكره على الكفر بقوله - بعد أن استدلّ بالآية المتقدّمة - : «لا يكون مرتداً، لأنّ الإيمان كان موجوداً قبل الإكراه، وقول المُكره ملغى ما لم يحصل فيه اختيار لما أكره عليه، كما لو أكره على الطلاق، فإنّ العصمة كانت موجودة قبل الإكراه، فإذا لم يحصل منه اختيار لما أكره عليه لم يقع عليه طلاق»(3).

(1) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني 12 : 262.

(2) م. ن 12 : 263.

(3) مغني المحتاج في شرح المنهاج / الشرييني 4 : 137 - مطبوع بهامش منهاج الطالبين للنووي. وانظر : منهاج الطالبين 4 : 137 و 4 : 174.

59

وقال البرسوي الحنفي (ت / 137هـ) : (إلا من أكره) : «أجبر على ذلك التلّفظ بأمر يخاف على نفسه، أو على عضو من أعضائه.. لأنّ الكفر اعتقاد، والإكراه على القول دون الاعتقاد، والمعنى : لكنّ المكروه على الكفر باللسان (وقلبه مطمئن بالإيمان)، بالإيمان : حال من المستثنى، أي : والحال أنّ قلبه مطمئن بالإيمان لم تتغير عقيدته، وفيه دليل على أنّ الإيمان المنجي المعتبر عند الله هو التصديق بالقلب»(1).

أقول : إنّ علّة نفي الكفر عن المكروه - كما يفهم من هذا القول وسائر الأقوال المتقدّمة - هي أنّ الكفر اعتقاد، والإكراه دونه، وهذا الحكم يجب أن يطرد على جميع ما يقدم عليه الإنسان تقيّة عند الإكراه - إلا ما خرج عنه بدليل معتبر - لأطراد العلّة نفسها.

وقال الإمام الشوكاني الزيدي (ت / 1250هـ) في تفسير الآية : «أجمع أهل العلم على أنّ من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل إنّه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر».

ثمّ ردّ قول محمّد بن الحسن الشيباني (ت / 189هـ) بخصوص أنّ من أظهر الكفر كان مرتدّاً في الظاهر، وأنّه تبين منه زوجته، ولا يُصلّى عليه إن مات، ولا يرث أباه إن مات مسلماً فقال : «وهذا القول مردود على قائله، مدفوع بالكتاب والسنة»(2).

(1) روح البيان / البرسوي 5 : 84.

(2) فتح القدير / الشوكاني 3 : 197.

60

وهذا القول على خلاف أقوال مفسّري الأحناف وفقهائهم وأعلامهم، بل على خلاف أقوال جميع علماء الإسلام قاطبة، فضلاً عن معارضته صراحة للكتاب العزيز والسنة النبوية.

فقد أجمع الكلّ على أن عمّار بن ياسر قد ملئ إيماناً من فرقه إلى قدمه مع أنّه سبّ النبيّ (ص)، وذكر اللات والعزى بخير. فهو قول شاذ لا يعتدّ به لمخالفته صراحة للكتاب العزيز، والسنة المطهّرة، وإجماع المسلمين. كما ردّ الشوكاني قول الحسن البصري (ت / 110هـ)، والشافعي (ت / 204هـ) وسحنون القاضي المغربي المالكي (ت / 240هـ)، - وهو الذي روى المدونة الكبرى لمالك بن أنس (ت / 179هـ) بتوسيط عبد الرحمن بن قاسم الفقيه المالكي (ت / 191هـ)، عن الإمام مالك - من أنّ الرخصة في التقيّة إنّما جاءت في هذه الآية في القول، وأمّا الفعل فلا رخصة فيه!

قال الشوكاني : «ويدفعه ظاهر الآية فإنّها عامّة فيمن أكره من غير فرق بين القول والفعل، ولا دليل لهؤلاء القاصرين للآية على القول، وخصوص السبب لا اعتبار به مع عموم اللفظ كما تفرّر في علم الأصول»(1).
أقول : لقد ذكرنا من أقوال المالكية قول : ابن عطية، وابن العربي، وابن جزي، وأبي حيان وهؤلاء كلّهم قد خالفوا سحنون القاضي فيما ذهب إليه.

وذكرنا أيضاً من أقوال الشافعية قول : الماوردي، والواحدي، والرازي، والخازن، وابن كثير، والبيضاوي، وابن حجر العسقلاني، والشرييني، وهؤلاء كلّهم قد خالفوا الإمام الشافعي فيما نسبته إليه الشوكاني.

61

أما ما ذكرناه من أقوال غير هؤلاء وهؤلاء من الأحناف والحنابلة فهو على عكس ذلك أيضاً، وسيأتي المزيد من إثبات هذه الحقيقة - التي أكدها الشوكاني وغيره - في الفصل الأخير من هذا البحث عند تناول التقية في فقه المذاهب والفرق الإسلامية.

وقال الفقيه الشافعي المفسر محمد بن عمر الجاوي النووي (ت / 1316هـ) : (من كفر بالله من بعد إيمانه) : «أي : من تلفظ بكلمة الكفر من بعد إيمانه به تعالى فعليه غضب من الله (إلا من أكره) على التلفظ بالكفر فتلفظ به بأمر لا طاقة له به كالتخويف بالقتل، وكالضرب الشديد، وكالإيلاطات القوية مما يخاف على نفسه أو على عضو من أعضائه (وقلبه مطمئن بالإيمان) أي : والحال إن قلبه لم تتغير عقيدته».

ثم أورد بعد هذا قصة عمار بن ياسر رضي الله عنه، وتقيته من المشركين (1).

وذكر السيد جمال الدين القاسمي الشامي (ت / 1332هـ) في تفسير هذه الآية بعض التنبيهات.

منها : إن الآية الكريمة قد استدلوا بها على أن المكره غير مكلف، وأن الإكراه يبيح التلفظ بكلمة الكفر، مع شرط طمأنينة القلب بالإيمان، كما استدلوا بها على نفي طلاق المكره، وعتاقه، وكل قول أو فعل صدر منه إلا ما استثنى وعزاه إلى السيوطي الشافعي (ت / 911هـ) في كتابه : الإكليل.

ثم قال بعد التنبيهات : «قال سعيد بن جبیر : قلت لابن عباس : أكان المشركون يبلغون من أصحاب رسول الله (ص) من العذاب ما يعذرون به في

62

ترك دينهم ؟

قال : نعم، والله إن كانوا ليضربون أحدهم ويجيعونه ويعطشونه حتى ما يقدر على أن يستوي جالساً من شدة الضر الذي نزل به حتى يعطيهم ما سألوه من الفتنة، حتى يقولون له : اللات والعزى إلهك من دون الله ؟ فيقول : نعم، حتى إن الجعل يمر بهم، فيقولون له : هذا الجعل إلهك من دون الله ؟ فيقول : نعم، اقتداء منهم مما يبلغون من جهده» (1).

وقال المفسر الخارجي الإباضي الجزائري محمد بن يوسف اطفيش (ت / 1332هـ) : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) : «حال الإكراه مستمر، حال القتل أو التعذيب، أو ذاهل حالهما غير معتقد للكفر، فإنه ليس بكافر، لأن قلبه مطمئن بالإيمان، وإن جرى لفظ الكفر على لسانه كرهاً» (2).

ثم أورد قصة عمار بن ياسر، مع ما جرى للصحابي حبيب بن زيد الأنصاري وصاحبه مع مسيلمة الكذاب. ومنع التقية حال الإكراه على القتل أو الزنا، قال : «لا يجوز له ولا يعذر» (3).

وقال المراغي (ت / 1364هـ) في معنى الآية الكريمة : «والمعنى، أي : من كفر بالله بعد الإيمان والتبصر فعليه غضب من الله، إلا إذا أكره على ذلك وقلبه مليء بالإيمان بالله والتصديق برسوله، فلا تثريب عليه كما فعل عمار بن ياسر» (4).

- (1) تفسير القاسمي المسمى ب: محاسن التأويل / جمال الدين القاسمي 10 : 165.
 (2) تيسير التفسير للقرآن الكريم / محمد بن يوسف اطفيش 7 : 97.
 (3) م. ن 7 : 99.
 (4) تفسير المراعي 14 : 146.

63

وقال المفسر المعاصر محمد علي الصابوني الوهابي : (إلا من أكره..): «أي : إلا من تلفظ بكلمة الكفر مكرهاً، والحال أن قلبه مملوء إيماناً ويقيناً.. قال المفسرون : نزلت في عمار بن ياسر، أخذته المشركون فعدبوه حتى أعطاهم ما أرادوا مكرهاً»(1).
 ثم أورد قصة عمار بن ياسر، وتقيته من المشركين على نحو ما مرّ في كلام من سبق من المفسرين.
 الآية الثالثة :

قال تعالى :

اتفق مفسرو المذاهب والفرق الإسلامية على أن هذا الرجل الذي قال هذا القول - فيما حكته هذه الآية الشريفة - كان قد آمن بنبوّة موسى ولكنّه كان يكتُم إيمانه خوفاً على نفسه من فرعون وأعوانه، وقد روى بعضهم - كما سيأتي - أنه قد كتّم إيمانه مائة عام، واختلفوا في من هو هذا الرجل، والظاهر من أقوال أكثر المفسرين أنه كان ابن عمّ فرعون، ومما يؤيد قولهم إن لفظ (الآل) يقع عليه(3).
 وسبب قوله هذا إنه علم بما قاله فرعون لقومه في موسى عليه السلام، كما حكاه

- (1) صفوة التفاسير / الصابوني 2 : 227.
 (2) غافر 40 : 28.
 (3) التفسير الكبير / الرازي 27 : 56، والكشاف / الزمخشري 3 : 425.

64

القرآن الكريم بقوله تعالى :

وعلى الرغم من وضوح دلالة الآية على تقيّة هذا الرجل المؤمن، إلا أنه سنذكر طائفة من أقوال المفسرين بشأن هذه الآية، لكي يتأكد من خلالها أن التقيّة كانت معروفة قبل الإسلام بقرون عديدة.
 فقد نقل الماوردي (ت / 450هـ) قول السدي (ت / 127هـ) : إن هذا الرجل كان ابن عمّ فرعون، وهو الذي نجا مع موسى عليه السلام. ونقل عن ابن عباس (ت / 68هـ) قوله : «لم يكن من آل فرعون مؤمن غيره، وامرأة فرعون، وغير المؤمن الذي أنذر : (إنّ الملا يأتِمرون بك)(2).
 ثم قال - : إنه كان مؤمناً قبل مجيء موسى، وكذلك امرأة فرعون، قاله الحسن، فكتّم إيمانه، قال الضحاك : كان يكتّم إيمانه للرفق بقومه، ثم أظهره، فقال ذلك في حال كتّمه»(3).
 ولا شك أن ما يعنيه كتّمان الإيمان هو التقيّة لا غير، لآته إخفاء أمر ما خشية من ضرر إفشائه، والتقيّة كذلك. ونقل ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ) قول السدي المتقدّم، ونقل عن الحسن البصري (ت / 110هـ) أنه قال : «كان مؤمناً قبل مجيء موسى» وعن مقاتل : «أنّه كتّم إيمانه من فرعون مائة سنة»(4).

- (1) غافر 40 : 26.
(2) القصص 28 : 20.
(3) النكت والعيون / الماوردي 5 : 153.
(4) زاد المسير / ابن الجوزي 7 : 212.

65

وقال الرازي الشافعي (ت / 606 هـ) «إنه تعالى حكى عن ذلك المؤمن أنه كان يكتم إيمانه، والذي يكتم يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فرعون ؟ ولهذا السبب حصل هنا قولان :

الأول : إن فرعون لما قال : (ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى) لم يصرح ذلك المؤمن بأنه على دين موسى بل أوهم أنه مع فرعون وعلى دينه، إلا أنه زعم أن المصلحة تقتضي ترك قتل موسى، لأنه لم يصدر عنه إلا الدعوة إلى الله، والإثبات بالمعجزات القاهرة، وهذا لا يوجب القتل، والإقدام على قتله يوجب الوقوع في السنة الناس بأقبح الكلمات.

الثاني : إن مؤمن آل فرعون كان يكتم إيمانه أولاً، فلما قال فرعون : «ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى» أزال الكتمان وأظهر كونه على دين موسى، وشافه فرعون بالحق» (1).

أقول : إن سياق الآية وما بعدها من آيات أخر يؤكد صحة القول الأول من أنه كان الرجل المؤمن يكتم إيمانه قبل قول فرعون وبعده أيضاً، إذ لو كان قد أزال كتمان الإيمان لما قال : (وإن يك كاذباً فعليه كذبة) وقوله : (إنَّ الله لا يهدي من هو مسرف كذاب) وهذا لا يقوله من يظهر الإيمان، وقد احتمل ابن الجوزي في هذا القول احتمالين، وهما :

«أحدهما : مسرف على نفسه، كذاب على ربه، إشارة إلى موسى، ويكون هذا من قول المؤمن.
الثاني : مسرف في عناده، كذاب في ادعائه، إشارة إلى فرعون (ويكون)

- (1) التفسير الكبير / الرازي 27 : 60.

66

هذا من قوله تعالى» (1).

والأول أرجح، فقد نص عليه أكثر المفسرين، ويدل عليه تظاهر هذا المؤمن بمظهر الناصح الشفيق عليهم، الحريص على مصلحتهم، وأنه لا يهمله أمر موسى عليه السلام بقدر ما تهمة مصلحة فرعون وقومه كما في قوله : (وإن يك صادقاً يُصِبْكُمْ بعضُ الذي يَدْعُكُمْ).

فهذا القول يدل بظاهره على أنه أراد أن يوهمهم، وإلا فهو غير شاك في أنه سيصيبهم غضب الله تعالى فيما لو أقدموا على قتل موسى عليه السلام.

كما أن ما قاله هذا المؤمن لقومه بعد ذلك يدل على هذه الحقيقة ويرشد إليها.

كقوله :
وكقوله :
وكقوله :

ولا شك أن هذه الأقوال تدل على أن هذا المؤمن كان يُشعر قومه بأقواله هذه بأنه منهم وعلى دينهم واعتقادهم، غاية الأمر أنه يروم ما فيه مصلحتهم، إذ عسى أن يكون موسى عليه السلام صادقاً فيما يقول فعندما تحل

(1) زاد المسير 7 : 212.

(2) غافر 40 : 29.

(3) غافر 40 : 30.

(4) غافر 40 : 32.

67

الندامة بهم كما حلت بمن سبقهم، بقتلهم الأنبياء عليهم السلام، ولو لم يكن صادقاً فلن يضرهم، لأن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب.

وأي كان الصحيح من القولين، فإن الرجل المؤمن كان قد كتم إيمانه في صدره على وجه التقية من قومه حفظاً على نفسه من بطش فرعون وأعوانه.

والقرآن الكريم لم يصفه - على تقيته هذه - بأنه كان مخادعاً منافقاً يظهر خلاف ما يعتقد، وأنه لا يُعرف صدقه من كذبه، بل وصفه بأحب الأوصاف إليه تعالى، وهي صفة الإيمان، فهو مؤمن بنص القرآن الكريم، بل هو من الصديقين على لسان المصطفى (ص)، وكفى بذلك فخراً.

فقد أخرج علماء الحديث من أهل السنة، عن ابن عباس وغيره، عن رسول الله (ص) أنه قال : الصديقون ثلاثة : «حبيب النجار مؤمن آل ياسين، ومؤمن آل فرعون الذي قال : (أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله)، والثالث : علي بن أبي طالب، وهو أفضلهم»(1)، وهذا ما عرفه المفسرون كما سيأتي في كلماتهم.

قال ابن عطية الأندلسي المالكي (ت / 541هـ) - نقلاً عن الجوهرى - : «وقد أثنى الله على رجل مؤمن من آل فرعون كتم إيمانه وأسرّه، فجعله الله تعالى في كتابه، وأثبت ذكره في المصاحف لكلام قاله في مجلس من مجالس الكفر»(2).

(1) أخرج الحديث المتقي الهندي في كنز العمال 11 : 601 / 32897، 32898، عن ابن النجار، عن ابن عباس. وعن أبي نعيم في الحلية، وابن عساکر عن ابن أبي ليلي. وذكره القرشي في مسند شمس الأخبار : 98، وقال محمد بن حسين الجلال في حاشية كشف الأستار : 98 : وحسنه السيوطي. وقد أخرج هذا الحديث أغلب المفسرين من أهل السنة في تفسيرهم للآية المتقدمة.

(2) المحرر الوجيز / ابن عطية 14 : 132.

68

ثم أكد أن قوله : (يا قوم لكم الملك) هو استنزال لهم ووعظ لهم من جهة ما هم عليه من شهوات، مع التحذير من زوالها، وبأسلوب الناصح الشفيق لهم(1).

وقال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) - عن نصائح الرجل المؤمن، وقوله لهم : (وإن يك كاذباً فعليّه كذبه) - ما نصّه :

«ولم يكن ذلك الشك منه في رسالته وصدقه، ولكن تلطفاً في الاستكفاف واستنزالاً عن الأذى»(2)، وهذا القول صريح بأن الرجل لم يُظهر إيمانه أمام فرعون، وإلا فكيف يتفق إظهار الإيمان مع رجاء التأثير عليهم في هذه النصائح المقرونة بالتلطف في الاستكفاف والاستنزال عن الأذى ؟

وقال عن قوله تعالى : (يكنم إيماناً) : «إن المكلف إذا نوى الكفر بقلبه كان كافراً وإن لم يتلفظ بلسانه، وأما إذا

نوى الإيمان بقلبه فلا يكون مؤمناً بحال حتى يتلفظ بلسانه، ولا تمنعه التقية والخوف من أن يتلفظ بلسانه فيما بينه وبين الله تعالى، إنما تمنعه التقية من أن يسمعه غيره، وليس من شرط الإيمان أن يسمعه الغير في صحته من التكليف، وإنما يشترط سماع الغير له، ليكف عن نفسه وماله»(3).

وقال تاج الدين الحنفي (ت / 749هـ) في قول المؤمن : (أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا) : «هذا استدراج إلى الاعتراف بالبيئات بالدلائل على التوحيد... ولما صرح

(1) المحرر الوجيز 14 : 134.

(2) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 15 : 307.

(3) م. ن 15 : 308.

69

بالإنكار عليهم غالبهم بعد في أن قسّم أمره إلى كذب وصدق، وأبدى ذلك في صورة احتمال ونصيحة، وبدأ في التقسيم بقوله : (وإن يك كاذباً فعليه كذبه) مداراة منه، وسلوكاً لطريق الإنصاف في القول، وخوفاً إذا أنكر عليهم قتله أنه ممن يعاضده وينصره، فأوهمهم بهذا التقسيم والبداة بحالة الكذب حتى يسلم من شره، ويكون ذلك أدنى إلى تسليمهم»(1).

وهذا الكلام متين ومنسجم مع سياق الآيات القرآنية الحاكية لأقوال هذا المؤمن لفرعون وقومه، ولا شك أنه قد أدرك بأن الأسلوب الأمثل لإقناع فرعون - وهو ابن عمه كما مر - بترك ما أراد فعله هو النصح والمداراة، ليكون أقرب إلى الأخذ بأقواله مما لو أعلن إيمانه، فهو قد كذب وقومه نبياً مرسلأ جاءهم بالمعجزات والدلائل الدالة على صدقه، فكيف يصدقون بمن هو دونه وعلى دينه ؟

ولقد أكد هذا المعنى أبو حيان الأندلسي المالكي (ت / 754هـ) بقوله : «قال صاحب التحرير والتحبير : هذا نوع من أنواع علم البيان تسميه علماءنا : استدراج المخاطب. وذلك أنه لما رأى فرعون قد عزم على قتل موسى والقوم على تكذيبه، أراد الانتصار له بطريق يخفى عليهم بها أنه متعصب له، وأنه من أتباعه، فجاءهم من طريق النصح والملاحظة فقال : (أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ)، ولم يذكر اسمه، بل قال : (رجلاً يُؤمُّهُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ، وَلَا يَتَعَصَّبُ لَهُ (أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) وَلَمْ يَقُلْ : رَجُلًا مُؤْمِنًا بِاللَّهِ، أَوْ : هُوَ نَبِيٌّ، إِذْ لَوْ قَالَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَعَلِمُوا إِنَّهُ مَتَعَصَّبٌ، وَلَمْ يَقْبَلُوا قَوْلَهُ. ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدَّمَ قَوْلَهُ : (وَأِنْ يَكُ كَاذِبًا) مُوَافِقَةً لِرَأْيِهِمْ فِيهِ، ثُمَّ تَلَاهُ بِقَوْلِهِ : (وَأِنْ يَكُ صَادِقًا)،

(1) الدرّ اللقيط / تاج الدين الحنفي 7 : 458.

70

ولو قال : هو صادق بكل ما يعدكم، لعلموا إنه متعصب، وأنه يزعم أنه نبي، وأنه يصدق... ثم أتبعه بكلام يفهم منه أنه ليس بمصدق وهو قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ) انتهى»(1).

ومن هنا يتبين أن ما ذهب إليه البرسوي الحنفي (ت / هـ) في معنى قوله تعالى حكاية عن حال المؤمن : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) من أنه كان يستره ويخفيه من فرعون وملنه لا خوفاً، بل ليكون كلامه محلل من القبول(2)، لا دليل عليه، وتخالفه سائر الأقوال المتقدمة واللاحقة أيضاً، على أنه قال بعد ذلك : «وكان

قد آمن من بعد بمجيء موسى أو قبله بمانة سنة وكتمه»(3).
ولعمري من أين له أن يعلم إن كتمان إيمانه قبل أن يسمع بمقولة فرعون بمانة عام كان من غير خوف على نفسه من الكافرين ؟
قال الشوكاني الزيدي (ت / 1250 هـ) - بعد أن ذكر قول المؤمن : «ثم تلطف لهم في الدفع عنه فقال : (وإن يك كاذباً...)، ولم يكن قوله هذا لشك منه، فإنه كان مؤمناً كما وصفه الله ولا يشك المؤمن»(4).
وقال الألوسي الوهابي (ت / 1270 هـ) - وقد ذكر قول المؤمن لفرعون وقومه - : «ثم إن الرجل احتاط لنفسه خشية أن يعرف اللعين حقيقة أمره فيبطش به، فتلطف في الاحتجاج فقال : (وإن يك كاذباً فعليه كذبه) لا يتخطاه وبال كذبه»(5).

-
- (1) البحر المحيط / أبو حيان 7 : 461.
(2) روح البيان / البرسوي 8 : 177.
(3) م. ن 8 : 177.
(4) فتح القدير / الشوكاني 4 : 489.
(5) روح المعاني / الألوسي 24 : 64.

71

وقال القاسمي (ت / 1332 هـ) - عن الرجل المؤمن - : «إنه سلك معهم طريق المناصحة والمداراة، فجاء بما هو أقرب إلى تسليمهم وأدخل في تصديقهم له، ليسمعوا منه ولا يردوا عليه نصيحته، وذلك أنه حين فرضه صادقاً، فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعد. ولكنه أردفه (يُصَبِّكُمُ بعض الذي يعدكم)، ليهضمه بعض حقه في ظاهر الكلام، ليريهم أنه ليس بكلام من أعطاه حقه وأثنى عليه، فضلاً عن أن يكون متعصباً له. وتقديم الكاذب على الصادق من هذا القبيل»(1).
وقال الخارجي الإباضي محمد بن يوسف اطفيش (ت / 1332 هـ) - عن الرجل المؤمن - إنه: «من القبط، ابن عم فرعون، وكان يجري مجرى ولي العهد، ومجرى صاحب الشرطة، وقيل : كان إسرائيلياً... فمعنى كونه من آل فرعون - على القولين - أنه فيهم بالتقية مظهراً أنه على دينهم، وظاهر قوله : (يا قوم) أنه منهم»(2).
وقال في مكان آخر : «واستعمل الرجل تقية على نفسه، ما ذكر الله عز وجل عنه بقوله : (وإن يك كاذباً فعليه كذبه) ومعنى عليه كذبه : أنه لا يتخطاه وبال كذبه من الله تعالى فضلاً عن أن يحتاج في دفعه إلى قتله»(3).
وقال الشيخ المراغي (ت / 1364 هـ) : «الرجل المؤمن هو ابن عم فرعون، وولي عهده وصاحب شرطته، وهو الذي نجا مع موسى، وهو المراد بقوله :

-
- (1) محاسن التاويل / القاسمي 14 : 232.
(2) تيسير القرآن / محمد بن يوسف اطفيش الإباضي 11 : 343.
(3) م. ن 11 : 344 - 345.

72

(وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى)(1) ثم قال في تفسير الآية الكريمة : «أي : وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه منهم خوفاً على نفسه : أينبغي لكم أن تقتلوا رجلاً ما زاد على أن قال : ربّي الله، وقد جاءكم بشواهد دالة

على صدقه؟ ومثل هذه المقام لا تستدعي قتلاً، ولا تستحق عقوبة! فاستمع فرعون لكلامه، وأصغى لمقاله، وتوقف عن قتله»(2). وهكذا شاء الله أن يجعل من تقية هذا الرجل المؤمن - رضي الله تعالى عنه - ومن نصحه لقومه، ومداراته وتلطّفه تقية في الكلام سبباً لدرء القتل عن موسى عليه السلام. وإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك - فكيف ساغ لبعضهم القول: بأن التقية من وضع أئمة الرافضة ليبرزوا بها ما اختلف من أقوالهم؟ بل كيف يصح القول بعدنّ بأن من يتقى هو مخادع كذاب؟ الآية الرابعة:

قال تعالى: هذه الآية الكريمة هي من جملة الآيات المبيّنة لقصة أصحاب الكهف في

- (1) القصص 28 : 20.
(2) تفسير المراغي 24 : 63.
(3) الكهف : 18 : 19 - 20.

73

القرآن الكريم، ولأجل تقريب دلالتها على التقية كان لا بدّ من التعرّض لقصّتهم على نحو ما في كتب التفسير السنّية، وباختصار كثير فنقول: إنّ للمفسّرين في بيان قصّتهم أقوالاً، أشهرها ثلاثة، وهي: القول الأوّل: إنّهم هربوا من ملكهم بعد أن دعاهم إلى عبادة الأصنام، فلجأوا إلى الكهف الذي سدّه الملك عليهم ليموتوا فيه. وإنّ رجلين من المؤمنين كانا يكتمان إيمانهما قد كتبا أسماء أهل الكهف في لوح من الرصاص وجعلاه في تابوت من نحاس وأثبتاه في باب الكهف، لعن الله تعالى يطلع عليهم قوماً مؤمنين فيعلمون أخبارهم، وقد أسند هذا القول إلى ابن عباس رضي الله عنه(1). وهذا القول يدلّ على أنّهم كانوا يتّقون من ملكهم، ويكتمون إيمانهم عنه قبل أن يكرههم ملكهم على عبادة الأصنام، فلم يسعهم بعد ذلك إلا الهرب بدينهم ونجاة أنفسهم، ولا شك أنّهم كانوا قبل ذلك ليس في غزلة عن الناس، وإنّما كانوا في معايشرة ظاهرة، ومخالطة فيها من المداراة الكثير، لأنّ كتم الإيمان لا يكون في الغزلة، وإنّما يكون في المعايشرة والمخالطة، وهذا هو معنى التقية. القول الثاني: إنّهم هربوا من ملكهم بجنائهم أنّهم بها أحد المؤمنين من الذين كانوا يكتمون إيمانهم خوفاً على أنفسهم من ملكهم الكافر، وكان أصحاب الكهف من رفاق هذا المؤمن، فخافوا من الملك بعد أن أمر بطلبهم فهربوا إلى الكهف، وقد نسب هذا القول إلى وهب بن منبه (ت / 114هـ)(2).

- (1) زاد المسير / ابن الجوزي 5 : 109، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 10 : 357.
(2) زاد المسير / ابن الجوزي 5 : 110.

74

وهذا القول على الرغم من ضعفه بوهب، وهو أحد أقطاب الإسرائيليات، وكان يقول بالقدر كما هو معروف في كتب التراجم، إلا أنه كالأول في دلالاته على تقيتهم قبل هروبهم، لأنهم من المؤمنين بنص الكتاب العزيز، وكان ملكهم كافراً باتفاق المفسرين، ولا يمكن أن يجتمع المؤمن الضعيف مع كافر متسلط من غير تقية في كتم الإيمان. القول الثالث: وهو من أقوى الأقوال، وخلاصته: أنهم كانوا أبناء عظماء المدينة وأشرفهم، خرجوا من المدينة على غير ميعاد لما كان من أمر ملكهم دقيانوس الذي يعبد الأوثان ويجبر الناس على عبادتها، فاتفقت كلمة أصحاب الكهف على الهرب بدينهم وأنفسهم منه، فلجأوا إلى الكهف، وقد نسب هذا القول إلى ابن عباس (ت / 68هـ)، ومجاهد بن جبر (ت / 103هـ)، وعكرمة (ت / 105هـ)، وقتادة (ت / 118هـ) (1).

ويؤيد هذا القول ما نسبته الفخر الرازي (ت / 606هـ) إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من أنهم كانوا ستة وسابعهم الراعي الذي وافقهم لما هربوا من ملكهم، وكان ثلاثة منهم أصحاب يمين الملك، وكان الملك يستشيرهم جميعاً في مهماته (2).

وهذا القول كسابقيه يدل على أنهم كانوا يكتُمون الإيمان مع منزلتهم

(1) زاد المسير / ابن الجوزي 5 : 110، التفسير الكبير / الرازي 21 : 97، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 10 : 359، والدر المنثور / السيوطي 5 : 366، تفسير أبي السعود / محمّد بن محمّد العمادي 6 : 209.

(2) التفسير الكبير 21 : 106، وانظر جامع البيان / الطبري 15 : 150، والدر المنثور 5 : 373.

75

وشرفهم في قومهم ولعلّ فيما حكاه الرازي أقوى في الدلالة على تقيتهم، إذ لا يمكن بموجبه تصوّر عدم تقيتهم، إلا أن يقال بأنهم لم يكونوا من المؤمنين أصلاً، وهذا احتمال باطل لم يقل به أحد قط، وقد صرح القرآن الكريم بخلافه، حيث قال تعالى عنهم: (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى) (1).

وكيف يعقل عدم اتقائهم وهم من مستشاري ملكهم الكافر؟

نعم، قد يقال بأن قوله تعالى: (وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً لقد قلنا إذا شططاً) (2) بأنه دال على عدم تقيتهم، كما ورد في كتب التفسير لدى الشيعة الإمامية (3) كما أن قولهم: «ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً» هو قول من لا يرى التقية أصلاً، فأين تقية أصحاب الكهف حينئذ؟

والجواب: إن هذا القول إن دلّ على عدم تقيتهم فلا دليل عليه أنهم كانوا لا يرون التقية قبل قولهم هذا، وقد مرّ ما يشير إلى أن قولهم هذا كان في آخر أيام مكثهم بين قومهم، وكانوا قبل ذلك سائرين على التقية لا محالة. ولقد مرّ أيضاً في دلالة الآية السابقة على التقية أن مؤمن آل فرعون - كما في أحد القولين - قد أظهر إيمانه حين سمع فرعون اللعين يقول: (ذروني أقتل موسى)، وأن هذا المؤمن قد شافه فرعون بالحق ولم يتق منه، مع أنه كان يكتُم إيمانه عن فرعون وقومه بنص القرآن الكريم.

وبعد سلامة دلالة قول أصحاب الكهف المتقدم على عدم التقية، فيكون

(1) الكهف 18 : 13.

(2) الكهف 18 : 14.

(3) هذا ما اختاره الشيخ الطوسي في التبيان 7 : 15.

موقفهم منها كموقف مؤمن آل فرعون، حين شافه فرعون بالحق وترك التقية بعد أن كان عليها. ويدل عليه ما ذكر أبو السعود العمادي التركي المفسر (ت / 982هـ) قال : «ونبأهم - حسبما ذكره محمد بن إسحاق بن يسار - أنه قد مرج أهل الإنجيل، وعظمت فيهم الخطايا، وطغت ملوكهم. فعبدوا الأصنام، وذبحوا للطواغيت. وكان ممن بالغ في ذلك، وعتا عتواً كبيراً دقيانوس، فإنه غلا فيه غلواً شديداً، فجاس خلال الديار والبلاد بالعبث والفساد، وقتل من خالفه من المتمسكين بدين المسيح عليه السلام، وكان يتبع الناس فيخبرهم بين القتل وعبادة الأوثان»(1).

ومن هنا يفهم أنّ تقية أصحاب الكهف - قيل قولهم هذا - كان فيها من مجاهدة النفس الشيء العظيم، لأنّ ما يكره عليه المسلم مثلاً من مسلم آخر، فهو في أغلب الأحوال لا يكون مثل ما يكره عليه المسلم من كافر. بل وما يكره عليه المسلم من قبل الكافر مرة واحدة أو مرّات، لا يقاس بمعاناة التقية الذين آمنوا برّبهم، وقضوا جُلّ حياتهم بين قوم عكفوا على عبادة الأوثان.

أقول : ولهذا ورد عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام (ت / 148هـ) - من طرق الشيعة الإمامية - أنه قال : «ما بلغت تقية أحد تقية أصحاب الكهف، إن كانوا ليشهدون الأعياد، ويشدون الزنانيير، فأعطاهم الله أجرهم مرّتين»(2).

وكيف لا يشدون الزنار على وسطهم، وهم في أوساطهم ؟ وكيف لا يشهدون أعيادهم، وهم من أعيانهم ؟

(1) تفسير أبي السعود 6 : 209، ومثله في معالم التنزيل / البغوي 3 : 541.
(2) أصول الكافي 2 : 174 - 175 / 14 و19 - كتاب الإيمان والكفر، باب التقية.

على أنّ القرآن الكريم قد أشار إلى تقيتهم بعد بعثهم من رقدتهم التي جعلها الله تعالى آية للعالمين... حيث قال قائل منهم : (فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم بزرقي منه وليتطّف ولا يُشعرنّ بكم أحداً).

قال الرازي الشافعي (ت / 606هـ) : «وقوله : (وليتطّف) : أي : يكون ذلك في سرّ وكتمان، يعني : دخول المدينة وشراء الطعام (ولا يُشعرنّ بكم أحداً) أي : لا يخبرن بمكانكم أحداً من أهل المدينة»(1).

وقال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) : «(وليتطّف) : أي في دخول المدينة وشراء الطعام (ولا يُشعرنّ بكم أحداً) أي : لا يخبرن، وقيل : إن ظهر عليه فلا يوقن إخوانه فيما وقع فيه، (إنهم إن يظهروا عليكم يرجمكم). قال الزجاج : معناه : بالحجارة، وهو أخبث القتل، وقيل : يرموكم بالسبّ والشتم، والأول أصحّ، لأنّه كان عازماً على قتلهم كما تقدّم في قصصهم».

ثمّ بيّن في المسألة السادسة من مسائل هذه الآية حكم الوكالة إذا اقترنت بالتقية كما في توكيل أهل الكهف صاحبهم بشراء الطعام مع إيصائه بأن يتقي قومه بإخفاء سرّه ما استطاع فقال ما نصّه : «في هذه الآية نكتة بديعة، وهي أنّ الوكالة إنّما كانت مع التقية خوف أن يشعر بهم أحد لما كانوا عليه من خوف على أنفسهم، وجواز توكيل ذوي العذر متفق عليه»(2).

وبعد فلا حاجة للإطالة في إيراد أقوال المفسرين بمعنى قوله : (وليتطّف) فقد اتفق جميع المفسرين على القول بأنّ المراد من ذلك هو

- (1) التفسير الكبير / الرازي 21 / 103.
(2) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 10 : 376 - 377.

78

إيصاله بأن يخفي أمره عن قومه، لأنهم إذا اطلعوا على واقع الحال، عرفوا المكان، وإذا عرفوه فهم إما سيقتلون من فيه أو يجبرونهم على عبادة الأوثان(1).
نعم ذكر بعضهم وجهاً آخر للتلطف، خلاصته أن يكون على حذر من أهل المدينة بحيث لا يُغين في شراء الطعام، وهذا الوجه بعيد عن أجواء الآية الكريمة كل البعد، خصوصاً مع قوله : (ولا يُشعِرَنَّ بِكُمْ أحداً) كما نبه عليه الشوكاني الزيدي (ت / 1250هـ)(2).
الآية الخامسة :

قال تعالى :

ومعنى الآية كما نصّ عليه سائر المفسّرين : إنّ الله تعالى قد بيّن لكم الحلال من الحرام، وأزيل عنكم اللبس والشكّ، ثم استثنى فقال : (إلا ما اضطررتم إليه) أي : ما اضطررتم إليه من المحرّمات فهو لكم. والآية ناظرة لقوله تعالى :

-
- (1) انظر : تفسير الماوردي 3 : 294، ومعالم التنزيل / البغوي 3 : 557، وروح البيان / البرسوي 5 : 229، وروح المعاني / الألوسي 15 : 231، ومحاسن التأويل / القاسمي 11 : 18، وتيسير التفسير / محمد بن يوسف اطفيش الإباضي 7 : 353، وتفسير المراغي 15 : 133.
(2) فتح القدير 3 : 276.
(3) الأنعام 6 : 119.
(4) البقرة 2 : 173.

79

ولا خلاف بين أهل الإسلام بجواز أكل المضطرّ لمثل هذه المحرّمات، وهذا الاضطرار كما يحصل من الجوع في مخمصة، فقد يحصل أيضاً نتيجة الإكراه عليه.
قال مجاهد بن جبر المكيّ (ت / 103هـ) وهو من أئمة المفسّرين من التابعين، في تفسير الآية الخامسة : «يعني : أكره عليه، كالرجل يأخذه العدو فيكرهونه على أكل لحم الخنزير وغيره في معصية الله تعالى، إلا أنّ الإكراه يبيح ذلك إلى آخر الإكراه»(1).
وهذا دليل مضاف على ما تقدّم من أنّ التقية ليست في الكلام فقط، وإنّما تكون في الفعل أيضاً، حيث دلّت هذه الآية على جواز التقية في الفعل عند الإكراه عليه، كما لو أكره الكافر مسلماً على أكل لحم الخنزير فإنّه يُباح له ذلك، كما أبيح ذلك للمضطرّ، ولا يسعه أن يمتنع.
قال الجصاص الحنفيّ (ت / 370هـ) : «ومن امتنع من المباح كان قاتلاً نفسه متلفاً لها عند جميع أهل العلم.. إنّه لو امتنع من أكل المباح معه حتى مات كان عاصياً لله تعالى»(2).
الآية السادسة :

قال تعالى :

(1) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 2 : 227.

(2) أحكام القرآن / الجصاص 1 : 127.

(3) البقرة 2 : 195.

80

إنَّ الاختلاف الحاصل في معنى قوله تعالى : (ولا تُلْفُوا بأيديكم إلى التهلكة) بين أقطاب المفسرين من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم بين ترك النفقة في سبيل الله تعالى للخوف من الفقر، كما ورد عن ابن عباس (ت / 68هـ)، وبين ترك الجهاد في سبيل الله تعالى كما ورد عن حذيفة (ت / 36هـ)، والحسن (ت / 110هـ)، ومجاهد (ت / 103هـ) وقتادة (ت / 118هـ)، والضحاك (ت / 105هـ) وغيرهم(1). لا يعني هذا حصر التهلكة في هذين المعنيين، إذ لا يُقيد المعنى بسبب النزول اتفاقاً، والعبارة إنما هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولهذا فالآية ناظرة - وإن نزلت بسبب مخصوص - إلى كل ما توذي عاقبته إلى الهلاك، إلا ما استثنى منه بدليل معتبر، كمن يكرهه السلطان الظالم على قتل رجل مؤمن فيأبى، فيقتل، فهذا لا يعد ممن قد ألقى نفسه إلى التهلكة، ولكن لو كان الامتناع عن شرب الخمر يؤدي إلى القتل حتماً، فعندها سيكون الممتنع قد ألقى نفسه إلى التهلكة، وهذا ما نبه عليه الإمام الرازي في الآية الثانية عند بيانه مراتب الإكراه، وقد عدَّ الامتناع للمكروه واجباً على المكروه في مثل هذه الحال، فراجع.

الآية السابعة :

قال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج)(2) لا خلاف في أن أصل الحرج لغه، هو : الضيق(3)، ولا خلاف أيضاً في أن التقيّة لا تحصل إلا من جرّاء

(1) الجامع لأحكام القرآن 2 : 316.

(2) الحج 22 : 78.

(3) لسان العرب / ابن منظور 3 : 107 «حرج».

81

وقوع صاحبها في ضيق لا يسعه الخروج منه بدونها، ولهذا كانت هذه الآية من نعم الله تعالى على أمة محمد (ص)، كما صرح بذلك علماء أهل السنة.

قال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) : «وهذه الآية تدخل في كثير من الأحكام، وهي مما خص الله بها هذه الأمة. روى معمر، عن قتادة قال : أعطيت هذه الأمة ثلاثاً لم يُعطاها إلا نبي : كان يقال للنبي : اذهب فلا حرج عليك، وقيل لهذه الأمة : (وما جعل عليكم في الدين من حرج)»(1).

الآية الثامنة :

قال تعالى :

إنّ دلالة هذه الآية على وجوب تمسك المسلم بالأخلاق الفاضلة ومراعاة شعور الآخرين، ومقابلة الإساءة بالإحسان، وردّ الباطل بالحقّ، والتسامح مع الآخرين، لا يكاد يشكّ فيه أي مسلم كان، وهذا المعنى ممّا اتّفق عليه المفسّرون عن بكرة أبيهم.
ولا شكّ أنّ هذه الأمور التي دلّت عليها الآية الكريمة تدخل - بقدر ما - في باب المداراة، والمداراة هي من التقية اتّفاقاً.
على أنّ هناك الكثير من الآيات الأخر التي تقرّب إلى الأذهان مشروعية

(1) الجامع لأحكام القرآن 12 : 100.

(2) فضلت 41 : 34.

82

التقية في القرآن الكريم، من ذلك :

قوله تعالى :

وقوله تعالى :

كما أنّ قوله تعالى : يدلّ على أنّ للإنسان أن يُقدّر نتائج ما يُقدم عليه من استعمال التقية أو تركها، بل عليه أن يُقدّر نتائج كلّ ما يُقدم عليه في حياته كلّها، لأنّه مسؤول عن تلك النتائج صغيرها وكبيرها يوم القيامة، وستشهد بها جوارحه عليه، ولا مجال هناك للإنكار أو المجادلة كما يُشعر بذلك قوله تعالى بعد ذلك : (ولو ألقى معاذيرة) (4).
وهذا يعني أنّ الاضطرار أو الإكراه اللذين يواجههما الإنسان في حياته يُترك تقديرهما له، لأنّه أعلم من غيره حين ينزلان به، وعليه أن يزن الأمور بالميزان الحقّ، فإن علم أنّه لا مخرج من الاضطرار إلا بأكل المحرّم فله ذلك، وإن شعر أنّ الإكراه على المعصية من فعل أو قول إن أدى - مع عدم الامتثال للمكره - إلى القتل أو ما يقاربه من وعيد متلف أو الاعتداء على الأعراض أو الأموال وغير ذلك من الأضرار الأخرى التي لا تُطاق عادة، فله أن يستعمل التقية، وقد مرّ هذا المعنى في كلمات المفسّرين للآية الثانية كالرازي وغيره، فراجع.

(1) الطلاق 65 : 7.

(2) البقرة 2 : 85.

(3) القيامة 75 : 14.

(4) القيامة 75 : 15.

ثانياً - السنّة المطهّرة - القولية والفعلية

ورد مفهوم التقية في كثير من النصوص المخرجة في كتب الصحاح والمسانيد، وكتب السيرة وقد أسندت إلى النبي (ص)، وسنذكر منها ما يصح الاحتجاج به على مشروعية التقية، وعلى النحو الآتي:

1 - أخرج البخاري (ت / 256هـ) من طريق قتيبة بن سعيد، عن عروة بن الزبير أنّ عائشة أخبرته أنّ رجلاً استأذن في الدخول إلى منزل النبي (ص)، فقال (ص) : «انذنوا له فبنس ابن العشيّرة، أو بنس أخو العشيّرة، فلما دخل الآن له الكلام، فقلت له : يا رسول الله قلت ما قلت ثمّ أنبت له في القول ؟ فقال : أي عائشة، إنّ شرّ الناس منزلة عند الله من تركه أو ودّعه الناس اتّقاء فحشه»(1).

وهذا الحديث صريح جداً بتقيّة رسول الله (ص) من أحد رعيته لفحشه، فكيف إذا لا تجوز تقية من هو ليس بنبي من المسلم الظالم المتسلّط الذي لا يقاس ظلمه مع ضرر كلام الفاحش البذيء ؟

2 - الحديث المشهور بين علماء المسلمين : «رفع الله من أمّتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه»(2).

(1) صحيح البخاري 8 : 38 - كتاب الإكراه، باب المداراة مع الناس، سنن أبي داود 4 : 251 / 4791 و4792 و4793، ورواه محدثو الشيعة الإمامية أيضاً باختلاف يسير كما في أصول الكافي / الكليني 2 : 245 / 1 - كتاب الإيمان والكفر، باب من يتقى شرّه.

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني 5 : 160 - 161، مسند الربيع بن حبيب 3 : 9، تلخيص الحبير / ابن حجر 1 : 281، كشف الخفاء / العجلوني 1 : 522، كنز العمال / المتقي الهندي 4 : 233 / 10307، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة / السيوطي : 87.

84

وهذا الحديث يدلّ أيضاً على مشروعية التقية، وإنّ صاحبها لا يؤاخذ بشيء ما دام مكرهاً عليها، وقد مرّ في كلام ابن العربي المالكي ما له علاقة بهذا الحديث ودلالته على التقية في تفسيره للآية الثانية، فراجع.

3 - الحديث المروي عن ابن عمر (ت / 65هـ)، عن النبي (ص) أنّه قال : «المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم أعظم أجراً من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم»(1).

ولا تخفى ما في مخالطة الناس من أمور توجب المداراة، التي تدخل من هذا الباب في حقل التقية.

4 - أخرج الهيثمي (ت / 807هـ) من طريق إبراهيم بن سعيد، عن النبي (ص) أنّه قال : «كيف أنتم في قوم مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة ؟ وشبك بين أصابعه. قالوا : كيف نصنع ؟ قال: اصبروا وخالقوا الناس بأخلاقهم، وخالقوهم بأعمالهم»(2).

ولعمري، هل هناك أصرح من هذا بالتقية ؟ وكيف تكون مخالطة حثالة الناس بأخلاقهم، ومخالفتهم في أعمالهم من غير تقية ؟

5 - حديث ابن عمر عن النبي (ص) أنّه قال : «لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه، قال : قلت : يا رسول الله كيف يذلّ نفسه ؟ قال : يتعرّض من البلاء لما لا يطيق»(3).

(1) سنن ابن ماجة 2 : 4032 / 1338، والسنن الكبرى / البيهقي 10 : 89، ورواه البيهقي من طريق آخر بلفظ : (أفضل) مكان (أعظم أجراً)، ومثله في حلية الأولياء / أبو نعيم 5 : 62 و7 و365، والجامع لأحكام القرآن / القرطبي 10 : 359 - رواه عن البغوي.

85

أقول : لقد طبّق هذا الحديث من أدرك الحكم الأموي من الصحابة وما أكثرهم، بل وجميع التابعين، ذلك لأن من الثابت الذي لا يرقى إليه الشكّ مطلقاً، أنّ علياً عليه السلام قد لعنه الأمويون على منابر المسلمين لعشرات من السنين، ولم يغيّر أحد هذا المنكر لا من الصحابة ولا من التابعين، إلا القليل الذين احتفظوا بالتاريخ بمواقفهم وسجلها بكل إعزاز وتقدير، فقد أدرك الكلّ أنّ مثل هذا التغيير سيعرّضهم إلى ما لا يطيقون من البلاء، ولا أعلم موقفاً أوضح منه في التقية.

6 - أخرج المحدثون عن علي عليه السلام (ت / 40 هـ) وابن عباس (ت / 68 هـ)، ومعاذ بن جبل (ت / 18 هـ)، وعمر بن الخطاب (ت / 23 هـ)، عن النبيّ (ص)، أنه قال : «استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان، فإنّ كل ذي نعمة محسود» (1).

أقول : لقد مرّت فائدة كتمان مؤمن آل فرعون إيمانه، حيث استطاع - وبفضل كتمان إيمانه، وتظاهره بمظهر الناصح الشفيق على مصلحة فرعون وقومه - أن يثني فرعون اللعين عمّا عزم عليه من جرم عظيم. على أنّ هذا الحديث لا يعني الأمر بكتمان الحقّ والتظاهر بالباطل، ولا يحثّ على ذلك مطلقاً، بل فيما يعنيه أنّ في الكتمان فوائد لا تتحقّق بغيره، ولما كانت التقية هي عبارة عن كتمان ما ترى وإظهار خلافه للحفاظ على النفس أو العرض أو المال، إذاً اتّضحت علاقة الحديث بالتقية.

7 - حديث السيوطي، عن النبيّ (ص) قال : «بئس القوم قوم يمشي المؤمن فيهم

(1) المعجم الكبير / الطبراني : 20 : 94 / 183، حلية الأولياء / أبو نعيم 6 : 96، الجامع الصغير / السيوطي 1 : 150 / 985، كنز العمال / المتقي الهندي 6 : 517 / 16800 و6 : 250 / 16809.

86

بالتقية والكتمان» (1).

وهذا الحديث مؤيد بنصوص القرآن الكريم، وقد مرّ بعضها، حيث امتدح الله تعالى مؤمن آل فرعون، وذمّ فرعون وقومه.

كما وصف أهل الكهف بقوله تعالى : ووصف قومهم بأنهم :

ولا يمكن والحال هذه تصوّر حياة أهل الكهف خالية من التقية، وهم بين ظهرائي قوم يفترون على الله الكذب، مع عتق ملكهم دقيانوس (ت / 385 م) الذي جاس خلال الديار والبلاد بالعبث والفساد، وقتل من خالفه من المتمسكين بدين المسيح عليه السلام، وكان يتبع الناس فيخبرهم بين القتل وعبادة الأوثان (3).

وقد أخرج المفسرون عن ابن عباس (ت / 68 هـ)، وعطاء (ت / 114 هـ)، ومجاهد (ت / 103 هـ)، وعكرمة (ت / 105 هـ)، وابن جريج (ت / 150 هـ) وغيرهم من أنّ عمارة أهل بلادهم كانوا كفّاراً، وكان فيهم قوم يخفون إيمانهم على وجه التقية، ومنهم أصحاب الكهف الذين كانوا من الأشراف على دين عيسى عليه السلام، وكانوا يعبدون الله سرّاً ويكتمون أمرهم (4).

كلّ ذلك يؤيد صحة ما رواه السيوطي آنفاً، ويفصح عن أنّ التقية لا تكون

- (1) الجامع الصغير / السيوطي 1 : 491 / 3186، عن الديلمي في مسند الفردوس، عن ابن مسعود.
 (2) الكهف 18 : 15.
 (3) تقدم هذا الكلام في بيان دلالة الآية الرابعة على التقية، عن تفسير أبي السعود، فراجع.
 (4) الجامع لأحكام القرآن 10 : 359، زاد المسير 5 : 120، الدر المنثور 5 : 366.

87

- من المؤمن أبداً، لأن المؤمنين إخوة، والمؤمن مرآة المؤمن، وإنما تكون من الإنسان الظالم الذي لا يؤتمن جانبه.
 8 - ما رواه ابن العربي المالكي (ت / 543هـ) في أحكام القرآن حول إرسال النبي (ص) جماعة من الصحابة لقتل كعب بن الأشرف الطائي في السنة الثالثة من الهجرة، وكان فيهم محمد بن مسلمة (ت / 43هـ)، وكيف أن ابن مسلمة وأصحابه قد استأذنوا النبي (ص) في أن ينالوا منه (ص)، فقالوا : «يا رسول الله أتأذن لنا أن ننال منك؟» (1) فأذن لهم بذلك، وهكذا مكّنهم الله تعالى على قتله بعد أن تظاهروا لكعب تقية - وبإذن النبي (ص) - بأنهم كرهوا دينه.
 9 - الحديث المخرج في كتب الطرفين، وهو من قوله (ص) : «لا ضرر ولا ضرار» وفي لفظ آخر: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» (2).
 وهذه القاعدة، أعني : قاعدة نفي الضرر، قد تفرّعت منها قواعد كثيرة، نصّ عليها ابن نجيم الحنفي (ت / 970هـ)، وقد ذكر في كل منها مسائل شتى، ومنها المسائل المحتمل فيها وقوع الضرر، أو المتيقن عند الإكراه، وسيأتي كلامه في الفصل الأخير عند الحديث عن التقية في فقه الأحناف.

- (1) أحكام القرآن / ابن العربي 2 : 1257.
 (2) ورد اللفظ الأول في مسند أحمد 1 : 313، وسنن ابن ماجة 2 : 784 في الأحاديث : 2340 و2341 و2342، والسنن الكبرى للبيهقي 6 : 69 و70 و457، و10 : 13، والمعجم الكبير للطبراني 2 : 81 و11 : 302، وسنن الدارقطني 3 : 77، ومستدرک الحاكم 2 : 58، ومجمع الزوائد للهيتمي 4 : 110، وكنز العمال 4 : 59 / 9498، وحلية الأولياء 9 : 76، وتهذيب تاريخ دمشق لابن عساکر 6 : 325. وورد اللفظ الثاني في نصب الراية للزليعي 4 : 384 و386، ورواء الغليل للألباني 3 : 411، ورواه من الشيعة : الصدوق في من لا يحضره الفقيه 4 : 243 حديث 777، والاحساني في عوالي اللآلي 1 : 383.

88

- 10 - ما رواه الحسن البصري (ت / 110هـ) وأيده عليه سائر المفسرين من أن عيوناً لمسيلمة الكذاب (ت / 12هـ) قد أخذوا رجلين من المسلمين فاتوه بهما، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال : نعم. قال : أتشهد أنني رسول الله، فأبى ولم يشهد، فقتله. وقال مثل ذلك للثاني فشهد لمسيلمة الكذاب بما أراد، فأطلقه، فأتى النبي (ص)، وأخبره بما جرى، فقال (ص) : «أما صاحبك فمضى على إيمانه، وأما أنت فأخذت بالرخصة» (1).
 11 - ما رواه ابن ماجة (ت / 273هـ) في قصة عمار بن ياسر (ت / 37هـ) وأمه سمية بنت خياط (ت / 7 ق 0هـ)، وصهيب (ت / 38هـ)، وبلال (ت / 37هـ) والمقداد (ت / 33هـ) قال : «فأخذهم المشركون وألبسوهم أذراع الحديد وصهروهم في الشمس فما منهم أحد إلا وقد وآتاهم على ما أرادوا إلا بلالاً» (2) وفي لفظ أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر - كما في تفسير الطبري (ت / 310هـ) - : «أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى باراهم في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي (ص)، فقال النبي (ص) : كيف تجد قلبك؟ قال : مطمئناً بالإيمان، قال النبي (ص) : فإن عادوا فعد» (3).
 وفي لفظ الرازي (ت / 606هـ) أنه قيل بشأن عمار : «يا رسول الله إن عماراً كفر. فقال : كلا، إن عماراً مليء إيماناً من فرقه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه، فأتى عمار رسول الله (ص) وهو يبكي، فجعل رسول الله (ص) يمسح عينيه ويقول : ما لك؟ إن عادوا لك، فعد لهم بما قلت» (4).

- (1) تفسير الحسن البصري: 2 : 76.
 (2) سنن ابن ماجة 1 : 53، 150 / باب 11 - في فصل سلمان وأبي ذر والمقداد.
 (3) جامع البيان / الطبري 14 : 122.
 (4) التفسير الكبير / الرازي 20 : 121، وقد تقدّمت قصة عمار بن ياسر وما قبلها =

89

12 - وما يستدلّ به على التقية في هذا الباب ما اتفق عليه جميع المسلمين وبلا استثناء من أنّه (ص) كان يدعو الناس سرّاً إلى الإسلام في أوّل الأمر، إشفافاً منه على هذا الدين العظيم حتى لا يُخنق في مهده، وتباد أنصاره. فالدعوة إلى الإسلام قد بدأت إذاً من دائرة التقية، حيث اتفق علماء السيرة، والمؤرّخون، والمفسرون وغيرهم على القول بأنّ رسول الله (ص) لم يجهر بالدعوة إلى الإسلام إلا بعد ثلاث سنين من نزول الوحي (1). ولو كانت التقية غير مشروعة، لكونها مثلاً من الكذب والنفاق والخداع، أو أنّها معارضة لعقيدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لما مرّت الدعوة إلى هذا الدين الحنيف بهذا العمر من التسترّ والكتمان. وقد مرّ عن ابن قتيبة (ت / 276هـ) في المسائل والأجوبة في مناقشتنا لقول السرخسي في تقيّة النبيّ (ص) في الآية الثانية ما له علاقة بالمقام، فراجع. وإن دلّ هذا على شيء إنّما يدلّ على ضرورة ملازمة التقية لكل دعوة إصلاح، حتى لا يذاع أمرها، وتخنق في مهدها، ومما يشهد على صحّة هذا القول هو ما ينادي به الإسلاميون في الساحة الإسلامية من ضرورة تطبيق أحكام الشرع الإسلامي، ولا شك أنّ تحركاتهم تلك لا بد وأن تكون قد مرّت

= أيضاً في تفسير الآية الثانية بكثير من تفاسير أهل السنّة فراجع.
 (1) راجع كتب السيرة النبوية مثل: السيرة النبوية / ابن هشام 1 : 280، والسيرة النبوية / ابن كثير 1 : 427، والسيرة الحلبية / ابن برهان 1 : 283، والسيرة النبوية / دحلان 1 : 282 - مطبوع بهامش السيرة الحلبية.
 وكتب التاريخ مثل: تاريخ الطبري 1 : 541، والكامل في التاريخ / ابن الأثير 2 : 60، والبداية والنهاية / ابن كثير 3 : 37، وكذلك سائر كتب التفسير - لا سيّما ما اختصّ منها بالأثر - في تفسير قوله تعالى: (وأندر عشيرتك الأقربين) الشعراء 26 : 214.

90

بدور التقية والكتمان، إذ لا يعقل ظهورها وبهذا الحجم - الذي أربح الكثير من الدوائر الاستعمارية - كان فجأة وبلا استعداد وتنظيم.
 13 - أخرج البخاري من طريق عبد الوهاب، عن أبي مليكة قال: «إنّ النبيّ (ص) أهديت له أقبية من ديباج مزررة بالذهب، فقسّمها في ناس من أصحابه، وعزل منها واحداً لمخرمة، فلما جاء، قال: خبأت هذا لك. قال أيوب (أحد رجال اسناد البخاري) بثوبه أنّه يريد إياه، وكان في خُلُقِه شيء» (1).
 قال محمد بن يوسف الكرماني (ت / 786هـ) في شرح صحيح البخاري: «أيوب بثوبه: أي: متلبساً به، حالاً عن لفظ خبأت، يعني: قال رسول الله (ص): خبأت هذا الذهب لك، وكان ملتصقاً بالثوب، وإن رسول الله (ص) كان يُري مخرمة إزاره، ليطيّب قلبه به، لأنّه كان في خُلُق مخرمة نوع من الشكاسة.
 ولفظ: (قال بثوبه) معناه: أشار أيوب إلى ثوبه ليستحضر فعل النبيّ (ص) للحاضرين، قائلًا: أنّه يُري مخرمة الإزار» (2).
 أقول: ربّما يقال إنّ الحديث ليس فيه ما يدلّ على تقية النبيّ (ص) من مخرمة، لأنّه (ص) لم يظهر لمخرمة إلا

الواقع، فأين التقية في هذا الحديث ؟
والجواب : إن في هذا الحديث مداراة واضحة، والمداراة تدخل في باب التقية، بل لا فرق بينهما كما يظهر من كلام
السرخسي في حذيفة بن اليمان

- (1) صحيح البخاري 8 : 38 - كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.
(2) صحيح البخاري بشرح الكرماني / الكرماني 722 / 5756 - كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.

91

على ما سيأتي في موقف الصحابة من التقية في الفصل الثاني.
14 - وأخرج البخاري أيضاً من طريق عبد الله بن مسيلم، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة قالت : «إن رسول الله
(ص) قال لها : ألم تري قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم؟ فقلت : يا رسول الله ألا تردّها على
قواعد إبراهيم؟ قال : لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت»(1).
ولقد أعاد البخاري رواية الحديث بصيغ أخرى أيضاً.
وأخرج ابن ماجّة (ت / 273) من طريق ابن أبي شيبه، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت : «سألت رسول الله
(ص) عن الحجر؟ فقال : هو من البيت. قلت : ما منعهم أن يدخلوه فيه؟ قال : عجزت بهم النفقة. قلت : فما شأن
بابه مرتفعاً، لا يصعد إليه إلا بسلم؟ قال : ذلك فعل قومك، ليدخلوه من شاؤوا ويمنعوه من شاؤوا، ولولا أن قومك
حديث عهد بكفر مخافة أن تنفر قلوبهم، لنظرت هل أعيره فأدخل فيه ما انتقص منه، وجعلت بابه بالأرض»(2).
وهذا الحديث قد أخرجه البخاري بلفظه من طريق مسدد، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة(3)، كما أخرجه مسلم
(ت / 261هـ) في صحيحه من طريقين كلاهما عن الأسود بن يزيد، عن عائشة(4)، وأخرجه الترمذي (ت / 297هـ)
كذلك وقال : «هذا حديث حسن صحيح»(5).

- (1) صحيح البخاري 2 : 179 - كتاب الحج، باب فضل مكة وبنياتها.
(2) سنن ابن ماجّة 2 : 2955 / 985، كتاب المناسك - باب الطواف بالحجر.
(3) صحيح البخاري 2 : 179 - 180، كتاب الحج - باب فضل مكة وبنياتها، وأعاد روايته في كتاب الأحكام - باب ما يجوز من اللّو في
الجزء التاسع : ص 106.
(4) صحيح مسلم 2 : 405 و406 / كتاب الحج - باب جدر الكعبة وبابها.
(5) صحيح الترمذي 3 : 224 / 875 (كتاب الحج - باب ما جاء في كسر الكعبة).

92

وفي لفظ الإمام أحمد بن حنبل (ت / 240هـ) : «لولا أن قومك حديث عهد بشرك أو بجاهلية لهدمت الكعبة، فألزقتها
بالأرض، وجعلت لها بابين : باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها من الحجر ستة أذرع، فإن قريشاً اقتصرتها حين
بنت الكعبة»(1).
وقريب من هذا اللفظ ما أخرجه البخاري من طريق عبيد بن إسماعيل، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، ومن
طريق سنان بن عمرو، عن عروة، عن عائشة(2). وبعد... أليس في هذه الأحاديث دلالة صريحة على أن رسول
الله (ص) كان يتقي القوم مخافة أن تنفر قلوبهم، لحدائثة عهدهم بالكفر، وقربه من الشرك والجاهلية؟
ثالثاً - دليل الإجماع :

لقد ثبت مما تقدّم أنّ التقيّة قد شرّعها الله تعالى في كتابه الكريم، وتقدّمت أقوال ما يزيد على ثلاثين مفسّراً من مفسّري المذاهب والفرق الإسلامية في جواز التقيّة، زيادة على ما أثبتته أهم كتب الحديث وأصحّها عند أهل السنّة من جواز التقيّة أيضاً.

وهذا يعني أنّ أهم مصادر التشريع في الإسلام قد أثبتت مشروعية التقيّة، إذ ليس هناك من مصدر تشريعي أقوى حجّة من الكتاب والسنّة على الإطلاق.

وأما عن الإجماع، فهو على الرغم من كونه في نظر علماء الشيعة مجرد

- (1) مسند أحمد 6 : 179، وأخرجه الحاكم في المستدرک 1 : 479 - 480 وقال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا»، وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال 12 : 222 / 34763 عن مسند أحمد و12 : 222 / 34764 عن مستدرک الحاكم.
- (2) صحيح البخاري 2 : 180 (كتاب الحج - باب فضل مكة وبنائها).

93

أداة تكشف عن وجود دليل متين وقويم، كآية من كتاب الله تعالى، أو حديث شريف ينطق بالحكم المجمع عليه، إلا أنه لا بأس من التعرّض إلى دليل الإجماع حول مشروعية التقيّة، لا سيّما وقد عدّه علماء أهل السنّة دليلاً قائماً بنفسه تماماً كالكتاب والسنّة، بمعنى أنّ الإجماع معصوم عن الخطأ، بل ويستحيل في حقّه الخطأ، ومن يرد على المجمعين بالاشتباه والغلط، فهو كمن يرد قول الله تعالى وسنّة رسوله (ص).

قال عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي (ت / 730هـ) في كشف الأسرار عن أصول البيهقي : «الأصل في الإجماع أن يكون موجباً للحكم قطعاً كالكتاب والسنّة» (1).

وقال الغزالي (ت 505هـ) في المنحول : «الإجماع حجّة كالنصّ المتواتر» (2).

ومن هنا كان التعرّض لدليل الإجماع، مع التذكير بأنّ من يكرهه على كلام فيقوله، أو على فعل فيفعله، وفيهما معصية لله، وقلبه غير راضٍ بما قال أو فعل فإنّ تصرّفه هذا هو ما يسمّيه القرآن الكريم، والسنّة النبويّة، وجميع من نطق الشهادتين من أهل الإسلام، وجميع العقلاء بالتقيّة، وإنه لا شيء عليه، بدليل ما مرّ ودليل الإجماع الآتي :

1 - قال أبو بكر الجصاص الحنفي (ت / 370هـ) : «ومن امتنع من المباح كان قاتلاً نفسه متلفاً لها عند جميع أهل العلم» (3).

- (1) كشف الأسرار / البخاري 3 : 251 - نقلاً عن علم أصول الفقه في ثوبه الجديد / محمد جواد مغنّية : 226.
- (2) المنحول / الغزالي : 303 - نقلاً عن علم أصول الفقه في ثوبه الجديد : 226.
- (3) أحكام القرآن / الجصاص 1 : 127.

94

2 - وقال ابن العربي المالكي (ت / 543هـ) : «لما سمح الله تعالى في الكفر به... عند الإكراه، ولم يؤخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة، وعليه جاء الأثر المشهور عند الفقهاء : رُفِعَ عن أمّتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه... فإنّ معناه صحيح باتّفاق من العلماء» (1).

3 - وقال عبد الرحمن المقدسي الحنبلي (ت / 624هـ) : «أجمع العلماء على إباحتهم الأكل من الميتة للمضطرّ، وكذلك

- سانر المحرّمات التي لا تزيل العقل»(2).
- وقد مرّ في هذا الفصل ان الاضطرار إلى أكل الميتة قد يكون بسبب الجوع أو بسبب الإكراه من ظالم أو كافر وذلك في الآية الخامسة فراجع.
- 4 - وقال القرطبي المالكي (ت / 671هـ) : «أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان»(3).
- 5 - وقال ابن كثير الشافعي (ت / 774هـ) بعد أن نقل قول رسول الله (ص) لعنار حين أكره على الكفر : «كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان. فقال : إن عادوا فعد».
- قال : «ولهذا اتفق العلماء على أنّ المكره على الكفر يجوز له أن يوالي إبقاءً لمهجته، ويجوز له أن يأبى»(4).

-
- (1) أحكام القرآن / ابن العربي 3 : 1179.
- (2) العدة في شرح العمدة / عبد الرحمن المقدسي : 464.
- (3) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي 10 : 180.
- (4) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير 2 : 609.

95

- 6 - وقال ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) : «قال ابن بطال - تبعاً لابن المنذر - : أجمعوا على أنّ من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، أنه لا يحكم عليه بالكفر»(1).
- 7 - وقال الإمام الشوكاني الزيدي (ت / 1250هـ) : «أجمع أهل العلم على أنّ من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر»(2).
- 8 - وقال جمال الدين القاسمي الشامي (ت / 1332هـ) : «ومن هذه الآية : (إلا أن تتقوا منهم ثقاةً) استنبط الأئمة مشروعية التقية عند الخوف، وقد نقل الإجماع على جوازها عند ذلك الإمام مرتضى اليماني»(3).
- 9 - وقال الشيخ المراغي المصري (ت / 1364هـ) : «وقد استنبط العلماء من هذه الآية (إلا أن تتقوا منهم ثقاةً) جواز التقية»(4)، ولم يذكر مخالفاً لهم في ذلك.
- 10 - وقال عيسى شقرة : «وانعقد إجماع العلماء على جواز إظهار الكفر لمن أكره عليه... إبقاءً لنفسه بشرط اطمئنان القلب»(5).
- 11 - وقال الدكتور عبد الكريم زيدان : «فإذا أخذ المضطرّ بالرخصة ونطق

-
- (1) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني 12 : 264.
- (2) فتح القدير / الشوكاني 3 : 197.
- (3) محاسن التأويل / القاسمي 4 : 197.
- (4) تفسير المراغي 3 : 136.
- (5) الإكراه وأثره في التصرفات / عيسى شقرة : 114 - نقلاً عن كتاب : التقية في إطارها الفقهي للأستاذ علي الشملاوي : 131.

96

- بالكفر، فلا إثم عليه بإجماع الفقهاء، لأنّ الآية صريحة بذلك، وجاءت السنّة النبويّة وأكدت ما نطقت به الآية الكريمة»(1).

(1) مجموعة بحوث فقهية / د. عبد الكريم زيدان : 208 - نقلاً عن كتاب الأستاذ الشملوي المتقدم: 132.

الفصل الثاني :

موقف الصحابة والتابعين وغيرهم من التقيّة
موقف الصحابة من التقيّة
موقف التابعين من التقيّة
موقف تابعي التابعين وغيرهم من التقيّة
الإشارة إلى من صرّح بالتقيّة إجمالاً

موقف الصحابة من التقية

ليس من العجب أن يجد الباحث الكثير من الصحابة الذين استعملوا التقية في حياتهم لا بقيد الإكراه المتلف للنفس، أو الوعيد بانتهاك الأعراض وسلب الأموال فحسب وإنما لمجرد احتمال الخوف من ذلك، أو احتمال التعرض للإهانة والضرب ولو بسوط واحد أو سوطين. ولكن العجب أن يدعى بأن التقية من النفاق بعد أن استعملها من قولهم حجة باتفاق علماء أهل السنة أنفسهم.

نعم، لقد وقفت على الكثير من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا ممن استعمل التقية وصرح بها علناً، وفيما يأتي جملة من أسماء الصحابة الذين استعملوا التقية، وسنذكرهم بحسب تاريخ الوفاة، وهم :

- 1 - ياسر بن عامر الكناني المذحجي أبو عمار (ت / 7 ق هـ)، قال الزركلي (ت / 1976م) في الأعلام : «وفي أيامه بدأت الدعوة إلى الإسلام سرّاً» (1).
- 2 - سمية بنت خباط، زوج ياسر وأمّ عمار قتلها أبو جهل في السنة

(1) الأعلام / الزركلي 8 : 128.

100

السابعة قبل الهجرة، ومات زوجها في هذه السنة أيضاً تحت التعذيب، وهما أول من استشهد في الإسلام رضي الله عنهما.

وقد مرّت تقية في تفسير الآية الثانية، في الفصل الأول.

- 3 - الصحابي الذي شهد تقية لمسيلمة الكذاب (ت / 12 هـ) بأنه رسول الله، وقد مرّ كلام المفسرين في ذلك كالحسن البصري (ت / 110 هـ)، والزمخشري (ت / 538 هـ)، والرازي (ت / 606 هـ)، والبيضاوي (ت / 685 هـ)، وغيرهم، وذلك في الدليل القرآني الثاني على مشروعية التقية في الإسلام.
- 4 - معاذ بن جبل (ت / 18 هـ) :

أخرج القاسم بن سلام عن سعيد بن المسيب قال : «إنّ عمر بعث معاذاً ساعياً على بني كلاب، أو على بني سعد بن ذبيان، فقسّم فيهم حتى لم يدع شيئاً، حتى جاء مجلسه الذي خرج به على رقيقته، فقالت امرأته : أين ما جنت به مما يأتي به العمال من عراضة أهليهم (1) ؟ فقال : كان معي ضاغط، فقالت : قد كنت أمة عند رسول الله (ص)، وعند أبي بكر، أفبعث عمر معك ضاغطاً ؟ فقامت بذلك في نسانها واشتكت عمر، فبلغ ذلك عمر، فدعا معاذاً فقال : أنا بعثت معك ضاغطاً ؟ فقال : لم أجد شيئاً اعتذر به اليها إلا ذلك. قال : فضحك عمر وأعطاه شيئاً وقال : أرضها به» (2).

ولا شك أن قول معاذ ليس فيه تقية وإنما جاء على سبيل التورية، لأنّ للضاغط معنيين :

- (1) العرّاضة : الهدية، يهديها الرجل إذا قدم من سفر. لسان العرب 9 : 145 - عرّض.
(2) كتاب الأموال / أبو عبيد القاسم بن سلام : 589 / 1913.

101

أحدهما : «الرقيب والأمين يلزم به العامل لنلا يخون فيما يجبي، يقال : أرسله ضاعطاً على فلان، سمّي بذلك لتضييقه على العامل»(1)، وهذا المعنى هو القريب المتبادر من كلام معاذ بقرينة السؤال عن العرّاضة، أي الهدية. والآخر : هو الحافظ الأمين أي : الله عزّ وجلّ، وهذا المعنى البعيد هو المراد بقول معاذ، ولكنّه أوهم زوجته بالأول. ومما سوّغ ذكره هنا - على الرغم من أنّ التورية غير التقيّة - هو أنّ التورية تشترك مع التقيّة في التخلّص من الضرر عند الإكراه أو الاضطرار، وتقدّم على التقيّة ما أمكن، كما تشتركان في أنّهما عبارة عن إظهار شيء غير مراد أصلاً.

وسبب آخر سوّغ ذلك هو أنّ بعض الكتاب حمل ما ورى به الإمام الصادق عليه السلام عن نفسه - في بعض أحاديث الكافي - على التقيّة، من ذلك قول الصادق عليه السلام لمن سأله من الزيدية : «أفيكم إمام مفترض الطاعة ؟ فقال : لا.. الحديث»(2).

فالمقصود : ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم. أو ليس من بني فلان من أولاد عليّ عليه السلام مفترض الطاعة، وإلا ففرض طاعتهم قد نصّ عليها القرآن، والنبي الأكرم، وأحاديثهم هم عليهم السلام في فرض طاعتهم - لا سيّما عن الإمام الصادق - لا تكاد تحصى كثرة. وقد ناقشنا هذا الحديث وسائر أحاديث الكافي الأخرى التي توجّه لها طعن

- (1) لسان العرب / ابن منظور 8 : 67 - ضغط.
(2) أصول الكافي 1 : 181 / 1 كتاب الحجّة، باب ما عند الأنمة عليهم السلام من سلاح رسول الله (ص) ومتاعه.

102

بعض الكتاب من أهل السنّة كما أشرنا إلى ذلك في مقدّمة هذا البحث. وبالجملة فإنّ التورية تسبق التقيّة عادة، بل أوجبها - عند تمكّن المضطرّ منها - أكثر المفسّرين من أهل السنّة تخلصاً من التقيّة.

5 - عمر بن الخطاب (ت / 23هـ) :

حدّث البخاري أنّ عمر بن الخطاب يوم أسلم، أو يوم أراد أن يدخل الإسلام كان خانفاً مذعوراً من المشركين، واضطرّ إلى ملازمة داره خوفاً من أن يخرج فيقتل وبقي على هذا الحال حتى انقذه العاص بن وائل، وكان حليفاً لهم في الجاهلية.

وإليك نصّ ما قاله عبد الله بن عمر بن الخطاب في إسلام أبيه، كما في رواية البخاري من طريق يحيى بن سليمان في باب إسلام عمر بن الخطاب.

قال : «بينما هو في الدار خانفاً إذ جاءه العاص بن وائل السهمي أبو عمرو عليه خُلّة جبرّة، وقميص مكفوف بحريز، وهو من بني سهم، وهم حلفاؤنا في الجاهلية، فقال له : ما بالك ؟ قال : زعم قومك أنّهم سيقتلونني إن أسلمت. قال : لا سبيل إليك.

بعد أن قالها أمنت. فخرج العاص، فلقي الناس قد سال بهم الوادي، فقال : أين تريدون ؟ فقالوا : نريد هذا ابن الخطاب الذي صبا. قال : لا سبيل إليه. فكّر الناس»(1).

أقول : إنّ عبارة : (بعد أن قالها أمنت) هي من قول عمر، أي : بعد ما قال

(1) صحيح البخاري 5 : 60، باب إسلام عمر بن الخطاب.

103

العاص : (لا سبيل إليك) أمنت، وليس هي من قول ابنه كما نصّ عليه ابن حجر (ت / 852هـ) في فتح الباري، ثم قال : «وفي رواية الاسماعيلي : فقلت لعمر : من الذي ردهم عنك يوم أسلمت ؟ قال : يا بني ذاك العاص بن وائل»(1).
وهذا الحديث المروي في الصحيح صريح جداً بخوف عمر يوم أسلم من المشركين وتقيته منهم حيث لزم داره. وهذا يعني أنّ عمر بن الخطاب قد بدأ عهده بالإسلام مع التقية.
6 - تقية رجل قرشي من عمر بن الخطاب :

قال ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ) : «إنّ عمر بن الخطاب استعمل رجلاً من قريش على عمل، فبلغه أنّه قال :

أسقتني شربةً ألدُّ عليها***واسق بالله مثلها ابن هشام
فأشخصه إليه، وذكر أنّه إنّما أشخصه من أجل البيت. فضمّ إليه آخر، فلما قدم، قال عمر : ألسنت القائل :

أسقتني شربة الذّ عليها***واسق بالله مثلها ابن هشام ؟

قال : نعم يا أمير المؤمنين.

عسلاً بارداً يماءٍ سحابٍ***إنني لأحبُّ شرب المدام

قال : الله الله، ارجع إلى عملك»(2).

(1) فتح الباري 7 : 141، باب إسلام عمر بن الخطاب.
(2) كتاب الأذكياء / ابن الجوزي : 130، وفيه الشيء الكثير من ذلك، فراجع.

104

7 - تقية امرأة من عمر بن الخطاب :

روى عبد الله بن بريدة قال : بينا عمر يعسّ ذات ليلة، انتهى إلى باب متجانف وامرأة تغني نسوة :

هل من سبيلٍ إلى خمرٍ فأشربُها***أم هل سبيلٍ إلى نصرٍ بن حجاج

ثم ذكر ما كان من عمر وكيف أنه دعا نصراً فوجده من أحسن الناس وجهاً وعيناً وشعراً، فأمر عمر بشعره فجزّ، ونفاه إلى البصرة بسبب شعر هذه المرأة به. ثم قال :
«وخافت المرأة التي سمع عمر منها ما سمع أن يُبدر إليها شيء فدمت إليه أبياتاً :

قُلْ لِلْأَمِيرِ الَّذِي تُخْشَى بَوَادِرُهُ*** مَا لِي وَلِلْخَمْرِ أَوْ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ
إِنِّي بُلَيْثُ أَبِي حَفْصٍ بَغِيرِهِمَا*** شَرِبِ الْحَلِيبِ وَطَرَفِ فَاتِرِ سَاجٍ
لَا تَجْعَلِ الظَّنَّ حَقًّا أَوْ تُبَيِّنَهُ*** إِنَّ السَّبِيلَ سَبِيلُ الْخَائِفِ الرَّاجِي
مَا مُنِيَّةٌ قُلْتَهَا عَرَضًا بِضَانِرَةٍ*** وَالنَّاسُ مِنْ هَالِكٍ قَدِمًا وَمِنْ نَاجٍ
إِنَّ الْهُوَى رَعِيَّةُ التَّقْوَى تُفِيدُهُ*** حَتَّى أَقْرَ بِالْجَامِ وَأَسْرَاجِ

قال : فبكى عمر وقال : الحمد لله الذي قيّد الهوى بالتقوى«(1).
8 - سراقه بن مالك بن جشعم (ت / 24هـ) وسراقه من الصحابة أسلم بعد الطائف في السنة الثامنة من الهجرة، وقد اتقى قومه كما هو مفصل في قصة هجرة النبي (ص) من مكة إلى المدينة. فقد ذكر ابن سعد (ت / 230هـ) في

(1) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد المعتزلي 12 : 270 - تحت عنوان : نكت من كلام عمر وسيرته وأخلاقه.

105

الطبقات الكبرى أنّ قريشاً قد تتبعت أثر النبي (ص)، وكان معهم سراقه بن مالك بن جشعم القرشي، وهو خير من يعرف تتبعت الأثر، وأنه - بفضل ذلك - أدرك النبي وصاحبه أبا بكر، وكيف أنّ قوائم فرسه قد ساخت في الأرض، وأنه طلب من النبي (ص) أن يدعوه الله أن يطلق فرسه، وأنه في مقابل ذلك يرجع عنه ويرد من وراءه، ففعل النبي (ص)، فأطلق فرسه ورجع من حيث أتى «فوجد الناس يلتمسون رسول الله (ص)، فقال لهم : ارجعوا فقد استبرأت لكم ما ها هنا وقد عرفتم بصري في الأثر، فرجعوا عنه»(1).

9 - عبد الله بن مسعود (ت / 32هـ) :

أخرج ابن حزم الظاهري (ت / 456هـ)، عن الحارث بن سويد قال : «سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين إلا كنت متكلماً به».
قال ابن حزم معقّباً : «ولا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف»(2).
وهذا القول صريح باتفاق الصحابة على جواز التقية، ولو باحتمال الخوف من سوط واحد من سياط السلطان الجائر.

ولم يقتصر أمر التقية عند ابن مسعود على الكلام فقط، بل تعداه إلى أهم الأفعال العبادية، حيث كان يتقي من الوليد بن عقبة بن أبي معيط والي عثمان على المدينة، فيصلّي خلفه على الرغم من أنّ الوليد هذا كان يأتي الى مسجد

- (1) حياة الصحابة / محمد يوسف الكاندهلوي 4 : 327.
(2) المحلى / ابن حزم 8 : 336 - مسألة : 1409.

106

- رسول الله (ص) ثملاً ويوم الصحابة في الصلاة!!
«حتى أنه صلى بهم مرّة أربعاً ثم قال : أزيدكم ؟ فقال له ابن مسعود : ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة» (1).
وفي هذا دليل على تقية ابن مسعود ومن كان معه في الصلاة خلف هذا الوالي الفاسق، الذي جُلد على شرب الخمر في عهد عثمان (ت / 35هـ) (2).
10 - أبو الدرداء (ت / 32هـ) :
روى البخاري في صحيحه عن أبي الدرداء أنه كان يقول : «إنّا لنكشّر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلتعنهم» (3).
11 - عبد الله بن حذافة (ت / نحو 33هـ) :
ابن قيس السهمي القرشي أحد الصحابة وهو الذي بعثه النبي (ص) إلى كسرى، وكان قد أسر في أيام عمر من قبل الروم، وقد أكرهه ملك الروم على أن يقبل رأسه ففعل تقية، ولما عاد إلى المدينة قبل عمر بن الخطاب رأس ابن حذافة، لأنه خلص بتقيته عدداً من المسلمين الذين أسره الروم (4).
12 - المقداد بن الأسود (ت / 33هـ) :
مرّت الإشارة إلى تقيته في الدليل الثاني عشر من أدلة السنة النبوية على

- (1) شرح العقيدة الطحاوية / القاضي الدمشقي 2 : 532.
(2) أنظر قصة جلده في صحيح مسلم 3 : 1331 / 1707 - كتاب الحدود، باب الخمر، والاصابة / ابن حجر 2 : 601، وأسد الغابة / ابن الاثير 5 : 451 - 453.
(3) صحيح البخاري 8 : 37 - كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.
(4) تاريخ الإسلام / الذهبي 2 : 87.

107

- مشروعية التقية، وذلك فيما رواه ابن ماجة في سننه، حيث عد تقية المقداد من فضائله، إذ ذكرها في باب فضل سلمان وأبي ذر والمقداد (1)، ولو كانت التقية غير جائزة في الإسلام، لكان ينبغي أن يعدها من معايبه لا من فضائله.
13 - حذيفة بن اليمان (ت / 36هـ) :
قال السرخسي الحنفي (ت / 490هـ) في المبسوط : «وقد كان حذيفة رضي الله عنه ممن يستعمل التقية على ما روي أنه يداري رجلاً، فقيل له : إنك منافق!!
فقال : لا، ولكنني أشتري ديني بعبءه ببعض مخافة أن يذهب كله» (2).
ولعل حذيفة رضي الله عنه يريد بهذا الكلام : أن ترك التقية ليس مطلقاً في كل الحال، وإنّ عدم مداراة الناس يؤدي إلى نفرتهم، وعزلته عنهم، وربما نتج من ترك التقية وعدم المداراة ما يؤدي إلى ضرر أكيد، فيكون من باب إلقاء النفس إلى التهلكة التي هي من الإثم الذي يذهب الدين كله، ومن هنا يتضح عدم الفرق بين التقية والمداراة في مجال دفع الضرر، وإن اختلفت المداراة عن التقية بجلب المنفعة، زيادة على دفع الضرر، والمداراة مشروعة عند سائر المسلمين كما يظهر من أبوابها في كتب الحديث وما أخرجه المحدثون - كالبخاري وغيره - في تلك الأبواب من الأحاديث الكثيرة التي تحث عليها، وتجعلها من صفات العاقل الحكيم، وكيف لا ؟ وقد مرّ ما يثبت مداراة نبينا الكريم (ص) لمن كان في طبعه نوع من الشكاسة.

(1) سنن ابن ماجة 1 : 53 / 150.
(2) المبسوط / السرخسي 24 : 46.

108

- 14 - خباب بن الأرت (ت / 37هـ) :
وهو من جملة الصحابة الذين عُذِّبوا بمكة من قبل المشركين على أن يكفروا بالله، ويرجعوا إلى عبادة الاوثان، وقد وافاهم على ما أرادوا تقية فيما نصَّ عليه جميع المفسرين وقد تقدّم ذلك، ولا حاجة لإعادته.
- 15 - عمار بن ياسر (ت / 37هـ) :
أما تقية عمار فهي نار على علم، والإطالة فيها إطالة في الواضحات، وليس بدعاً على المسلم أن يتأسى بعمار عند الإكراه، وقد علم الجميع أن عماراً ممن ملئ إيماناً من فرقه إلى قدمه.
- 16 - صهيب بن سنان بن مالك (ت / 38هـ) :
وهذا الصحابي المعروف بصهيب الرومي هو من جملة الصحابة الذين عُذِّبوا بمكة على أن يكفروا بالله، وقد وافاهم على ما أرادوا تقية على نفسه، وقد مرّ ذكره أيضاً مع عمار وأصحابه رضي الله عنهم.
- 17 - جبر مولى الحضرمي :

وهذا من الصحابة الذين أكرهوا على الكفر، فكفروا تقية، ذكره الرازي الشافعي (ت / 606هـ) وأغلب المفسرين أيضاً، في بيانهم لتقية عمار بن ياسر وأصحابه يوم أكرهوا عليها من قبل المشركين.
قال الرازي - بعد ذكر ما جرى لعمار - : «ومنها : جبر مولى الحضرمي أكرهه سيده فكفر، ثم أسلم مولاه، وحسن إسلامهما وهاجرا»(1).

(1) التفسير الكبير / الرازي : 20 : 121.

109

ولا شك أنّ هذا الصحابي قد بقي على تقيته طيلة مدة كفر سيده، ولعلها أطول تقية على الكفر في العهد العصيب.
18 - تقية جمع من الصحابة وغيرهم سنة / 41هـ :

قال الطبري (ت / 310هـ) في حوادث سنة 41هـ : «حدثني عمر، قال : حدثنا علي بن محمد، قال : خطب بُسر على منبر البصرة، فشنم علياً عليه السلام، ثم قال : نشدت الله رجلاً علم إنني صادق إلا صدقتي أو كاذب إلا كذبتني.
قال : فقال أبو بكر : اللهم لا نعلمك إلا كاذباً.
قال : فأمر به فخنق، قال : فقام أبو لؤلؤة الضبي، فرمى بنفسه عليه، فمنعه، فأقطعته أبو بكر بعد ذلك مائة جريب.
قال : وقيل لأبي بكر : ما أردت إلى ما صنعت ؟
قال : أيناشدنا بالله ثم لا نصدقه ؟»(1).

ولا يمكن تصوّر أنّ أهل البصرة ليس فيهم من الصحابة في ذلك الحين غير أبي بكر التقي نفيح بن الحارث (ت / 86هـ) بالبصرة، إذ لا بدّ وأن يكون الكثير منهم قد سمع مقالة بُسر بن أرطاة (ت / 52هـ) وأتقى من بطشه وظلمه،

فضلاً عمّن سمع ذلك وانتقاه من البصريين ممّن ليست لهم صُحبة. ويصدق هذا النوع من التقية الجماعية، على جميع ما سمعه المسلمون على امتداد التاريخ من خطب الحكّام والأمراء الظالمين التي مُلئت منكرًا، ولم يقف بوجههم أحد وقفه الصحابي أبي بكر الذي كان قد اعتزل القتال في

(1) تاريخ الطبري 5 : 167 - في حوادث سنة / 41هـ.

110

موقعتي الجمل وصفين، ولم ينصر عليّاً عليه السلام، إلا أنّه أبي إلا أن يقول الصدق بوجه بسر بن أرطاة. ولعلّ من هذه التقية ما تقوم به دُور الصحافة والاعلام في بعض الدول الإسلامية من كيل المدح والثناء على الخطب والكلمات الدليّة التي تستجدي الصلح من إسرائيل، مع ما اقترفه اليهود من جرائم يندى لها جبين البشرية خجلاً، فإن لم يكن ذلك من التقية، فهو من النفاق الذي لا شبهة فيه، وشتان ما بين التقية والنفاق.

19 - أبو موسى الأشعري (ت / 44هـ) :

روى القرافي المالكي (ت / 648هـ) عن أبي موسى الأشعري أنّه كان يقول : «إنا لنكشّر في وجوه أقوام، وإنّ قلوبنا لتلعنهم» ثمّ علق عليه بقوله : «يريد : الظلمة والفسقة الذين يتقي شرهم، ويتبسّم في وجوههم» (1). أقول : هذا من قول أبي الدرداء أيضاً، كما تقدّم برقم / 10 عن صحيح البخاري، فراجع.

20 - مداراة معاوية للنابغة الجعدي (ت / 50هـ) :

النابغة الجعدي هو حبان بن قيس المضري الشاعر المعمر، كان في الجاهلية ممّن أنكر الخمر وهجر الأزلام، واجتنب الأوثان، وكان على دين إبراهيم الخليل عليه السلام، ولما بعث نبينا (ص)، وفد عليه وأنشده قصيدته الرائية الخالدة التي جاء فيها :

ولا خيرَ في حِلْمِ إذا لم تكن له***بواذر تحمي صفوه أن يُكذرا

(1) الفروق / القرافي 4 : 236 - الفرق الرابع والستون والمانتان.

111

فقال (ص) : لا يفضض الله فاك. وكان النابغة محباً لآل البيت عليهم السلام، وقد شهد مع علي عليه السلام صفين، وله في ذلك أبيات معروفة يصف فيها أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام بأنّه السائق إلى نهج الهدى، ويعرض بمعاوية وبمن جارا عليّاً عليه السلام ولم يدركه من الأوائل. ولما آل الأمر إلى معاوية، كتب إلى مروان في شأن النابغة، فأخذ مروان أهل النابغة وماله، فدخل النابغة على معاوية وكان عنده عبد الله بن عامر، ومروان، فأنشده :

من راكب يأتي ابنَ هندٍ بحاجتي***على النَّأي، والأنباء تُنمي وتُجلبُ

ويُخبر عنيّ ما أقول ابنُ عامرٍ***ونعم الفتى يأوي إليه المُعصَّبُ

فان تأخذوا أهلي ومالي بظنّة***فأني لحرابّ الرجال مجرّب
صبور على ما يكره المرء كلّهُ***سوى الظلم إنّي إن ظلمت سأغضبُ

فما كان من معاوية إلا أن التفت إلى مروان فقال : ما ترى؟ قال : أرى ألا تردّ عليه شيئاً. فقال : ما أهون عليك أن
ينجح هذا في غار ثم يقطع عرضي ثم تأخذه العرب فترويه، أما والله إن كنت لمن يرويه. أردد عليه كل شيء
أخذته منه(1).

هذا هو حال معاوية وهو الملك المطاع والرئيس لا المرؤوس مع واحد من رعيته، فكيف يكون إذن حال المغلوب
على أمره ممن هو أقوى وأقدر منه ؟

21 - ثوبان مولى النبي (ص) (ت / 54هـ) :

لقد عُرف عن ثوبان إباحته الكذب في المواطن التي لا ينفع فيها الصدق،

(1) الأغاني / أبو الفرج الأصبهاني 5 : 8 و 30 - 32.

112

فقد نقل الغزالي (ت / 505هـ) عنه قوله : «الكذب إثم إلا ما نفع به مسلماً، أو دفع عنه ضرراً»(1).
وإذا الكذب وهو أمقت الأشياء وارتذلتها، يباح لنفع المسلم، أو دفع الضرر عنه عند الصحابي ثوبان، فما ظنك برأيه
في التقية التي خرجت عن حكم الافتراء بنص القرآن الكريم. مع أنّ الغاية من تشريعها هي دفع الضرر.
قال تعالى :>

(أَمَّا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ
مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ)(2).

قال تاج الدين الحنفي (ت / 749هـ) : «والمعنى : إنما يفتري الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه، واستثنى منه
المكروه، فلم يدخل تحت حكم الافتراء»(3).

22 - أبو هريرة (ت / 59هـ) :

إنّ تتبّع سيرة هذا الصحابي يكشف عن استعماله التقية على أوسع نطاق خصوصاً مع الأمويين، ولقد كان أبو
هريرة يجاهر بالتقية، ويصرّح بأنه لولاها لقطع بلعومه.

ففي صحيح البخاري : «حدّثنا إسماعيل، قال : حدّثني أخي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة
قال : حفظت من رسول الله (ص) وعاءين : فأما أحدهما فبئثته، وأما الآخر فلو بئثته قطع هذا البلعوم»(4).

(1) إحياء علوم الدين / الغزالي 3 : 137.

(2) النحل : 16 / 105 - 106.

(3) الدر اللقيط من البحر المحيط / تاج الدين الحنفي 5 : 537 - 538.

(4) صحيح البخاري 1 : 41 - كتاب العلم، باب حفظ العلم (آخر أحاديث الباب).

113

أقول : روى البخاري، عن أبي هريرة أيضاً أنه قال : «إنَّ الناس يقولون : أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم يتلو : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ) (1)» (2). ترى ما هي البيِّنَات التي خشي أبو هريرة من بثها بين الناس ؟ فاضطر إلى كتمها تقيّة، لكي لا يقطع منه البلعوم. لقد أجاب ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) على هذا السؤال ولكن لم يُتِمَّ جوابه، وإن أفصح عما فيه الكفاية، فقال :

«وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبيته على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء، وأحوالهم، وزمنهم. وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله : (أعوذ بالله من رأس الستين، وإمارة الصبيان). يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة». ثم نقل عن ابن المنير قوله : «وانما أراد أبو هريرة بقوله : (قُطِعَ) أي : قُطِعَ أهل الجور رأسه، إذا سمعوا عيبه لفعلهم، وتضليله لسعيهم» (3).

أقول : ليس من البعيد ان تكون بعض الأحاديث التي كتمها أبو هريرة ليست في معائب الأمويين، وانما في مناقب وفضائل أمير المؤمنين عليه السلام الذي يلعبونه على منابرهم. فيكون مثله كمثل من يمتدح المفكر الإسلامي الخالد الشهيد محمد باقر الصدر بمرأى ومسمع من أقدم على اعدامه استهانةً بدين

(1) البقرة : 2 / 159.

(2) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني 1 : 173.

(3) م. ن 1 : 175.

114

الإسلام وسائر المسلمين.

وسياتي ما يدل عليه في بيان تقيّة الصحابي زيد بن أرقم (ت / 68هـ)، وتقيّة التابعي الزهري (ت / 124هـ) في كتمانها ما يدل على مكانة علي بن أبي طالب عليه السلام من رسول الله (ص)، وتقيّة من ظلم الأمويين. وإذا كان كتمان حديث رسول الله (ص) المؤدي إلى اللعنة كما فهمه أبو هريرة لما في تتمّة ما تلاه من الآية الكريمة جائزاً في حال التقيّة عنده، فلك أن تقدر تقيّته فيما وراء ذلك، إذ لا يسع المقام للاستزادة من تقيّة راوية الإسلام !

23 - تقيّة جمع من الصحابة من معاوية بن أبي سفيان (ت / 60هـ) :

أخرج النسائي (ت / 303هـ) في سننه من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، عن سعيد بن جبيرة قال : «كنت مع ابن عباس بعرفات، فقال ما لي لا اسمع الناس يلبون ؟ قلت : يخافون من معاوية !!

فخرج ابن عباس من فسطاطه، فقال : لبيك اللهم لبيك، لبيك فإنهم تركوا السنة من بغض علي» (1).

وهذا الحديث صريح بأن جميع من حجّ من الصحابة والتابعين في ذلك الموسم الذي شهدته معاوية قد اتقى من معاوية في ترك التلبية بعرفة إلا ما كان من ابن عباس رضي الله عنه.

24 - تقيّة جمع آخر من الصحابة من معاوية بن أبي سفيان :

في كتاب الغدير للعلامة الأميني تحقيق واسع حول طرق الحديث المروي

(1) سنن النسائي 5 : 253 - كتاب المناسك، باب التلبية بعرفة.

115

عن عبد الله بن مسعود (ت / 32هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت / 74هـ)، عن رسول الله (ص) انه قال : «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».
وفي لفظ : «يخطب على منبري فاقتلوه».
وفي آخر : «يخطب على منبري فاضربوا عنقه».

وفي لفظ أبي سعيد : «فلم نفعل، ولم نفلح».
وفي لفظ الحسن البصري (ت / 110هـ) : «فما فعلوا، وما فلقوا».
وفي لفظ آخر للحسن - كما في رواية البلاذري - : «فتركوا أمره، فلم يفلحوا، ولم ينجحوا».
وقد انتهى العلامة الأميني من تحقيق طرق الحديث برمتها، وفحص عن الرواة الناقلين لهذا الحديث - من طرق البلاذري - فحصاً دقيقاً، واثبت وثافتهم من كتب الرجال المعتمدة عند أهل السنة، بما يجعل الباحث يسلم بصحة صدور هذا الحديث عن النبي (ص)(1).
وبعد ثبوت صحته، فإن دلالاته على تقية من شهد من الصحابة معاوية وهو يخطب على منبر النبي (ص)، أوضح من الشمس في رابعة النهار.
25 - عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت / 65هـ) :
قال البخاري في الجامع الصحيح : «حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. قال : وأخبرني ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر قال : دخلت على حفصة ونسواتها

(1) راجع الغدير للعلامة الأميني : 10 : 142 - 147.

116

تنطف قلت : قد كان من أمر الناس ما ترين، فلم يجعل لي من الأمر شيء ؟ فقالت إحق، فإنهم ينتظرونك، وأخشى أن يكون في احتباسك عنهم فرقة. فلم تدعه حتى ذهب.
فلما تفرق الناس، خطب معاوية، قال : من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، ونحن أحقّ به منه، ومن أبيه. قال حبيب بن مسلمة فهلا أجبتة، قال عبد الله : فحللت حبوتي، وهممت أن أقول : أحق بهذا الأمر من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع، وتسفك الدم، ويحمل عني غير ذلك، فذكرت ما أعد الله في الجنان.
قال حبيب : حُفِظَتْ وَغُصِمَتْ. قال محمود، عن عبد الرزاق : ونوساتها«(1)، انتهى بتمامه.
وبمراجعة شروح صحيح البخاري، نرى أن قوله : (قد كان من أمر الناس ما ترين). أراد به ما وقع بين عليّ عليه السلام ومعاوية من القتال في صفين، واجتماع الناس على الحكومة بينهم.. ثم شاور عبد الله بن عمر اخته حفصة في التوجه إليهم أو عدمه، فأشارت عليه باللحوق بهم خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضي إلى استمرار الفتنة. ومعنى قوله : (فلم تدعه حتى ذهب، فلما تفرق الناس خطب معاوية) أي : ان حفصة لم تدعه حتى حضر التحكيم بين أبي موسى الأشعري، وعمرو بن

(1) صحيح البخاري 5 : 140 - كتاب بدء الخلق، باب غزوة الخندق. وقوله : (ونسواتها تنطف) غلط، والصحيح : ونوساتها تنطف، أي ذوانبها تقطر، والمراد من الحبوة : ثوب يلقي على الظهر ويربط طرفاه على الساقين بعد ضمهما . كذا في عمدة القاري للعيني 17 : 185.

117

العاص كما في قصة التحكيم المعروفة، وكيف ان أبا موسى خلع علياً عليه السلام بخدعة من ابن العاص الذي أثبت صاحبه في الحكم، ولما انفصل الأمر على هذا خطب معاوية، وقوله : «فليطلع لنا قرنه»، تعريض منه بابن عمر وعمر، وقوله : (أحقّ به منه ومن أبيه)، أي : أحقّ بأمر الخلافة من ابن عمر وعمر بن الخطاب ! وقول ابن عمر : (من قاتلك وباك..) يريد به علياً عليه السلام، إذ كان قد قاتل معاوية وأباه يومي أحد والخندق، وهما كانا كافرين(1).

على ان قول ابن عمر : فحللت حبوتي، وهممت ان أقول، لا يدل على تقية ابن عمر وحده، وأنما يدل على تقية غيره من الصحابة الذين حضروا خطبة معاوية، إذ ليس من المعقول ان يخطب معاوية على ابن عمر وحده، كما أن تأييد الصحابي المعروف حبيب بن مسلمة بن مالك الفهري (ت / 42هـ) لعبد الله بن عمر يكشف عن تقية الفهري ومن حضر معهما أيضاً.

ويظهر من سيرة الصحابي ابن عمر أنه كان يتقي من الأمويين وولاتهم كثيراً، فقد اشار الإمام مسلم (ت / 261هـ) إلى مبايعة ابن عمر ليزيد بن معاوية وإنكاره على عبد الله بن مطيع خروجه على يزيد إبان ما كان من موقعة الحرة(2) المشهورة التي استمر فيها قتل المؤمنين من المهاجرين والأنصار بسيف جند أهل الشام، الذين خربوا مدينة الرسول (ص) وأكثروا فيها الفساد، حيث أباحوا المدينة المنورة ثلاثة أيام بلياليها مما لا يخفى هذا على سائر الباحثين.

وهذا الموقف من ابن عمر لا يفسر التفسير الصحيح إلا على أساس التقية

(1) راجع شروح صحيح البخاري، مثل عمدة القاري للعيني 17 : 185 - 186، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني 7 : 223، وإرشاد الساري للقسطاني 6 : 324 - 325.

(2) صحيح مسلم 3 : 1478 / 1851 - كتاب الإمارة، باب / 13.

118

في غير موضعها، لأنه سبق وأن امتنع عن البيعة لأمير المؤمنين علي عليه السلام، وليس من المعقول جداً - ولا يوافقنا عليه أحد من المسلمين - ان يكون يزيد بن معاوية أحق بالخلافة من علي عليه السلام في نظر ابن عمر، أو أجدر منه عليها. لولا أنه آمن سوط علي عليه السلام واتقى ببيعته ليزيد خوفاً من سيفه الذي يقطر دماً. ومن تقيته أيضاً أنه كان يصلي خلف الظالمين ويأتم بهم. فقد أخرج البيهقي (ت / 458هـ) من طريق سعيد بن عبد العزيز، عم عمير بن هاني قال : «بعثني عبد الملك بن مروان بكتب إلى الحجاج فأتيته، وقد نصب على البيت أربعين منجنيقاً فرأيت ابن عمر إذا حضر الصلاة مع الحجاج صلى معه، وإذا حضر ابن الزبير صلى معه فقلت : يا أبا عبد الرحمن أتصلي مع هؤلاء وهذه أعمالهم ؟ فقال : يا أبا أهل الشام، ما أنا لهم بحامد، ولا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق»(1).

وقال ابن سعد (ت / 230هـ) في طبقاته : «لا يأتي أمير إلا صلى ابن عمر - خلفه، وأدى إليه زكاة ماله»(2). وأخرج ابن أبي شيبة (ت / 235هـ) من طريق قيس بن يونس، عن عمير بن هاني قال : «شهدت ابن عمر، والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة

مع هؤلاء»(3). وفي شرح العقيدة الطحاوية : «وفي صحيح البخاري : ان عبد الله بن عمر

- (1) السنن الكبرى / البيهقي 3 : 122.
(2) الطبقات الكبرى / ابن سعد 4 : 149.
(3) المصنف / ابن أبي شيبة 2 : 378.

119

كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي..»(1).
فضلاة ابن عمر خلف هؤلاء مما لا يمكن انكارها، كما لا يمكن ان تكون بغير تقية. قال الفقيه الحنبلي ابن قدامة (ت / 620هـ) : «لا تجوز الصلاة خلف المبتدع والفاسق في غير جمعة وعيد، يصليان بمكان واحد من البلد، فإن من خاف منه ان ترك الصلاة خلفه، فانه يصلي خلفه تقية ثم يعيد الصلاة».
وقد ذكر أثراً صحيحاً عن النبي (ص) في مقام الاحتجاج به على صحة قوله، وهو ما اخرج عن جابر بن عبد الله الأنصاري (ت / 78هـ) قال : «سمعت النبي (ص) على منبره يقول : لا تؤمنَّ امرأة رجلاً، ولا يؤمَّ أعرابي مهاجراً، ولا يؤمَّ فاجر مؤمناً إلا ان يقهره بسultanه أو يخاف سوطه أو سيفه»(2).
ومن تقيته أيضاً ما اخرج الهيثمي (ت / 807هـ) عن مجاهد بن جبر، عن ابن عمر قال : «سمعت الحجاج يخطب، فذكر كلاماً انكرته، فأردت أن أغير، فذكرت قول رسول الله (ص) : لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قال : قلت : يا رسول الله كيف يذل نفسه، قال : يتعرض من البلاء لما لا يطيق»(3).
أقول : هكذا يجب ان تفهم تقية الصحابي ابنعمر من معاوية ويزيد وولاتهما، لا أن يلجأ إلى الاحتجاج بما رواه ابن عمر عن رسول الله (ص) أنه

- (1) شرح العقيدة الطحاوية / القاضي الدمشقي 2 : 530.
(2) المغني / ابن قدامة 2 : 186، 192، وانظر سنن ابن ماجة 1 : 343 (نقلًا عن بحث التقية في آراء علماء المسلمين للشيخ عباس علي براتي ص 82، منشور في مجلة رسالة الثقلين - العدد الثامن، السنة الثانية / 1414هـ، اصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام - قم المقدسة).
(3) كشف الأستار عن زوائد مسند البزاز على الكتب الستة / نور الدين الهيثمي 4 : 112 / 3323.

120

قال : «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له»(1). فليس هذا للمحتج في شيء، اذ مع حمل هذا الأثر على الصحة فإنه لا يدل اكثر من مبايعة الظالمين تقية لا اختياراً، لأن المراد من الطاعة، انما هي طاعة من أمر الله تعالى ورسوله الكريم بطاعتهم، وليس المراد منها طاعة يزيد ومبايعته، حتى وإن أريد بالخلع المذكور في هذا الأثر، هو الخلع بعد البيعة حيث كانت قد أخذت بالإكراه كما هو المعروف في أخذ البيعة ليزيد بن معاوية زمن الحرّة، فخلعه اذ لا تبعة فيه، ولا حنث يمين، لان البيعة كانت تقية بضبط الإكراه، وليس على مكره يمين.
فها هم أهل المدينة انفسهم قد نعموا على أبي جعفر المنصور (ت / 158هـ) ظلّمه وطغيانه، وخلعوا ايديهم من طاعته بعد بيعتهم له، وخرجوا مع محمد النفس الزكية (ت / 145هـ) وفيهم كبار التابعين بعد أن افتاهم مالك بن انس (ت / 179هـ) بان بيعتهم له إنما كانت تقية بضبط الإكراه عليها، وليس على مكره يمين(2).

ولم يقل أحد بالأمس ولا اليوم من فقهاء المسلمين قاطبة : أن أهل المدينة بخلعهم المنصور ومبايعة النفس الزكية سيلقون الله يوم القيامة لا حجة لهم.
ومن هنا يفهم أن حمل ما رواه ابن عمر عن رسول الله (ص) لا يمكن شرعاً وعقلاً أن يحمل - مع القول بصحته - على غير المعنى المتقدم، وإلا فلا يخلو هذا الأثر من اتهام عظيم لسائر صلحاء هذه الأمة، وإبرارها ممن خلعوا يداً عن طاعة الظالمين، واشتروا أنفسهم ابتغاء مرضاته تعالى.

(1) صحيح مسلم 6 : 20 - 22، باب الأمر بلزوم الجماعة.
(2) تاريخ الطبري 4 : 427 - في حوادث سنة / 145هـ.

121

26 - زيد بن أرقم (ت / 68هـ) :
أخرج الإمام أحمد بن حنبل (ت / 240هـ) في مسنده، من طريق ابن نمير، عن عطية العوفي قال : «سألت زيد بن أرقم فقلت له : إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي يوم غدِير خم، فأنا أحبُّ أن أسمعك منك ؟
فقال : انكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له ليس عليك مني بأس، فقال نعم، كنا بالجحفة فخرج رسول الله (ص) إلينا ظهراً وهو أخذ بعضد علي، فقال : ايها الناس أستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، قالوا : بلى. قال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه. قال : فقلت له : هل قال : (اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه) ؟ قال : إنما أخبرك كما سمعت»(1).
ولا شك ان كتمان زيد لقوله (ص) : «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» كان تقيّة من عطية العوفي، ذلك لأن الإقرار بهذه العبارة يعني فضح اعداء الإمام علي، وانهم ممن يعاديهم الله، وهم ما أكثرهم في عهد زيد بن أرقم الذي امتد عمره حتى ادرك حكم مروان بن الحكم، وما يدل على تقيته من عطية العوفي، قوله لعطية : انكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم، اشارة إلى الفتن الكثيرة التي كانت تموج بها - يوم ذاك - أرض العراق، كما أن قول عطية له : ليس عليك مني بأس دليل آخر على فهم عطية ان زيداً يخشاه. ومما يؤكد ذلك ان ما كتبه زيد عن عطية قد رواه زيد عن نفسه كما في كثير من الطرق الصحيحة المنتهية إليه، وقد حققها العلامة الأميني في كتاب الغدير، وحسبك ان يكون من روى الحديث كاملاً عن زيد بن أرقم - كما في الغدير - الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، والنسائي في خصائصه، والدولابي في

(1) مسند أحمد 4 : 368.

122

الكنى والاسماء، والمبيدي في شرح ديوان الإمام علي عليه السلام، والذهبي في تلخيص المستدرک، وفي ميزان الاعتدال، وابن الصباغ في الفصول، وابن طلحة الشافعي في مطالب السؤول، والهيثمي في مجمع الزوائد من طريق أحمد والطبراني واليزاز، والخوارزمي الحنفي في المناقب، وابن عبد البر في الاستيعاب، والكنجي الشافعي في كفاية الطالب، والسيوطي في مجمع الجوامع، وتاريخ الخلفاء والجامع الصغير، وابن حجر في تهذيب التهذيب، والتبريزي في مشكاة المصابيح، وعشرات غيرهم(1).
ولهذا قال العلامة الأميني معلقاً : «إن زيداً اتقى خنته العراقي، وهو يعلم ما في العراقيين من النفاق والشقاق يوم

ذاك، فلم يبده بسره حتى أمن من بواده فحدثه بالحديث»(2).

27 - عبد الله بن عباس (ت / 68هـ) :

لقد ورد عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى : (إلا أن تتَّقُوا مِنْهُمُ تُقَاةً) انه قال : «ما لهم يهرق دم مسلم ولم يستحل ماله»، وعنه أيضاً : «التقية باللسان ومن حمل على أمر يتكلم به وهو لله معصية فتكلم مخافة على نفسه،

وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه، انما التقية باللسان»(3).

وقد أخرج أبو حيان الاندلسي (ت / 754هـ) عن ابن عباس انه قال عن التقية : «انها مداراة ظاهرة، أي يكون المؤمن مع الكفار، وبين اظهرهم فيتقيهم

(1) راجع من اخرج الحديث بتمامه عن زيد بن أرقم في كتاب الغدير 1 : 30 - 37.

(2) الغدير : 1 : 380.

(3) جامع البيان / الطبري 6 : 313 وما بعده.

123

بلسانه، ولا مودة لهم في قلبه»(1).

وقال أيضاً : «فأما من أكره فتكلم به لسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه، فلا حرج عليه، لأن الله

سبحانه إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم»(2).

ومن تقية ابن عباس رضي الله عنه ما قاله الطحاوي الحنفي (ت / 321هـ) واليك عين لفظه :

قال «حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون البغدادي، قال : حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء قال : قال

رجل لابن عباس رضي الله عنه : هل لك في معاوية أوثرَ بواحدة (أي : صلى الوتر بركعة واحدة) - وهو يريد أن

يعيب معاوية - فقال ابن عباس : أصاب معاوية».

ثم بين الطحاوي أن المروي عن ابن عباس ما يدل على انكاره صحة صلاة معاوية فقال : «إن أبا غسان مالك بن

يحيى الهمداني حدثنا قال : حدثنا عبد الوهاب، عن عطاء قال : أخبرنا عمران بن حدير، عن عكرمة أنه قال : كنت

مع ابن عباس عند معاوية نتحدث حتى ذهب هزيع من الليل، فقام معاوية فركع ركعة واحدة، فقال ابن عباس : من

أين ترى أخذها الحمار؟»

وأخرج من طريق أبي بكره مثله، ثم قال : وقد يجوز أن يكون قول

(1) تفسير البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي 2 : 423.

(2) جامع البيان / الطبري 14 : 122، وانظر الدر المنثور للسيوطي 1 : 176، حيث اخرج ذلك عن ابن جرير الطبري، وابن حاتم من

طريق العوفي، عن ابن عباس، كما اخرجه ابن حجر في فتح الباري 12 : 263، عن ابن جرير أيضاً.

124

ابن عباس : (أصاب معاوية) على التقية له، أي : أصاب في شيء آخر، لأنه كان في زمنه. لا يجوز عليه - عندنا -

أن يكون ماض لفعل رسول الله (ص)، الذي قد علمه عنه صواباً»(1)، ثم اخرج عن ابن عباس في الوتر انه ثلاث.

قلت : واحسن من هذا التأويل، ان يكون المفعول تقديره الخطأ لا الحق، فيكون الكلام : «أصاب معاوية الخطأ».

28 - أبو سعيد الخدري (ت / 74هـ) :

ذكر الاستاذ علي حسين من الباكستان في بحثه عن التقية (2) تقية الصحابي أبي سعيد الخدري من ولاة الأمويين في تقديمهم الخطبة على الصلاة، مشيراً إلى صحيح البخاري - كتاب العيدين، باب الخروج إلى الصلاة من غير منبر، وصحيح مسلم كتاب الصلاة، وعمدة القاري، حديث رقم / 9، وسنن أبي داود - كتاب الصلاة، باب الخطبة يوم العيد، حديث رقم / 1140، وسنن الترمذي - كتاب الفتن / 31، باب / 26، وسنن ابن ماجه - كتاب الفتن / 36، باب / 20.

29 - تقية جمع من الصحابة فيهم جابر الأنصاري (ت / 78هـ) :
قال اليعقوبي (ت / 284هـ) عند الحديث عن خلافة الإمام علي عليه السلام ما نصه :
«وجه معاوية بسر بن أبي أرتاة، وقيل : ابن أرتاة العامري من بني

(1) شرح معاني الآثار / أبو جعفر الطحاوي 1 : 389 - باب الوتر.
(2) راجع بحث الاستاذ علي حسين من الباكستان بعنوان : التقية عند أهل السنة نظرياً وتطبيقاً منشور في مجلة الثقافة الإسلامية العدد 51 - 52 / 1414 هـ - اصدار المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق.

125

عامر بن لؤي في ثلاثة آلاف رجل، فقال له سر حتى تمر بالمدينة فاطرد أهلها، وأخف من مررت به، وانهب مال كل من أصبت له مالاً ممن لم يكن دخل في طاعتنا، وأوهم أهل المدينة أنك تريد أنفسهم، وأنه لا براءة لهم عندك ولا عذر، وسر حتى تدخل مكة، ولا تعرض فيها لأحد، وأرهب الناس فيما بين مكة والمدينة، واجعلهم شرادات، ثم امض حتى تأتي صنعاء، فإن لنا بها شيعة وقد جاءني كتابهم.
فخرج بسر، فجعل لا يمر بحيّ من أحياء العرب إلا فعل ما أمر معاوية، حتى قدم المدينة، وعليها أبو أيوب الأنصاري فتنحى عن المدينة، ودخل بسر فصعد المنبر ثم قال :
يا أهل المدينة مثل السوء لكم : ألا وإن الله قد أوقع بكم هذا المثل، وجعلكم أهله. شأهت الوجوه، ثم ما زال يشتمهم حتى نزل !

قال فانطلق جابر بن عبد الله الأنصاري إلى أم سلمة زوج النبي، فقال : إنني خشيت أن أقتل، وهذه بيعة ضلال ؟ قالت : إذا فبايع، فإن التقية حملت أصحاب الكهف على أن كانوا يلبسون الصلب، ويحضرون الأعياد مع قومهم. وهدم بسر دوراً بالمدينة، ثم مضى حتى أتى مكة، ثم مضى حتى أتى

(1) النحل : 16 / 112.

126

اليمن»(1) إلى آخر ما ذكره من جرائم بسر بن أرتاة.
وفي رواية ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي (ت / 656هـ) أكثر وضوحاً لتقية جميع الأنصار والمهاجرين من بسر. قال : «.. ودخل بسر المدينة، فخطب الناس وشتهم وتهدهم يومئذ وتوعدهم، وقال : شأهت الوجوه ! إن الله تعالى يقول : الآية، وقد أوقع الله تعالى ذلك المثل بكم وجعلكم أهله - إلى أن قال - ثم شتم الأنصار، فقال : يا معشر اليهود وابناء العبيد : بني زريق، وبني النجار، وبني سلمة، وبني عبد الأشهل، أما والله لأوقعن بكم وقعة تشفي غليل صدور المؤمنين.. ودعا الناس إلى بيعة معاوية فبايعوه... وتفقد جابر بن عبد الله، فقال : ما لي لا أرى جابراً

! يا بني سلمة لا أمان لكم عندي، أو تأتوني بجابر، فعاذ جابر بأمر سلمة - رضي الله عنها، فأرسلت إلى بسر بن أرطاة، فقال: لا أؤمنه حتى يبايع، فقالت له أم سلمة: اذهب فبايع، وقالت لابنها عمر: اذهب فبايع، فذهب فبايعه»(2).

ثم روى عن وهب بن كيسان كيف ان جابراً توارى من بسر، وكيف عاد إليه فبايعه وفيه انه قال: «فلما امسبت دخلت على أم سلمة فأخبرتها الخبر، فقالت: يا بني، انطلق فبايع، إحقن دمك ودماء قومك، فإني قد أمرت ابن أخي ان يذهب فبايع، واني لأعلم أنها بيعة ضلال»(3).

(1) تاريخ اليعقوبي 2 : 197 - 199.

(2) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد 2 : 9 - 10.

(3) شرح نهج البلاغة 2 : 10، وفي هامشه: «في تاريخ الطبري: فقال لها: ماذا ترين؟ إني خشيت أن أقتل، وهذه بيعة ضلالة، فقالت: أرى أن تبايع، فإني قد أمرت ابني =

127

وهكذا كان جابر رضي الله عنه، يرى ان لا جناح عليه في طاعة الظالم اذا اكرهه على التقية، قال السرخسي الحنفي (ت / 92هـ): «وعن جابر رضي الله عنه، قال: لا جناح علي في طاعة الظالم إذا أكرهني عليها - أي: التقية»-(1).

30 - القاضي شريح (ت / 78هـ):

عندما أدخل هاني بن عروة رحمه الله على عبيد الله بن زياد والي الكوفة سنة 60هـ طالبه بمسلم بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام، وكان في داره ثم انتهى الامر إلى ان هشم بن زياد وجه هاني رحمه الله بعمود من حديد وادعاه السجن، قال المؤرخ لوط بن يحيى: «وبلغ عمرو بن الحجاج أن هانئاً قد قُتل، فأقبل في مذبح حتى أحاط بالقصر، ومعه جمع عظيم، ثم نادى: أنا عمرو بن الحجاج، هذه فرسان مذبح ووجوهها لم تخلع طاعة ولم تفارق جماعة، وقد بلغهم أن أصحابهم يقتل، فاعظمو ذلك. فقيل لعبيد الله: هذه مذبح بالباب، فقال لشريح القاضي: ادخل على صاحبهم فانظر إليه، ثم اخرج فاعلمهم أنه حي لم يقتل، وأنتك قد رأيتيه.

فدخل إليه شريح فنظر إليه».

وقد حدث شريح إسماعيل بن طلحة عن تقيته في ذلك اليوم فقال: «دخلت على هاني فلما رأني، قال: يا الله يا للمسلمين أهلكت عشيرتي؟ فأين أهل الدين؟ وأين أهل المصر؟ تفاقدوا يخلوني وعدوهم وابن عدوهم!! والدماء تسيل على لحيتي، إذ سمع الرجة على باب القصر، وخرجت،

= عمر بن أبي سلمة أن يبايع، وأمرت خنتي عبد الله بن زمعة...».

(1) المبسوط / السرخسي 24 : 47.

128

وأتبعني، فقال: يا شريح! إني لأظنها أصوات مذبح وشيعتي من المسلمين، إن دخل علي عشرة نفر أنقذوني. قال: فخرجت إليهم، ومعهم حميد بن بكر الأحمر، أرسله معي ابن زياد - وكان من شرطه ممن يقوم على رأسه -

وايم الله لولا مكانه معي لكنت أبلغت أصحابه ما أمرني به.
فلما خرجت إليهم، قلت : إنَّ الأمير لما بلغه مكانكم ومقاتلكم في صاحبكم، أمرني بالدخول إليه، فأتيته، فنظرت إليه، فأمرني أن القاكم وأن أعلمكم إنه حي، وإنَّ الذي بلغكم في قتله كان باطلاً»(1).

31 - تقيّة أنس بن مالك (ت / 93هـ) :

قال القاضي الدمشقي (ت / 772هـ) : «وفي صحيح البخاري : إن عبد الله بن عمر كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وكذلك أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً»(2).
وقد مرّ في تقيّة عبد الله بن عمر قول النبي (ص) : «ولا يؤمّ فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسُلطان أو يخاف سوطه أو سيفه».

أقول : المعروف عن صلاة الأمويين أنهم كانوا يسقطون منها البسملة عند قراءتهم سورة الفاتحة، لما روي في ذلك عن بعض الصحابة - ومنهم أنس بن مالك - أنه صلى خلف رسول الله (ص)، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يسمع أحداً منهم يبسم في صلاته.

(1) مقتل الحسين عليه السلام / لوط بن يحيى : 39 - 40.

(2) شرح العقيدة الطحاوية / القاضي الدمشقي : 2 : 530.

129

وقد اثبت الرازي الشافعي بطلان جميع الوجوه التي احتج بها من ذهب إلى هذا الرأي من الفقهاء، واحتمل أن يكون خير الصحابي أنس قد صدر تقيّة منه لانه كان يخشى الأمويين، لا سيما وانه ادرك من ظلمهم ما يزيد على خمسين سنة، ويؤيده اتمامه بهم، وأنى للمأموم أن يخالف الإمام فيما يقرأ ؟
قال الرازي الشافعي - في المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة، في الجواب عن خبر أنس بن مالك أنه ليس البسملة من الفاتحة - ما نصه :

«والجواب عن خبر أنس من وجوه :

الأول : قال الشيخ أبو حامد الإسفرائيني : روي عن أنس في هذا الباب ست روايات. أما الحنفية فقد روي عنه ثلاث روايات :

أحداها : قوله : صليت خلف رسول الله (ص)، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان فكانوا يستفتحون الصلاة (ب)الحمد لله رب العالمين).

وثانيها : قوله : إنهم ما كانوا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم).

وثالثها : قوله : لم أسمع أحداً منهم قال : (بسم الله الرحمن الرحيم)، فهذه الروايات الثلاث تقوي قول الحنفية، وثلاث أخرى تناقض قولهم.

أحداها : ما ذكرنا إن أنساً روى أن معاوية لما ترك (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة، أنكر عليه المهاجرون والأنصار، وقد بينا إن هذا يدل على أن الجهر بهذه الكلمات كالأمر المتواتر فيما بينهم.

وثانيها : روى أبو قلابة، عن أنس أن رسول الله (ص)، وأبا بكر، وعمر كانوا يجهرون (بسم الله الرحمن الرحيم).

130

وثالثها : إنه سُئل عن الجهر (بسم الله الرحمن الرحيم)، والإسرار به ؟ فقال : لا أدري هذه المسألة !

فثبت أنّ الرواية عن أنس في هذه المسألة قد عظم فيها الخبط والاضطراب، فبقيت متعارضة، فوجب الرجوع إلى سائر الدلائل. وأيضاً ففيها تهمة أخرى، وهي : إن علياً عليه السلام كان يبالي في الجهر بالتسمية، فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر (بها) سعياً في إبطال آثار علي عليه السلام. فلعل أنساً خاف منهم، فلهدأ السبب اضطربت أقواله فيه، ونحن وإن شككنا في شيء فإننا لا نشك أنه مهماً وقع التعارض بين قول أنس وابن المغفل، وبين قول علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي بقي عليه طول عمره، فإن الأخذ بقول علي أولى. فهذا جواب قاطع في المسألة»(1)، انتهى الوجه الأول من كلام الرازي حرفاً بحرف. قلت : إن ما احتمله الإمام الرازي من تقية الصحابي أنس في موافقته للأمويين على ترك البسمة في الصلاة، حقيقة واضحة لا مجرد احتمال، ويدل عليه قوله : لا أدري هذه المسألة، حين سنل عنها. وهذه هي تقية أخرى منه إزاء السائل. إذ كيف يجهل الجهر من الإسرار بالبسمة، وهو قد عاش عصر النبي (ص)، وعصر الخلفاء الراشدين، فضلاً عن ملازمته للنبي الأكرم (ص) وخدمته، لولا أنه أوجس خيفة من السائل ؟ وبعد.. فلا تعجب إن قلت لك : إن الإمام الرازي قد ختم كتابه المحصل

(1) التفسير الكبير / الرازي 1 : 206 - في المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة.

131

بقول سليمان بن جرير الزيدي - ولم يناقشه - وخلصته - إن مفهوم التقية في الإسلام هو من وضع (أئمة الرافضة)(1).

(1) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين / الرازي : 365، وانظر : الملل والنحل للشهرستاني 1 : 159 - 160.

موقف التابعين من التقية

التابع لغة، هو التالي، وقد اختلفوا في حده كثيراً، فمنهم من اشترط الصحبة للصحابي، ومنهم لم يشترط واكتفى باللقاء، واشترط بعضهم طول الملازمة، وآخر صفة السماع، وثالث التمييز، ومنهم من قيد التابع بإحسان. والمهم هنا ان عصر التابعين قد انتهى بموت آخر التابعين خلف بن خليفة - على ما قيل - في سنة ثمانين ومائة، وقيل سنة احدى وثمانين ومائة، ولهذا سنتابع موقف رجالات هذا العصر من التقية ابتداءً من سنة (50هـ) وانتهاءً بسنة (179هـ) وقد يكون من بينهم من لم ير صحابياً، ولكنه ادرك عصرهم الذي انتهى على رأس المائة الأولى من الهجرة تقريباً. مراعيًا بذلك ما وصل إليه تسلسل الموقف المتقدم، مع ملاحظة السبق الزمني لمواقف التابعين من التقية، وعلى النحو الآتي :

32 - تقية بني ضبة سنة (50هـ) :
روى الطبري في تاريخه في حوادث سنة خمسين من الهجرة الشريفة

134

مطاردة زياد بن أبيه (ت / 53هـ) للفرزدق الشاعر العربي المشهور (ت / 110هـ)، وفي هذه السنة هام الفرزدق على وجهه في البراري مختفياً خانفاً من أن يدركه الطلب، لا سيما وقد أباح زياد دمه، إلى أن وصل الفرزدق إلى أخواله من بني ضبة، ثم أدركه الطلب وهو فيهم، فأخفوه، وأنكروا - بعد أن سئلوا عنه - أن يكون لهم علم به، وقالوا : ما رأيناه(1).

ولم ينكر عليهم أحد - على طول التاريخ - بأنهم كذبوا وقالوا خلاف الواقع، بل على العكس كان قولهم هذا مما يستحسنه العقلاء في كل آن وزمان، وهو مما وجب عليهم شرعاً، وإلا لكانوا من الآثمين اتفاقاً، وهكذا كان للتقية فضلها في عصمة دم الفرزدق.

33 - صعصعة بن صوحان (ت / 56هـ) :
من كبار التابعين، شهد صفين مع علي عليه السلام، وكان يوصي بالتقية، فقد قال لأسامة بن زيد الصحابي المعروف (ت / 54هـ) : «خالص المؤمن وخالق الكافر، إن الكافر يرضى منك بالخلق الحسن»(2).

وهذا القول يؤكد صحة ما مرّ سابقاً، من أن التقية لا تكون خوفاً من المؤمن اطلاقاً، لأن المؤمنين إخوة، والمؤمن مرآة المؤمن، وإنما تكون من الكافر، بل ومن المسلم الذي تخشى بوادره ولا يطمأن إلى جانبه.

34 - مسروق بن الأجدع (ت / 64هـ) :
روي أن معاوية بن أبي سفيان (ت / 60هـ) كان قد بعث بتمثيل من صفر

(1) تاريخ الطبري 3 : 213 - في حوادث سنة 50هـ.
(2) البحر المحيط / أبو حيان 2 : 423.

135

لكي تباع بأرض الهند، فمرَّ بها على مسروق بن الأجدع، فقال : «والله لو أني أعلم انه يقتلني لغرقتها، ولكني أخاف أن يعذبني فيفتنني، والله، لا أدري أي الرجلين معاوية : رجل قد زُين له سوء عمله، أو رجل ينس من

الأخرة، فهو يتمتع في الدنيا»(1). وهذا الكلام ما أصرحه في جواز التقية عند الخوف من الحاكم الظالم، ولو من غير القتل، وفيه إيماءة إلى أن التعذيب بالضرب والإهانة وما شابه ذلك هو أشد وقعاً على نفوس العلماء وأهل الفضل من القتل بالسيف ونحوه، على أن مسروقاً كان يرى : إن المكره على التقية إذا أباه حتى مات، دخل النار، وقد تقدم هذا في قول أبي حيان(2).

35 - نجدة بن عويمر الخارجي (ت / 69 هـ) :

حكى الشهرستاني (ت / 548 هـ) في ملله(3) اختلاف نجدة بن عويمر، رأس فرقة النجدات من الخوارج مع نافع بن الأزرق (ت / 65 هـ)، رأس فرقة الأزارقة من الخوارج أيضاً، في مشروعية التقية. فقال نافع : التقية لا تحل، وخالفه نجدة بن عويمر الحروري، وقال : التقية جائزة، واحتج بقوله تعالى : وبقوله تعالى : وأثبت لنافع أن التقية مشروعة من لدن عليم حكيم.

- (1) الميسوط / السرخسي 24 : 46.
(2) البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي 2 : 424.
(3) الملل والنحل / الشهرستاني 1 : 125.
(4) آل عمران : 28 / 3.
(5) غافر 28 / 40.

136

36 - سعيد بن جبير (ت / 94 هـ) :

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت / 224 هـ) : «حدثنا مروان بن معاوية، عن حسان بن أبي يحيى الكندي، قال : سألت سعيد بن جبير عن الزكاة ؟ فقال : ادفعها إلى ولاية الأمر، فلما قام سعيد تبعته، فقلت : إنك أمرتني أن أدفعها إلى ولاية الأمر وهم يصنعون بها كذا، ويصنعون بها كذا ؟ فقال : ضعها حيث أمرك الله، سألتني على رؤوس الناس فلم أكن لأخبرك»(1).

وبعد فلا أظن أن أحداً يشك في صحة تقية راهب التابعين سعيد بن جبير رضوان الله تعالى عليه.

37 - سعيد بن المسيب (ت / 94 هـ) :

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام أيضاً : «حدثنا يزيد، عن همام بن يحيى، عن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب، إلى من أدفع زكاة مالي ؟ فلم يجبني، قال : وسألت الحسن ؟ فقال : ادفعها إلى السلطان»(2).

أقول : إذا كان رأي الحسن البصري (ت / 110 هـ) هو هذا فعلاً فلا دلالة فيه على تقيته، ولكن على م يدل سكوت التابعي سعيد بن المسيب ؟

(1) كتاب الاموال / أبو عبيد القاسم بن سلام : 567 / 1813، باب دفع الصدقة إلى الأمراء واختلاف العلماء في ذلك. وقد دلتني على تقية سعيد بن جبير هذه الأستاذ الباكستاني علي حسين رستم في بحثه (التقية عند أهل السنة نظرياً وتطبيقياً) ص : 120 المنشور في مجلة الثقافة الإسلامية كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث، وقد اعتمد الطبعة الثالثة من كتاب الاموال : 508 / 1811 بتحقيق الهراس، إلا أنني اعتمدت الطبعة الأولى بتحقيق الهراس أيضاً.
(2) كتاب الاموال : 565 / 1801.

137

قال الدكتور محمد خليل هراس - في هامشه، معلقاً عليه - : «يظهر أنّ سعيداً رحمه الله كان لا يرى دفع الزكاة إلى ولاية بني أمية، ولهذا سكت».

ومن تقيته أيضاً، ما أخرجه الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الزيدي الجارودي الحافظ (ت / 333هـ) في أول كتاب الولاية، عن شيخه إبراهيم بن الوليد بن حماد، عن يحيى بن يعلى، عن حرب بن صبيح عن ابن أخت حميد الطويل، عن ابن جدعان، عن سعيد بن المسيب قال : «قلت لسعد ابن أبي وقاص : إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أتقيك ؟ قال : سل عما بدا لك، فإنما أنا عمك، قال : قلت : مقام رسول الله (ص) فيكم يوم غدير خم ؟ قال : نعم، قام فينا بالظهير، فأخذ بيد علي بن أبي طالب فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه. اللهم وال من والاه. وعاد من عاداه، فقال أبو بكر وعمر : أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة».

قال العلامة الأميني بعد أن أورده - وتقية زيد بن أرقم لهذا الحديث كما مر - : «فإن الظاهر من هذه كلها أنه كان بين الناس للحديث معنى لا يأمن معه راويه من أن يصيبه سوء أولدته العداوة للوصي - صلوات الله عليه - في العراق وفي الشام»(1).

38 - تقيه الملايين من سيف الحجاج (ت / 95هـ) :

لا يخفى أنّ التقية هي الباعث الأول والأخير للمؤمنين - الذين لا يجدون مفرّاً عنها - على إطاعتهم للمتسلط الظالم والانقياد إلى أوامره، وهذا مما لا ينبغي الشك فيه، لأنّ تصوّر أيّ مبررٍ آخر لتلك الطاعة وذلك الانقياد، لا بدّ

(1) الغدير / الأميني 1 : 380.

138

وأن ترافقه التقية بشكل أو بآخر، وإلا لأصبحت (الطاعة والانقياد) تكريساً لنظرية وجوب طاعة الحاكم الظالم، تلك النظرية التي أنشأها شيخ الأمويين لأسباب لا تخفى على كل باحث ذي عقل حرّ وتفكير سليم. وما يهمننا هنا هو كشف حقيقة التقية المليونية - إن صحّ التعبير - في هذا المثال الذي لم يكن هو الوحيد الكاشف عنها إذا علمنا أن لغة السيف هي أعرق في قاموس الأمويين من بروز الحجاج بن يوسف الثقفي على مسرح الأحداث السياسية في تاريخهم الدموي. حيث ولاه عبد الملك بن مروان (ت / 86هـ) - بعد أن أخدم ثورة ابن الزبير وقتله سنة (74هـ) - مكة، والمدينة، والطائف ثمّ أضاف إليها العراق بمصريه (الكوفة والبصرة)، لا لفته الحجاج وورعه وتقواه وسابقته، وإنما لكونه سفاكاً سفاكاً من الطراز الأول الذي لا يرعى الله إلا ولا ذمة(1). ولقد كان الحجاج يصرّح بقسوته المتناهية على أهالي هذه الأمصار الإسلامية، كما يظهر في الكثير من خطبه على منابر المسلمين وقد نقل بعضها ابن قتيبة الدينوري (ت / 276هـ) في عيون الأخبار، وسنذكر منها ما يقرب صورة التقية (المليونية) إلى الأبصار.

الخطبة الأولى : قال ابن قتيبة : «دخل الحجاج بن يوسف الثقفي إلى البصرة، وهو متقلّد سيفاً، ومنتكّب قوساً عربية، فعلا المنبر ثمّ قال :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا***متى أضع العمامة تعرفوني

(1) انظر : مروج الذهب / المسعودي 3 : 375 - الباب : 95 ففيه الشيء الكثير من فظائع الحجاج.

139

إن أمير المؤمنين نكب عيدانه بين يديه فوجدني أمرها عوداً وأصلبها مكسراً، فوجهني إليكم، ألا فوالله لأعصبنكم عصب السلمة، ولأحوتكم لحو العود، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل حتى تستقيم لي قناتكم، وحتى يقول القائل :
انج سعد، فقد قُتل سعيد...»(1).

الخطبة الثانية : «أيها الناس إنني أريد الحج، وقد استخلفت عليكم ابني هذا وأوصيته بخلاف ما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنصار، إن رسول الله أوصى أن يُقبل من مُحسنهم، وأن يتجاوز عن مسينهم، وإنني أمرته ألا يقبل من مُحسنكم، ولا يتجاوز عن مُسينكم، ألا وأنكم ستقولون بعدي مقالة لا يمنعكم من إظهارها إلا مخافتني، ستقولون بعدي : لا أحسن الله له الصحابة ألا وإنني معجل لكم الجواب. لا أحسن الله لكم الخلافة»(2).
الخطبة الثالثة : «سوطي سيفي، فنجاده في عنقي، وقانمه في يدي، وذبابه قلادة لمن اغترّ بي»(3).
خطبة أخرى : وله خطبة أخرى ذكر فيها من ألوان التهديد وأصناف الوعيد الشيء العجيب، مصرحاً فيها بأنه لا فرق عنده بين المعافى والسقيم، وبين من يطيعه أو يعصيه، فالمحسن والمسيء كلاهما سيان(4)، وكان الله تعالى لم يقل في كتابه الكريم :

(1) عيون الأخبار / ابن قتيبة 2 : 265.

(2) م. ن 2 : 267.

(3) م. ن 2 : 267.

(4) م. ن 2 : 267.

(5) الأنعام : 6 / 164.

140

هذه هي كلماته على ملايين المسلمين، فماذا كان جوابهم ؟
إنه السكوت المطبق، وكأن لسان حالهم يردد :

للفتى عقل يعيش به***حيث يهدي ساقه قدمه

أو :

ما إن ندمت على سكوتي مرّة***ولقد ندمت على الكلام مراراً
أما من تجرأ على الكلام منهم كعبد الله بن الأهم التميمي فقد وصف الحجاج بن يوسف بأنه مثل أنبياء الله تعالى !!
قال ابن قتيبة بعد أن أورد له خطبته التي ساوى فيها بين المحسن والمسيء : «فقام إليه عبد الله بن الأهم التميمي فقال : أيها الأمير أشهد أنك أوتيت الحكمة وفصل الخطاب، فقال له : كذبت ذاك نبي الله داود»(1).
ومما يستنتج من خطب الحجاج أمور هي :

1 - أنه كان يشتم الناس من على منبره علناً، ويهددهم ويوعدهم قبل

(1) عيون الأخبار / ابن قتيبة 2 : 264.

هذا وقد مرَّ بي منذ زمن بعيد كلام - غاب عني مصدره - خلاصته أنَّ عبد الملك بن مروان قد أوعز إلى الحجاج بقمع ثورة محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث - على ما أظن - وأن يستعرض أنصارها من العراقيين بعد إخمادها واحداً بعد واحد على أن يقرَّوا على أنفسهم بأنهم كفروا بعد الإيمان لأنهم خرجوا على عبد الملك ويعلمون توبتهم بين يدي الحجاج، ومن أبي يقتله، وقد فعل الحجاج ذلك بهم، وأقرَّوا على أنفسهم بالكفر بعد الإيمان وطلبوا قبول توبتهم من الحجاج، ولا معنى لهذا غير التقية. ومن طريف ما أتذكره أنَّ شيخاً كبيراً كان من جملة من أتى به ليفرَّ بالكفر بعد الإيمان ويطلب التوبة، فقال الحجاج - وقد أراد قتله - : لا أظنَّ أنَّ هذه الشبهة قد ارتدت بعد الإسلام. فقال الشيخ - على الفور - : يا حجاج لا تخدعني عن نفسي، أتى كنت مرتداً وها أنذا أتوب بين يديك، فضحك الحجاج وتركه.

141

صدور الذنب منهم ولا أحد يجيبه منهم، أما من يتجرأ - من المترفين - على القول، فإتبه يصف الحجاج بصفات الأنبياء.

2 - أنَّ تلك الخطب لا شكَّ كان يسمعها عدد من الصحابة وكثير من التابعين، ولم ينكروا عليه شيئاً خصوصاً فيما ورد فيها مخالفاً لشرع الله تعالى وسنة نبيه الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

3 - أنَّ الحجاج كان يعلم باتقاء أهل مكة والمدينة والطائف والبصرة والكوفة وما بينهما منه، لا سيما وقد صرح هو بنفسه بهذه الحقيقة فقال : «ألا وأنكم ستقولون بعدي مقالة لا يمنعكم من إظهارها إلا مخافتى».

39 مجاهد بن جبر المكي (ت / 103هـ) :

وهو من كبار التابعين في التفسير باعتراف سائر العلماء من الشيعة وأهل السنة - وقد امتدحه الشيخ الطوسي (ت / 460هـ) في مقدمة التبيان فقال : «من المفسرين من حمدت طرائقه، ومدحت مذاهبه، كابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد وغيرهم»(1).

وقد نص القرطبي في الآية الأولى في الفصل الأول على أن مجاهداً كان يقرأ : (إلا أن تتقوا منهم تقية) في موضع (تقاة)، وكيف بمن يقرأها هكذا لا يرى جواز التقية بعدن؟ وقد مر في بيان دلالة هذه الآية على التقية تفسيره لها مما يشير إلى جواز التقية عنده فيما دون سفك الدم الحرام، ونهب الأموال(2).

(1) التبيان في تفسير القرآن / الطوسي 1 : 6 - من المقدمة .

(2) راجع دلالة الآية الأولى - في الفصل الأول - على التقية، عند القرطبي المالكي، والطبري.

142

40 - عامر الشعبي (ت / 103هـ أو 104هـ) :

كان عامر الشعبي من ندماء عبد الملك بن مروان (ت / 86هـ) وقد أرسله إلى ملك الروم، وكان من الطبيعي جداً أن يعمل بالتقية لا سيما في بلاط الأمويين، وقد نقل الشيخ عباس علي براتي في بحثه : التقية في آراء علماء المسلمين عن القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، أنَّ الشعبي كان يعمل بالتقية وأنه كان ينال ممن لم يراع التقية عند الإكراه عليها(1).

41 - الضحاک بن مزاحم (ت / 105هـ) :

أخرج الطبري (ت / 310هـ) عن الضحاک انه قال : «التقية باللسان ومن حمل على أمر يتكلم به، وهو لله معصية، فتكلم مخافة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه، إنما التقية باللسان»(2). وقد مر في الفصل الأول من قال بجواز التقية قولاً وفعلاً، ولا فرق بينهما أخذاً بظاهر آية التقية، مع النصوص النبوية المثبتة لذلك أيضاً.

42 - عكرمة البربري مولى ابن عباس (ت / 105هـ) :

يظهر من تفسير عكرمة لآية التقية، أنه كان يرى جوازها فيما دون قتل النفس، ونهب الأموال، فقد أخرج الطبري

(ت / 310هـ) في تفسير آية التقية وهي من قوله تعالى : (إلا أن تتقوا منهم ثقاةً) عن عكرمة انه قال : «ما لم يهرق

(1) التقية في آراء علماء المسلمين / الشيخ عباس علي براتي ص 1 بحث منشور في مجلة رسالة الثقلين، العدد الثامن، السنة / 1414هـ، نقله عن الجامع لاحكام القرآن للقرطبي المالكي 1 : 190.
(2) جامع البيان / الطبري 6 : 317.

143

دم مسلم، ولم يستحل ماله»، وبه قال مجاهد أيضاً(1).

43 - الحسن البصري (ت / 110هـ) :

لقد مر في الفصل الأول ما يؤكد ان الحسن البصري كان يقول : «التقية جائزة إلى يوم القيامة»(2)، والحسن البصري خبير بأحوال الصحابة، وهذا الكلام : إما ان يكون قد سمعه منهم، أو يكون مما استفاده هو من القرآن الكريم.

على أن الاستاذ علي حسين رستم أكد في بحثه (التقية عند أهل السنة نظرياً وتطبيقياً) تقية الحسن البصري في روايته عن علي عليه السلام.

أذ روى حديث علي عليه السلام، ولكنه لم يسنده إليه بل رفعه إلى النبي (ص) تقية من ظلم الامويين، مشيراً بذلك إلى مراسيل أبي داود.

وبعد فلا حاجة لمتابعة موقف الحسن من التقية بعد قوله : «التقية جائزة إلى يوم القيامة»، والله درُّ القائل : قطعت جهيزة قول كل خطيب.

44 - رجاء بن حيوة (ت / 112هـ) :

كان رجاء من وعاظ الشام، وكان ملازماً لعمر بن عبد العزيز (ت / 101هـ)، ومن تقيته ما حكاه القرطبي (ت / 671هـ) قال : «وقال إدريس بن يحيى : كان الوليد بن عبد الملك يأمر جواسيس يتجسسون الخلق ويأتون

(1) جامع البيان / الطبري 6 : 316.

(2) صحيح البخاري 9 : 25 - كتاب الإكراه، وجامع البيان / الطبري 6 : 313، والمبسوط / السرخسي 24 : 45، والتفسير الكبير / الرازي 9 : 14، والجامع لاحكام القرآن / القرطبي 4 : 57.

144

بالأخبار.. فجلس رجل منهم في حلقة رجاء بن حيوة فسمع بعضهم يقع في الوليد، فرجع ذلك إليه.

فقال : يا رجاء أذكرُ بالسوء في مجلسك ولم تُغيّر ؟

فقال : ما كان ذلك يا أمير المؤمنين.

فقال له الوليد : قل الله الذي لا إله إلا هو.

قال : الله الذي لا إله إلا هو.

فأمر الوليد بالجاسوس، فضرب سبعين سوطاً. فكان يلقي رجاء فيقول : يا رجاء ! بك يستسقى المطر وسبعين سوطاً في ظهري !!

فيقول رجاء : سبعون سوطاً في ظهرك، خير لك من أن يُقتل رجل مسلم»(1).
أقول : أين هذا من عيون المنصور العباسي (ت / 158هـ)، فقد ذكر ابن نباتة المصري (ت / 768هـ) في شرح العيون : ان مالك بن أنس (ت / 179هـ) قد جمعه ذات يوم مجلس مع المنصور، فقال له المنصور : «أليست إذا بكت ابنتك من الجوع، تأمر بحجر الرحا فيتحرك، كيلا يسمع الجيران بكاءها ؟ فقال مالك : والله ما علم أحد بهذا إلا الله ! فقال له : أأعلم بهذا، ولا أعلم أحوال رعيتي؟»(2).
وإذا علمت أنّ أهل المدينة قد خلعوا المنصور وبايعوا غيره، فك ان تقدر

(1) الجامع لاحكام القرآن / القرطبي 10 : 124.
(2) شرح العيون في شرح رسالة ابن خلدون / جمال الدين بن نباتة المصري : 261.

145

كم يمين صدرت منهم، على نحو يمين رجاء.
45 - ميمون بن مهران (ت / 117هـ) :
نقل الغزالي (ت / 505هـ) عن ميمون بن مهران قوله : «الكذب في بعض المواطن خير من الصدق»(1).
وفي كتاب الأشراف لابن أبي الدنيا (ت / 281هـ) : «وحدثني أبي، قال : أخبرنا إسماعيل بن غلية، قال : أخبرنا سوار بن عبد الله، قال : أنّ ميموناً كان جالساً وعنده رجل من قراء أهل الشام، فقال : إن الكذب في بعض المواطن خير من الصدق، فقال الشامي : لا، الصدق في كل المواطن خير. فقال ميمون : رأيت لو رأيت رجلاً يسرع وآخر يتبعه بالسيف، فدخل الدار فانتهى إليك، فقال : رأيت الرجل ؟ ما كنت قانلاً ؟
قال : كنت أقول : لا !!
قال : فذاك»(2).
46 - عطاء بن أبي رباح (ت / 118هـ) :
ذهب عطاء بن أبي رباح إلى أن يمين المكره غير ثابتة عليه، بمعنى ان الحلف تقيّة جائز عند الإكراه، ولا كفارة في ذلك، وقد نسب له هذا القول الإمام الشافعي (ت / 204هـ) في أحكام القرآن(3).

(1) إحياء علوم الدين / الغزالي 3 : 137.
(2) الإشراف على مناقب الأشراف / ابن أبي الدنيا : 118 / 216.
(3) احكام القرآن / الإمام الشافعي 2 : 114 - 115.

146

47 - قتادة بن دعامة السدوسي (ت / 118هـ) :
ذكر أبو حيان الأندلسي (ت / 754هـ) في تفسيره : إن قتادة قال : «إذا كان الكفار غالبين، أو يكون المؤمنون في قوم كفار فيخافوهم فلهم أن يحالفوهم ويداروهم دفعاً للشر، وقلبهم مطمئن بالإيمان»(1).
وقد مر قول الرازي الشافعي : «إن الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين، حلت التقيّة

محاماة على النفس»(2).
48 - شبه أبو عقال :

لم أقف على سنة وفاته، إلا أنه روى عن الصحابي أنس بن مالك (ت / 93هـ) كما نصّ عليه مترجموه، فهو إذاً من طبقة عطاء وقتادة وغيرهما من التابعين.
ومن تقيته، ما حكاه ابن قتيبة الدينوري (ت / 276هـ) عن ابنه عقال بن شبه، من أنه قال : «كنت رديف أبي، فلقية جرير على بغل، فحيّاه أبي وأطفه. فلما مضى، قلت : أبعده ما قال لنا ما قال ؟
قال : يا بني ! أفأوسع جرحي ؟»(3).
والظاهر، أنّ المراد من جرير هو جرير بن عطية الخطفي الشاعر المشهور (ت / 110هـ)، وأنّه هجا أبا عقال، فحاول الأخير مداراته لكيلا يعود إلى الهجاء ثانية، فاتقى لسانه بهذه المداراة.

-
- (1) البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي 2 : 423.
(2) التفسير الكبير / الرازي 8 : 14.
(3) عيون الأخبار / ابن قتيبة 1 : 329.

147

49- الزهري (ت / 124هـ) :

محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب المعروف بابن شهاب الزهري، كان من كبار الحفاظ والفقهاء من التابعين، كان يتقى من الأمويين خصوصاً في فضائل الإمام علي عليه السلام، فيما صرح هو بنفسه، فقد روى ابن الأثير (ت / 630هـ) في أسد الغابة بإسناده، عن عبد الله بن العلاء، عن الزهري، عن سعيد بن جناب، عن أبي عفوانه المازني، عن جندع (أبو جنيدة بن عمرو بن مازن الأنصاري) قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار). وسمعت - وإلا صمتاً - يقول وقد انصرف من حجة الوداع، فلما نزل غدِير حَمّ قام في الناس خطيباً، وأخذ بيد علي، وقال : (من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه).

وقال عبد الله بن العلاء : فقلت للزهري : لا تحدث هذا بالشام وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ عليّ !!
فقال : والله إنّ عندي من فضائل عليّ ما لو تحدثت لقتلت. أخرجته الثلاثة»(1)، انتهى بلفظه.

50 - السدي (ت / 127هـ) :

أخرج الطبري عنه أنه قال في آية التقية، أنها تعني : «إظهار الولاية للكافرين في دينهم، والبراءة من المؤمنين»(2)، وهذا هو أحد مصاديق

-
- (1) أسد الغابة في معرفة الصحابة / ابن الأثير 1 : 308 - نقلاً عن : الغدير للعلامة الأميني 1 : 23.
(2) راجع كلام الطبري في الآية الأولى، في الفصل الأول.

148

التقية عند الإكراه على كلمة الكفر، لا كل التقية كما مرّ في الفصل الأول، والمهم هنا هو أنّ السدي من القائلين بالتقية في أفضع الأشياء وهو الكفر كغيره من التابعين. على أنّ هذا المعنى قد أطبقت على صحته كلمة المفسرين، بشرط أن يكون القلب مطمئن بالإيمان.

51 - واصل بن عطاء (ت / 131هـ) :

وهو رأس الاعتزال، وكان مفرط الذكاء، ومن تقيته ما ذكره ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ) في كتاب الأذكياء، من أنه خرج يريد سقراً في رهط، فاعترضهم جيش من الخوارج، فقال واصل : «لا ينطقن أحد ودعوني معهم، فقصدهم واصل، فلما قربوا بدأ الخوارج ليوقعوا. فقال : كيف تستحلون هذا وما تدرون من نحن، ولا لأي شيء جننا؟ فقالوا : نعم، من أنتم؟ قال : قوم من المشركين جنناكم لنسمع كلام الله.

قال : فكفوا عنهم، وبدأ رجل منهم يقرأ القرآن، فلما أمسك، قال واصل : قد سمعت كلام الله، فأبلغنا مأمنا حتى ننظر فيه وكيف ندخل في الدين. فقال : هذا واجب، سيروا، قال : فسرنا والخوارج - والله - معنا يحموننا فراسخ، حتى قربنا إلى بلد لا سلطان لهم عليه، فانصرفوا»(1).

52 - سالم بن أبي حفصة البتري (ت / 140هـ) :

قال الكشي (من علماء الشيعة الإمامية في القرن الرابع الهجري) في ترجمته : «وحكي عن سالم : أنه كان مختفياً من بني أمية بالكوفة، فلما بويع لأبي العباس، خرج من الكوفة محرماً فلم يزل يلبي : لبيك قاصم بني أمية

(1) كتاب الأذكياء / ابن الجوزي : 136.

149

لبيك، حتى أناخ (راحلته) بالبيت»(1).

وهذا يعني أنه كان يتقيهم في دولتهم، فلما زالت أفصح عما في قلبه نحوهم، على أنّ سالمًا ليس من الشيعة الإمامية، وإنما من البتريّة، وقيل : التبرية - بتقديم التاء المثناة من فوق على الباء الموحدة - والأول أشهر، والبتريّة - بضم الباء الموحدة، وقيل كسرهما - هم فرقة من فرق الزيدية. وأما ما ذكرناه عن الصحابة كعمار، وحذيفة وغيرهما ممن عرف بالتشيع، ومن التابعين سعيد بن جبير وغيره، فلكونهم ممن احتج أهل السنة بأقوالهم، وقد نقلنا تلك الأقوال من كتب غير الشيعة الإمامية، مما يصحّ معه انطباق المعنون على عنوان : «واقع التقية عند المذاهب والفرق الإسلامية من غير الشيعة الإمامية».

53 - عمرو بن عبيد المعتزلي (ت / 144هـ) :

ذكر الخطيب البغدادي (ت / 463هـ) في تاريخه : أنّ المنصور العباسي (ت / 158هـ) قال لعمرو بن عبيد : «بلغني أنّ محمّد بن عبد الله بن الحسن كتب إليك كتاباً؟ قال عمرو : قد جاءني كتاب يشبه أن يكون كتابه.

قال : فيم أجبته؟

قال : أوليس قد عرفت رأيي في السيف أيام كنت تختلف إلينا، أنّي لا أراه؟

(1) رجال الكشي : 236 ذيل الحديث : 428، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر 3 : 374 / 800 فقد ذكر في ترجمته ما يدلّ على تقيته على نحو ما مرّ في رجال الكشي.

150

قال المنصور : أجل، ولكن تحلف لي ليطمئن قلبي !!

قال عمرو : لنن كذبتك تقية لأحلفن لك تقية.

قال المنصور : والله، والله أنت الصادق البرّ»(1).

أقول : إنّ في هذه المحاورة دليلاً على إيمان المنصور بالتقية أيضاً، فضلاً عن تصريح عمرو بن عبيد بها. إذ لو كانت التقية محرمة، لأبدى المنصور معارضته، ولقال - مثلاً - : كيف تحلف بالله باطلاً ؟

54 - تقية جمع من التابعين سنة (145هـ) :

روى الطبري (ت / 310هـ)، وابن كثير (ت / 774هـ) ما يدلّ على تقية جمع كبير من التابعين وغيرهم، وذلك في إرضائهم المنصور بالنيل من رجلٍ حسني بعد قتله وهو إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، الذي قتله المنصور لخمس بقين من ذي القعدة سنة / 145هـ.

قال الطبري، وتابعه ابن كثير : «إنّ المنصور العباسي لما أتى برأس إبراهيم بن عبد الله، وضعه بين يديه، وجلس مجلساً عاماً، وأذن للناس، فكان الداخل يدخل فيسلم، ويتناول إبراهيم فيسيء القول فيه، ويذكر منه القبيح التماساً لرضا أبي جعفر، وأبو جعفر (أي : المنصور) ساكت ممسك متغير لونه، حتى دخل جعفر بن حنظلة البهراني، فوقف فسلم، ثم قال : عظم الله أجرك يا أمير المؤمنين في ابن عمك، وغفر له ما فرط فيه من حَقِّك، فاصفر لون أبي جعفر، وأقبل عليه، فقال : أبا خالد مرحباً وأهلاً ها هنا ! فعلم

(1) تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي 12 : 269.

151

الناس إنّ ذلك قد وقع منه، فدخلوا فقالوا مثل ما قال جعفر بن حنظلة»(1). وليس من شكّ في أنّ كلام الناس في إبراهيم أول الأمر، لم يكن معبراً عن عقيدة الكلّ، أو البعض منهم على الأقلّ، لما سيأتي في تقية مالك بن أنس (ت / 179هـ) من نقمة الناس على أبي جعفر المنصور ظلمه وطغيانه، حتى مال أكثر الفقهاء إلى محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم.

لذا كان التحول المفاجئ في موقفهم من تأييد إبراهيم إلى الحطّ منه دليلاً على تقيتهم من المنصور، كما أنّ تغيير موقفهم في مجلس المنصور من النيل من إبراهيم إلى الدعاء له دليل آخر على تقيتهم منه، لأنّ هذا التغيير السريع لم ينشأ من فراغ، وإنّما نشأ من علم الداخلين - فيما بعد - على المنصور، أنّ مواساة المنصور والدعاء لإبراهيم بالمغفرة هو المناسب لرضا المنصور، ولولا ما قاله جعفر بن حنظلة، لاستمرّ النيل من إبراهيم. ولا يعقل بعد ذلك أن يكون جميع من نالوا، أو دعوا من سوقة الناس ورعاعهم، إذ لا بدّ وأن يكون من بينهم عدد من التابعين والفقهاء والمحدثين ممن لا تصحّ - عند اخواننا أهل السنّة - نسبة النفاق إلى واحد منهم.

55 - تقية خارجة بن عبد الله المعاصر لمقاتل بن سليمان (ت / 150هـ) :

كان خارجة بن عبد الله - لم أقف على سنة وفاته - يستحلّ دم مقاتل بن سليمان، وهو على الرغم من معاصرته لمقاتل لم يقدم على قتله تقيةً منه على نفسه، وإشفاقاً عليها من القصاص، كما صرح هو بذلك فقال : «لم استحلّ

(1) تاريخ الطبري : 4 : 476 - في حوادث سنة (145هـ). والبداية والنهاية / ابن كثير 10 : 54 من المجلد الخامس - في حوادث سنة (145هـ) أيضاً.

152

دم يهودي ولا نَمِي، ولو قدرت على مقاتل بن سليمان في موضع لا يراني فيه أحد لقتلته»(1).

56 - تقيّة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت / 150هـ) :

حرص الإمام أبو حنيفة على الابتعاد عن العباسيين طيلة حياته، لما عرفه من ظلمهم واضطهادهم العلماء وحملهم على ما يكرهون، ولهذا لا نجد في سيرة الإمام تقرباً إلى السلاطين والحكام، ولقد كلفه ذلك ثمناً باهضاً، إذ استدعي مرّات ومرّات، وحبس وضرب على كبر سنّه ولم يتغيّر موقفه في عدم التقرب إلى الولاة والحكام. ولكن قد أجبرته السلطة حينذاك أن يتقيهم كرهاً لينجو بنفسه من تعسفهم واضطهادهم، ولم يكن الإمام أبو حنيفة مبتدعاً في تقيته، فقد اتقى قومه من هو أفضل الأنبياء والمرسلين (ص)، ولفيف من الصحابة والتابعين قبله، وفيما يأتي نورد جملة من المواقف التي حملته كرهاً على التقيّة، وهي :

الموقف الأول - مع ابن هبيرة :

كان يزيد بن عمر المعروف بابن هبيرة (ت / 132هـ) من ولاة آخر الأمويين مروان بن محمد (ت / 132هـ) على البصرة والكوفة. وقد حاول ابن هبيرة استقطاب العلماء لتقوية مركزه، ومنهم أبي حنيفة، وقد لَبى أصحاب أبي حنيفة دعوة ابن هبيرة كما سيأتي في تقيتهم، إلا أنّ أبا حنيفة رفض أن يكون جسراً لرغبات ابن هبيرة، ولهذا حاول ابن هبيرة أن ينزل أكبر الأذى به، ويتنحل عنراً ليكون مبرراً لقتله، فدس إليه رجلاً وأبو حنيفة في طريقه إلى

(1) تهذيب التهذيب 10 : 251 - في ترجمة مقاتل بن سليمان.

153

السجن، فقال له الرجل : يا أبا حنيفة أبحلّ للرجل إذا أمره السلطان الأعظم أن يقتل رجلاً، أن يقتله ؟ فأجابه بلباقة : كان الرجل ممّن وجب عليه القتل ؟

قال : نعم.

قال : فافقله.

قال : فإن لم يكن ممّا وجب عليه القتل ؟

قال : السلطان الأعظم لا يأمر بقتل من لا يستحقّ القتل(1).

الموقف الثاني - في مبايعة السفاح (ت / 136هـ) :

روى أبو يوسف (ت / 182هـ)، عن داود الطائي قال : لما نزل أبو العباس الكوفة، وجه العلماء فجمعهم فقال : «إنّ هذا الأمر قد أفضى إلى أهل بيت نبيكم، وجاءكم الله بالفضل، وإقامة الحقّ، وإنّه يا معشر العلماء أحقّ من أعان عليه (أنتم)، ولكم الحباء، والكرامة والضيافة من مال الله ما أحببتهم، فبايعوا بيعة تكون لكم عند إمامكم حجة عليكم، وأماناً في معادكم، لا تلقون الله بلا إمام فتكونوا ممّن لا حجة له، ولا تقولوا : أمير المؤمنين نهايه أن نقول الحقّ. فنظر القوم إلى أبي حنيفة، فقال : إن أحببتهم أن أتكلّم عنّي وعنكم، فامسكوا. قالوا : قد أحببنا ذلك، فقال : الحمد لله الذي بلغ الحقّ من قرابة نبيّه (ص)، وأماط عنّا جور الظلمة، وبسط ألسنتنا بالحقّ، وقد بايعناك على أمر الله والوفاء لك إلى قيام الساعة،

(1) أخبار أبي حنيفة / حسين بن علي الصيمري : 19.

154

فلا أخلى الله هذا الأمر ممّن قربه من نبيّه.
فأجابه أبو العباس بجواب جميل، وقال : مثلك من خطب عن العلماء، فأحسنوا اختيارك، وأحسننت في البلاغ.
فلما خرجوا، قالوا له : ما أردت بقولك : (إلى قيام الساعة)، وقد انقضت الساعة ؟
قال : احتلت لنفسي وأسلمتكم للبلاء، فسكت القوم، و علموا أنّ الحقّ ما صنع«(1).
الموقف الثالث - في مبايعة المنصور (ت / 158هـ) :
ذكر ابن عبد البر القرطبي المالكي (ت / 463هـ)، أنّ جماعة من الفقهاء دخلوا على المنصور، وكان فيهم أبو حنيفة، وقد أقبل المنصور على أبي حنيفة وتركهم فقال : «أنت صاحب حيل، فالله شاهد عليك أنّك بايعتني صادقاً من قلبك. قال : الله يشهد عليّ حتّى تقوم الساعة. فقال : حسبك. فلما انصرف أبو حنيفة، قال له أصحابه : حكمت على نفسك ببيعتك حتّى تقوم الساعة. قال : إنّما عنيت حتّى تقوم الساعة من مجلسك، إلى بول، أو غائط، أو حاجة، حتّى تقوم من مجلسك ذلك«(2).
الموقف الرابع - في بناء مدينة بغداد سنة (145هـ) :
لقد كان أبو حنيفة يجاهر في أمر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، ويفتي

(1) أخبار أبي حنيفة 14 - 15، أبو حنيفة - حياته، عصره - آراؤه الفقهية / محمد أبو زهرة : 41، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة أيضاً 2 : 155.
(2) الانتقاء / ابن عبد البر : 159.

155

الناس بالخروج معه على المنصور العباسي(1) ولما انتهت ثورة إبراهيم بقتله سنة (145هـ) تولّى الإمام أبو حنيفة - وبنفس السنة المذكورة - مهمة الإشراف على ضرب اللبن وعدّ لبناء مدينة بغداد بأمر المنصور العباسي(2).
ولا شكّ أنّه كان كارهاً لذلك، ولكنّه اتقى المنصور في هذا العمل الذي أنيط له من قبل المنصور الذي علم بموقف أبي حنيفة من إبراهيم، فحاول أن يجد مبرراً لقتله، ولكن الإمام عرف ذلك منه فاتّاه في هذه المشاركة.
الموقف الخامس - في قبوله قضاء الرصافة :

ذكرنا أنّ أبا حنيفة كان يأبى تولّى أي منصب من مناصب الدولتين الأموية والعباسية، ولكن في رواية الخطيب البغدادي (ت / 463هـ)، وابن خلكان (ت / 681هـ) أنّ أبا حنيفة قد جلس في القضاء في آخر أيام حياته بعد الضغط الشديد عليه، بحيث لم يجد من ذلك مفرّاً.
فقد ذكرنا أنّ المنصور لما أتّم مدينة بغداد، أرسل إلى أبي حنيفة وعرض عليه قضاء الرصافة، فأبى، فقال المنصور : إن لم تفعل ضربتك بالسياط !!
قال أبو حنيفة : أو تفعل ؟
قال : نعم.
فقعد أبو حنيفة في القضاء يومين، فلم يأتّه أحد... فلما مضى يومان اشتكى أبو حنيفة ستّة أيّام ثمّ مات(3).

- (1) العبر في خبر من غير / الذهبي 1 : 155 - في حوادث سنة (145هـ).
(2) تاريخ الطبري 4 : 459 - في حوادث سنة (145هـ).
(3) تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي 13 : 329، ووفيات الأعيان / ابن خلّكان 5 : 47.

156

الموقف السادس - في مسائله مع الإمام الصادق عليه السلام (ت / 148هـ) :
المشهور عن الإمام أبي حنيفة قوله : «لولا السنّتان لهلك النعمان» وهما سنّتان من التلمذة المباشرة على يد الإمام الصادق عليه السلام، ولقد كانت بينهما لقاءات متكرّرة بالكوفة استفاد منها أبو حنيفة كثيراً، وعرف عن كُتب منزلة الإمام الصادق علماً وأدباً ونسكاً وورعاً، ولا غرو في ذلك، ومن أحقّ من أبي حنيفة بهذا ؟
ولقد أوجس المنصور خيفة شديدة من التفاف الناس حول الإمام الصادق عليه السلام، فحاول الحطّ منه، وتقليل شأنه في نظر العلماء أولاً، ومن ثمّ إبعاد عامّة الناس عنه - بعد أن يتمّ له ذلك - ثانياً.
ومن محاولات المنصور تلك التي تكشف عن تقيّة أبي حنيفة، ما قاله أبو حنيفة نفسه، قال : «ما رأيت أفقه من جعفر بن محمّد، لما أقدمه المنصور بعث إليّ فقال : يا أبا حنيفة إنّ الناس قد افتتنوا بجعفر بن محمّد فهبني له من المسائل الشداد، فهيات له أربعين مسألة، ثمّ بعث إليّ أبو جعفر (أي : المنصور) وهو بالحيرة، فأتيته، فدخلت عليه، وجعفر بن محمّد جالس عن يمينه، فلما أبصرت به دخلتني من الهيبة لجعفر بن محمّد الصادق ما لم يدخلني لأبي جعفر، فسلمت عليه، وأوما إليّ فجلست، ثمّ التفت إليه، فقال : يا أبا عبد الله ! هذا أبو حنيفة، فقال : نعم... ثمّ التفت إليّ المنصور، فقال : يا أبا حنيفة ! ألقى على أبي عبد الله من مسائك، فجعلت ألقى عليه فيجيبني، فيقول : أنتم تقولون : كذا، وأهل المدينة يقولون : كذا، ونحن نقول : كذا. فريما تابعنا، وريما خالفنا جميعاً. حتى أتيت على الأربعين مسألة - ثمّ قال مستدلاً على أنّ الإمام الصادق عليه السلام أعلم أهل زمانه بلا منازع - : ألسنا قد

157

روينا : إنّ أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس»(1).
أقول : يستطيع الباحث أن يدرك بسهولة - من خلال ما قاله الإمام أبو حنيفة - مدى تأثير السلطة على العلماء، وحملهم على التقيّة كرهاً، كما حصل لأبي حنيفة مع الإمام الصادق عليه السلام، في محاولة المنصور اليانسة في إبعاد الناس عن الإمام بشئى الوسائل، وأخبثها، ومن بينها إجبار العلماء الأعلام على مناظرتهم، لعلّه ينقطع عن الجواب.
ولولا أمر المنصور لما سئل الإمام الصادق أربعين سؤالاً، لا لتحصيل الجواب منه، وإنّما لتحصيل الانقطاع عن الجواب ! ولا شكّ أنّ أبا حنيفة كان يعلم علم الإمام، ولكن ما حيلة المضطرّ لإركابها!
الموقف السابع - مع ابن أبي ليلى (ت / 148هـ) :
ذكر الأستاذ علي الشملاوي في بحثه : التقيّة في اطارها الفقهي ما قاله جابر بن حماد ابن الإمام أبي حنيفة - كما في رواية الخطيب البغدادي - قال جابر : «سمعت أبي حماداً يقول : بعث ابن أبي ليلى إلى أبي حنيفة، فسأله عن القرآن.
فقال : مخلوق.
فقال : تتوب، وإلا أقدمت عليك !
فقال : القرآن كلام الله.
فقال : فدار به في الخلق يخبرهم أنّه قد تاب من قوله : القرآن مخلوق.

(1) الموقف في مناقب أبي حنيفة 1 : 173 - نقلاً عن قصة التقريب بين المذاهب / محمّد تقي الحكيم : 10.

158

فقال أبي : فقلت لأبي حنيفة : كيف صرت إلى هذا وتابعته ؟

قال : يا بني خفت أن يقدم عليّ، فأعطيته التقيّة»(1).

57 - تقيّة أصحاب أبي حنيفة من ابن هبيرة (ت / 148هـ) :

عرض ابن هبيرة - والي الأمويين على الكوفة - أعمالاً من أعمال ولايته على الفقهاء الذين أرسل إليهم لهذا الغرض، وكان منهم ابن أبي ليلى (ت / 148هـ)، وابن شبرمة، وداود بن أبي هند، وأبي حنيفة. وقد أعطى لكل واحد منهم عملاً من أعمال ولايته، وتنازل لأبي حنيفة عن جزء من سلطانه، ليكون في يده خاتم الدولة يختم به كل أمر، وجعل من حقّه انفاذ الأحكام التي يصدرها القضاء والخراج، وختم أوامر الوالي. فرفض أبو حنيفة وقبل الآخرون أعمالهم، وأشاروا على أبي حنيفة بالقبول فرفض ذلك. حتّى أنّ ابن أبي ليلى قال : «دعوا صاحبكم، فإنّه هو المصيب»(2).

إلا أنّ أصحاب أبي حنيفة ألحوا عليه بقبول ما أعطاه ابن هبيرة، وقالوا : ننشدك الله أن تهلك نفسك، فإنّا إخوانك، وكلنا كاره لهذا الأمر، ولم نجد بدأً من ذلك، فرفض أيضاً (3).

وهذا القول الأخير لا يمكن أن يفهم منه معنى غير معنى التقيّة.

58 - تقيّة ابن سمعان من المنصور (ت / 158هـ) :

ذكر ابن قتيبة أنّ المنصور العباسي اجتمع في أول خلافته بمالك بن أنس،

(1) التقيّة في اطارها الفقهي / علي الشملوي : 185 - نقله عن تاريخ بغداد 13 : 387.

(2) الأئمة الأربعة / مصطفى الشكعة : 116.

(3) أبو حنيفة / محمّد أبو زهرة : 38، والأئمة الأربعة / الشكعة : 116.

159

وابن أبي ذؤيب، وابن سمعان، وسألهم : أي الرجال أنا عندكم، أمن أئمة العدل، أم من أئمة الجور ؟

أمّا مالك فقد توسّل إليه بالله، وتشفّع بالنبيّ (ص) أن يستعفيه من الجواب، فاستعفاه.

وأما ابن أبي ذؤيب، فلم يخش في الله لومة لائم، إذ أوقف المنصور على حقيقة حاله، وصارحه بواقع أمره، حتّى إنّ الإمام مالك بن أنس قد ظنّ أنّه سيُسفك دم ابن أبي ذؤيب قبل أن يتمّ كلامه فجمع أطراف ثوبه لنلا يتلوّث بالدم. وأما ابن سمعان، فقد خاف على نفسه واتقى من المنصور، فوصفه بصفات الصديقين الأبرار الأخيار، وأنّه من خير من ولدته حواء، وأنّه من أعدل الأئمة، وأنّه وأنّه(1).

59 - سفيان الثوري (ت / 161هـ) :

عن أبي إسحاق الفزاري، قال : جاءني نعي أخي من العراق، وقد خرج مع إبراهيم بن عبد الله الطالبي، فقدمت الكوفة، فأخبروني أنّه قُتل، وأنّه قد استشار سفيان الثوري وأبا حنيفة، فأتيت سفيان وانبأته مصيبي بأخي، وقلت : وأخبرت أنّه استفتاك. قال : نعم، قد جاءني فاستفتاني، فقلت : ماذا أفتيته ؟ قال : قلت : لا أمرك ولا أنهاك. قال : فأتيت أبا حنيفة. فقلت له : بلغني أنّ أخي أتاك فاستفتاك. قال : قد أتاني واستفتاني، قال، قلت : فيماذا أفتيته ؟ قال : أفتيته بالخروج، قال : فأقبلت عليه، فقلت : لا جزاك الله خيراً، قال : هذا رأيي»(2).

- (1) الإمامة والسياسة / ابن قتيبة الدينوري 2 : 173.
(2) تاريخ بغداد 13 : 385 - نقلاً عن الإمام الصادق والمذاهب الأربعة / أسد حيدر 1 : 318.

160

ويفهم من قول سفيان المتقدم : لا أمرك ولا أنهاك، أنه كان يرى الخروج مع إبراهيم مشروعاً، ولو كان المنصور إماماً عادلاً، لوجب على سفيان أن ينهي عن الخروج عليه، لا أن يقول : لا أمرك، ولا أنهاك، فهذا قول من فكر في عواقب الأمور، وأدرك أنه ليس من مصلحته الإفصاح بما هو الحق، فترك لنفسه مجالاً في الجواب تقيّة من انكشاف أمره لدى المنصور.

60 - المفضل الضبي (ت / 168هـ) :

كان المفضل الضبي العالم اللغوي المشهور من أنصار إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، ولكن حين فشلت ثورة إبراهيم وقبض المنصور على المساندين لهذه الثورة، وأنزل العقاب الصارم بهم، كان المفضل الضبي من بين من قبض عليه، فعفا عنه المنصور، وسرعان ما تبدلت مواقف المفضل حتى استخلصه المنصور لنفسه، وقرّبه إليه، وصار نجماً في بلاط الخليفة، وعهد إليه أن يؤدّب ولده المهدي (1)، وكأنه لم يكن بالأمس ناقماً على المنصور ظلمه وطغيانه، وأتى لهذا أن يكون لولا التقيّة والمداراة التي كان يظهرها مؤدّب المهدي لمن خرج على أبيه بالأمس، حتى لكأنّ خروجه لم يكن شيئاً مذكوراً.

61 - تقيّة الإمام مالك بن أنس (ت / 179هـ) :

الموقف الأول : مع الأمويين :

جاء في ترجمة الإمام الصادق عليه السلام (ت / 148هـ) في ميزان الاعتدال للذهبي (ت / 748هـ) ما نصّه : «وقال مصعب، عن الدراوردي، قال : لم يرو مالك عن

- (1) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام / عبد الحلیم الجندي : 230.

161

جعفر، حتى ظهر أمر بني العباس» (1).
وقد صرح أمين الخولي (ت / 1385هـ)، بأن امتناع مالك بن أنس من الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام في عهد الأمويين، إنما كان لخشيته منهم (2).
أقول : وُلد الإمام مالك بن أنس سنة 93هـ، وتوفي سنة 179هـ، فكان عمره خمساً وثمانين سنة، أدرك فيها إمامة الباقر عليه السلام كلّها من سنة 95هـ إلى سنة 114هـ، كما أدرك فيها إمامة الصادق عليه السلام - البالغة أربعاً وثلاثين سنة - كلّها، من سنة 114هـ إلى سنة 148هـ، كانت منها ثمان عشرة سنة في عهد الأمويين الذين انقضوا سنة 132هـ.

وهذا يعني ملازمة الإمام مالك للتقيّة في عدم الرواية عن الإمام الصادق مدّة ثمان عشرة سنة كاملة، على الرغم من كونهما يقطنان في المدينة المنورة، ولم يفصل مالك بن أنس عن الصادق زمان ولا مكان، غير سطوة الأمويين ويطشهم الذي خافه مالك بن أنس، لا سيّما وأنّ موقف الأمويين من أهل البيت عليهم السلام معروف لكل أحد.
الموقف الثاني - مع العباسيين :

أن سيرة الإمام مالك تثبت أنه كان يستعمل التقية في ظل الدولة العباسية، وعلى نطاق أوسع منه في العهد الأموي، فقد روى المؤرخون موقفه من خروج محمد النفس الزكية سنة 145 هـ على المنصور، وخلاصة هذا الموقف أنه كان مضطراً إلى أن لا يسهم في هذه الثورة التي أيدها مشايخه كالتابعي

(1) ميزان الاعتدال / الذهبي 1 : 414 / 1519.

(2) مالك بن أنس / أمين الخولي : 94.

162

المعروف بابن هرمز مساهمة إيجابية، لأنه سبق وأن أرسله المنصور - مع من أرسل - إلى بني الحسن ليدفعوا إليه محمداً وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن، حتى إذا ما قامت الثورة لم يسع مالكاً الاشتراك بها لهذا السبب، مع أنه كان من الناقمين على المنصور جبروته وطغيانه. وقد عرف الثوار منه ذلك، فكانوا يستفتونه في الخروج مع محمد النفس الزكية، ويقولون له : إن في أعناقهم بيعة للمنصور، فكان يرد عليهم بقوله : إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين. وقد تحمّل نتيجة هذه الفتيا سياط والي المدينة جعفر بن سليمان، وجبذت يداه حتى انخلعت من كتفه(1).

ثم لم تلبث أن وطدت العلاقة بينه وبين العباسيين كثيراً حتى قال له المنصور ذات يوم : «أنت والله أعقل الناس، والله لنن بقيت لأكتبن قولك كما تكتب المصاحف، ولأبعثن به إلى الأفاق، ولأحملتهم عليه»(2). ولا شك أن للتقية دورها الواضح في توطيد هذه العلاقة، ولولاها لما كان الرجل الناقم على المنصور جبروته وطغيانه، والذي يفتي الناس بالخروج عليه ويحثهم على خلع بيعته، بقوله : إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، يكون هو نفسه - كما جاء في مقدمة تحقيق الموطأ - الرجل الذي : «يأمر بحبس من يشاء، أو يضرب من يريد»(3) في دولة المنصور نفسه

(1) مروج الذهب / المسعودي 3 : 340، وحلية الأولياء / أبو نعيم 6 : 316، وسير أعلام النبلاء / الذهبي 8 : 80 / 10، ووفيات الأعيان / ابن خلكان 4 : 137 / 550، ومقدمة تحقيق كتاب الموطأ.

(2) سير أعلام النبلاء 8 : 61 و69.

(3) راجع مقدمة تحقيق كتاب الموطأ، فقد ورد فيها هذا اللفظ بعينه.

163

الموقف الثالث - في تأليف الموطأ :

أن تقية الإمام واضحة كالشمس في تأليفه كتاب الموطأ، إذ تجنّب فيه الرواية عن أهل البيت عليهم السلام إلا لماماً، ويكفي أنه لم يرو شيئاً في الموطأ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، بل ولم يذكره في حلقته، ولما سئل عن ذلك ؟ أجاب بأنه - يعني علياً عليه السلام - لم يكن في المدينة(1).

ولموقف الإمام مالك من علي عليه السلام تفسيران لا ثالث لهما، وهما :

الأول : ما ذكره القاضي عياض (ت / 544هـ) في ترتيب المدارك 1 : 330 وأبو زهرة في مالك بن أنس ص : 28، وأمين الخولي في مالك بن أنس ص : 418، ولا أحب الخوض في تفصيلاته، ومن رام الوقوف عليه فليرجع إلى مصادر ومراجعته، على أن خلاصته هو اجتهاد مالك في هذا الشأن الثاني : هو التقية من المنصور في ذلك، إذ لا خلاف بين الباحثين على أن المنصور العباسي كان يرسل محمد النفس الزكية بما ينال من منزلة الإمام علي عليه السلام كما نص عليه الطبري في تاريخه (2)، وليس من السهل على الإمام مالك أن يعارض المنصور في ذلك، وهذا هو التوجيه المقبول عند كل من يحسن الظن بالإمام مالك. الموقف الرابع - تصريحه بالتقية :

وخير ما يمثل رأيه في طلاق المكره حيث كان لا يجيزه، ويعده باطلاً،

-
- (1) موقف الخلفاء العباسيين من أئمة أهل السنة الأربعة / الدكتور عبد الحسين علي أحمد القطري : ص 171 - نقله عن تاريخ الخلفاء للسيوطي : 263.
(2) تاريخ الطبري 7 : 570 - في حوادث سنة (145هـ).

164

لأنه وقع تقية تحت طائلة الإكراه، وقد سبق الكلام في الفصل الأول بأنه احتج لذلك بقول ابن مسعود (ت / 32هـ) : «ما من كلام يدرأ عني سوطين من سلطان إلا كنت متكلماً به» (1). وكان يقول : «ولأن أحلف سبعين يمينا وأحنت، أحب إلي من أن أدل على مسلم» (2). الموقف الخامس :

مرّ هذا الموقف في تقية ابن سمعان من المنصور برقم / 57، فراجعته، ستجد أن الإمام مالكا قد نظر لنفسه فرأى إن نطق كاذباً فقد أغضب الله تعالى، وإن نطق صادقاً فقد أغضب المنصور، ورأى أن من الحكمة أن يحذر غضب الله تعالى، ويتقي نقمة المنصور في ذلك الموقف الصعب، ولهذا طلب أن يستغفبه من الجواب فاستغفاه. 62 - سعيد بن أشرس، صاحب مالك بن أنس (ت / 179هـ) : ذكر القرطبي المالكي (ت / 671هـ) أن سعيداً كان قد أوى رجلاً بتونس، وكان الرجل ممن طلبه سلطان تونس ليقنتله، ويظهر من كلام القرطبي أن للسلطان التونسي عيوناً أخبرته بمكان من يطلب، وأنه أحضر سعيداً، فأنكر، فاستحلفه، فحلف له على أنه ما آواه، ولا يعلم له مكاناً (3). ونكتفي بهذا القدر ممن أتقى من التابعين، وننتقل إلى موقف جديد آخر مع روم الاختصار.

-
- (1) المدونة الكبرى / مالك بن أنس 3 : 29.
(2) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي 10 : 124.
(3) م. ن 10 : 189.

الإشارة إلى من صرح بالتقية من غير هؤلاء إجمالاً

وقبل الانتقال إلى الفصل الثالث نشير إجمالاً إلى ما لم نذكره - في هذه المواقف - من أسماء العلماء الذي استعملوا التقية أو صرحوا بها إذ مرّ ذكرهم في الفصل الأول، وهم :

- 87 - ابن ماجة صاحب السنن (ت / 274هـ).
- 88 - الطبري (ت / 310هـ).
- 89 - الجصاص الحنفي (ت / 370هـ).
- 90 - الماوردي الشافعي (ت / 450هـ).
- 91 - الواحدي الشافعي (ت / 468هـ).
- 92 - الكيا الهراسي الشافعي (ت / 504هـ).
- 93 - الزمخشري المعتزلي (ت / 538هـ).
- 94 - ابن عطية المالكي (ت / 541هـ).
- 95 - ابن العربي المالكي (ت / 543هـ).
- 96 - ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ).
- 97 - الرازي الشافعي (ت / 606هـ).
- 98 - القرطبي المالكي (ت / 671هـ).
- 99 - البيضاوي الشافعي (ت / 685هـ).
- 100 - الخازن الشافعي (ت / 741هـ).
- 101 - ابن جزى الكلبي المالكي (ت / 741هـ).
- 102 - تاج الدين الحنفي (ت / 749هـ).
- 103 - أبو حيان الأندلسي المالكي (ت / 754هـ).

189

- 104 - ابن كثير الشافعي (ت / 774هـ).
- 105 - ابن نجيم الحنفي (ت / 790هـ).
- 106 - النيسابوري السني (ت / 850هـ).
- 107 - ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ).
- 108 - الشرييني الشافعي (ت / 977هـ).
- 109 - البرسوي الحنفي (ت / 1137هـ).
- 110 - النووي الشافعي (ت / 1316هـ).
- 111 - ابن اطفيش الإباضي الخارجي (ت / 1332هـ).
- 112 - المعاصر الصابوني الوهابي.

إلى غيرهم ممّا سيأتي من الفقهاء في الفصل الذي عقدناه للحديث عن التقية في فقه المذاهب والفرق الإسلامية من غير الشيعة الإمامية، بما لا يقلّ عددهم عن عدد المفسّرين.

الفصل الثالث : التقيّة في فقه المذاهب والفرق الإسلامية

التقيّة في الفقه المالكي

التقيّة في الفقه الحنفي

التقيّة في الفقه الشافعي

التقيّة في الفقه الحنبلي

التقيّة في الفقه الزيدي

التقيّة في الفقه الطبري

التقيّة في الفقه الظاهري

التقيّة في فقه الخوارج الإباضية

التقيّة عند المعتزلة

تمهيد :

مرّ في الفصل الأوّل أنّ التقيّة لا تجوز اختياراً من غير اكراه من ظالم عليها، ولم أقف على من صرّح من علماء الإسلام - بشئى مذاهبهم وفرقهم - من أباحها اختياراً، وإنّما اتّفقوا جميعاً على تقييدها بحالات الإكراه. ولهذا نجد الفقهاء قد خصّصوا في كتبهم الفقهيّة كتاباً بعنوان «الإكراه» تناولوا فيه جميع ما يتعلّق بالتقيّة من أمور ومسايل، بيد أنّ بعضاً منهم لم يفرّد للإكراه كتاباً خاصّاً، وإنّما وزع مسائله على كتب الفقه من عبادات، ومعاملات، وعقود، وإيقاعات، وذلك بحسب مسائل الإكراه المتعلّقة بهذه الكتب، كالإمام مالك بن أنس (ت / 179هـ) في المدونة الكبرى، حيث لم يجمع مسائل الإكراه تحت عنوان واحد، وهذا ما يتطلّب من الباحث المزيد من الجهد والوقت لتتبع هذه المسائل لمعرفة الرأي الفقهي فيها، هذا فضلاً عن ضخامة كتب الإكراه نفسها في الدورات الفقهيّة المعروفة لدى المذاهب الإسلاميّة، كالمبسوط للسرخسي الحنفي (ت / 490هـ) حيث خصّص معظم الجزء الرابع والعشرين للإكراه، وقد تعرّض لموضوع التقيّة وأحكامها وتفصيلاتها بشكل مستوعب ومطول، وهكذا فعل غيره من فقهاء المذاهب الأخرى، بما لا يمكن معه استيعاب ما ذكره جميعاً في هذا الفصل، إذ

194

يحتاج إلى دراسة مستقلّة واسعة، ولهذا سنذكر في هذا الفصل بعض النماذج الفقهيّة التي اطّردت على ألسن الفقهاء والمفسّرين لكلّ مذهب، وعلى النحو الآتي :

التقية في الفقه الحنفي

أما عن التقية في الفقه الحنفي، فهي واسعة جداً، وقد جوزها فقهاء الأحناف في أمور هي في غاية الدقة والخطورة، ونظراً لاتساع مسائل التقية في الفقه الحنفي لذا سنعمد في دراستنا للتقية عندهم على بعض كتبهم المهمة فقهياً ومن ثم الإشارة السريعة إلى ما ورد من تلك المسائل في مصادرهم الأخرى، مراعين بذلك الاختصار، فنقول :

جاءت في كتاب فتاوى قاضيخان للفرغاني الحنفي (ت / 295هـ)، أمور كثيرة، جوز فيها التقية، نذكر منها :

1 - إذا أكره الرجل بقتل، أو إتلاف عضو من أعضائه على أن يقتل رجلاً مسلماً فقتله، فهل يصح مثل هذا الإكراه؟ وهل يحكم على القاتل بالقصاص، أو لا؟

قال أبو حنيفة ومحمد : يصح الإكراه، ويجب القصاص على المكره، دون المأمور.

وقال أبو يوسف : يصح الإكراه، ولا يجب القصاص على أحد !! وكان

201

على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين !!

ثم نقل عن زفر، إن هذا الإكراه باطل، ويجب القصاص على القاتل، وهو المأمور. ونقل عن مالك والشافعي، أنّهما يقتلان، الأمر والمأمور(1).

وسياتي عن الشافعي في أحد قوليه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه أنه لا حدّ على القاتل !

ومن الجدير بالإشارة، هو أنّ المتفق عليه بين علماء الشيعة الإمامية قاطبة هو حرمة التقية في الدماء، وأنه لا إكراه في ذلك، وإنّ من يقتل تحت نريعة الإكراه هو كم يقتل باختياره عمداً، قال الإمام الباقر عليه السلام : «إنّما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقية»(2).

2 - لو أكره السلطان رجلاً على أن يقطع يد رجل فقطعها، ثم قطع يده الأخرى، أو رجله من غير إكراه، ولم يأمره السلطان بذلك، أي : قطعها اختياراً، فهل يجب عليه القصاص فيما قطعه مختاراً؟

الجواب : لا قصاص عليه، وعلى الأمر، وتجب الدية عليهما من مالهما عند أبي يوسف(3) !

3 - لو أفطر الصائم في يوم من أيام شهر رمضان عن عمد واصرار، ثم أكرهه السلطان - بعد ساعة أو ساعتين من الإفطار المتعمد في شهر رمضان - على السفر في ذلك اليوم، فهل يكون مكرهاً على الإفطار؟ وتسقط عنه

(1) فتاوى قاضيخان / الفرغاني 5 : 484 - مطبوع بهامش الفتاوى الهندية.
(2) أصول الكافي / الكليني 2 : 174 / 16 - كتاب الإيمان والكفر، باب التقية، والمحاسن للبرقي : 259 / 310 - كتاب مصابيح الظلم، باب التقية.
(3) فتاوى قاضيخان 5 : 486.

202

الكفارة؟ أم لا؟

الجواب : روى ابن زياد عن أبي حنيفة، سقوط الكفارة عنه(1) !

4 - لو أكره الرجل على قتل موروثه بوعيد قتل، فقتل، لا يحرم القاتل من الميراث، وله أن يقتل المكره قصاصاً

لموروثه في قول أبي حنيفة ومحمد.
وهذا يعني أنّ للرجل أن يقتل أباه تقيّة على نفسه من القتل !
ولو أكره على أن يظهر امرأته كان مظاهراً، ولو أكره على الإيلاء صحّ إيلاؤه، ولو أكره على الطلاق يقع الطلاق(2).
وهذا يعني انعدام الفرق بين الاجبار والاختيار، في حالتي الطلاق والظهار، وعدم الأخذ بحديث «إنّما الأعمال بالنيات» المدعى تواتره.
5 - تجوز التقيّة إذا كان الإقدام على الفعل أولى من الترك، وقد تجب إذا صار بالترك آثماً، كما لو أكره على أكل الميتة، أو أكل لحم الخنزير، أو شرب الخمر.
ويجوز للمكره النطق بكلمة الكفر، وسبّ النبيّ (ص)، وقلبه مطمئن بالإيمان.
ولو أكرهت المرأة على الزنا بقيد أو حبس، لا حدّ عليها، لأنّها وإن لم تكن مكرهة، فلا أقل من الشبهة(3).
6 - لو أكره الرجل على أن يجامع امرأته في شهر رمضان نهراً، أو أن

(1) فتاوى قاضيخان 5 : 487.

(2) م. ن 5 : 489.

(3) م. ن 5 : 489 - 492.

203

يأكل أو يشرب ففعل، فلا كفارة عليه، ويجب عليه القضاء(1).
أما عن الإكراه نفسه، ففي قول أبي حنيفة أنّه لا يتحقّق إلا من السلطان، وخالفه صاحبا محمد وأبو يوسف بتحقيقه من كلّ متعلّب يقدر على تحقيق ما هدد به، قال الفرغاني : وعليه الفتوى، ولو أمر السلطان من غير تهديد يكون اكرهاً(2).
وقال الجصاص الحنفي (ت / 370هـ) : «من امتنع من المباح كان قاتلاً نفسه، متلفاً لها عند جميع أهل العلم، ولو مات على هذه الحال كان عاصياً لله تعالى»(3) ومن المباح الذي ذكره قبل ذلك هو أكل الميتة وغيرها من المعاصي عند الإكراه عليها أو الاضطرار إليها، وعليه فالتقيّة واجبة فيما أباحه الإكراه عنده، وقد جوزها في شرب الخمر، وأكل الميتة، وقذف المحصنات(4).
وفي كتاب المبسوط للسرخسي الحنفي (ت / 490هـ) : يجوز ترك الصلاة الواجبة عند الإكراه على تركها، وكذلك الإفطار في شهر رمضان المبارك، وقذف المحصنات، والافتراء على المسلم.
وكما تصحّ التقيّة في هذه الأمور تصحّ أيضاً في حالات كثيرة أخرى فيما لو أكره المرء عليها.
منها الزنا، وأكل الميتة، وأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وإن من لم

(1) فتاوى قاضيخان 5 : 487.

(2) م. ن 5 : 483.

(3) أحكام القرآن / الجصاص 1 : 127.

(4) م. ن 3 : 192.

204

يفعل ذلك وهو يعلم أنه يسعه كان آثماً، وليس له أن يمتنع منه، كما جَوَزَ كلمة الشرك على اللسان تقيية عند الإكراه (1).

أما الإكراه المبيح لذلك عند الجصاص الحنفي، هو أن يخاف على نفسه أو بعض أعضائه من التلف، إن لم يفعل ما أكره عليه.

أما الكاساني الحنفي (ت / 587 هـ) فقد توسّع في هذه المسائل كثيراً، وسنختصر بعض ما قاله في بيان ما يقع عليه الإكراه.

إنّ الإكراه عند الكاساني الحنفي في الأصل نوعان : نوع حسي، وآخر شرعي، وكلّ واحد منهما على ضربين : معين، ومخيّر فيه.

أما الإكراه الحسي المعين :

فيشمل الأكل، والشرب، والشم، والاتلاف، والقطع عيناً.

وأما الإكراه الشرعي :

فيشمل الطلاق، والعنق، والتدبير، والنكاح، والرجعة، واليمين، والنذر، والظهار، والإيلاء، والبيع، والشراء، والهبة، والإجارة، والإبراء عن الحقوق، والكفالة بالنفس، وتسليم الشفعة، وترك طلبها ونحوها.

أما التصرفات الحسية من أكل وشرب ونحوهما، فيتعلّق بها حكمان، وهما :

الحكم الأوّل :

يرجع إلى الآخرة وهو على ثلاثة أنواع : مباح، ومرخص، وحرام.

(1) المبسوط / السرخسي 24 : 48 و 51 و 77 و 78 و 152، وقد ذكر أموراً أخرى كثيرة جداً، راجع الجزء الرابع والعشرين - كتاب الإكراه الذي شغل معظم صحائف هذا الجزء من المبسوط.

205

ويدخل في النوع الأوّل : أكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وشرب الخمر، فللمكره ان يتناولها، ولا يباح له الامتناع، ولو امتنع فقتل، يؤخذ، لأنّه ألقى بنفسه إلى التهلكة. فالتقية واجبة في النوع الأوّل من الحكم الأوّل عنده.

ويدخل في النوع الثاني، اجراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمئنان القلب بالإيمان، وهذا هو محرم في نفسه ولكن رخصة التقية غيرت حكم الكفر وهو المواخذه، ولم تغير وضعه وهو الحرمة التي سقطت بعذر الإكراه.

ومثل هذا شتم النبي (ص)، وشم المسلم، وإتلاف مال المسلم، أو مال نفسه، كلّ ذلك إذا كان الإكراه بوعيد متلف، وإلا فلا يرخص بذلك، وكذا بالنسبة إلى النوع الأوّل.

ويدخل في النوع الثالث، قتل المسلم، وضرب الوالدين، والزنا بالنسبة للرجل، أما المرأة ففيه اختلاف، واختار الكاساني حرمة.

الحكم الثاني :

يرجع إلى الدنيا.

المكره على المباح كشراب الخمر ونحوه لا يجب عليه شيء.

والمكره على الكفر لا يحكم عليه بالكفر.

والمكره على إتلاف مال الغير لا ضمان عليه، وإنما المكره هو الضامن.

والمكره على القتل لا قصاص عليه عند أبي حنيفة وصاحبه محمد، ولكن يعزّر القاتل، ويجب القصاص على المكره، وعند أبي يوسف لا يجب القصاص لا على المكره ولا على المكره، وإنما تجب الدية على الأوّل.

206

والمكره على الزنا لا يجب عليه الحد إذا كان الإكراه من السلطان عند أبي حنيفة، وأما المرأة فلا حدّ عليها، إلى آخر ما ذكره من كلام طويل أخذنا موضع الحاجة منه (1).
أما ابن نجيم الحنفي (ت / 790هـ) فقد نصّ على قاعدة هامة توجب على المكره أو المضطرّ الموازنة بين المفسدة الناتجة من الاقدام على الفعل المكره عليه أو المضطر إليه، وبين المفسدة الناتجة من حالة الترك، وعليه - بعد ذلك - أن يراعي أعظمها ضرراً، فيرتكب أخفهما. ثمّ نقل عن الزيّلعي قوله : «الأصل في جنس هذه المسائل : إن من ابتلي ببليتين، وهما متساويتان، يأخذ بأيّهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهونهما، لأنّ مباشرة الحرام، لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حقّ الزيادة» (2).
وفي مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي الحنفي (ت / 1078هـ) : إنّ البيع لا ينفذ مع الإكراه، ولا دفع الهبة، وللمكره على إتلاف مال المسلم أن يتلفه، والضمان على المكره، وإذا علم المكره أنّ المكره له على القتل سيقتله إن لم يقتل، فله أن يقتل والقصاص على من أكرهه، وعند أبي يوسف لا يجب القصاص على أحد (3) وقد اعتذر السرخسي عن قول أبي يوسف هذا، فقال : « وكان هذا القول لم يكن في السلف، وإنّما سبق به أبو يوسف رحمه الله واستحسنه» (4).

(1) بدائع الصنائع / الكاساني الحنفي 7 : 175 - 191.

(2) الأشباه والنظائر / ابن نجيم الحنفي : 89.

(3) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر / داماد أفندي 2 : 431 - 433.

(4) المبسوط / السرخسي 24 : 45.

207

ونكتفي بهذا القدر محيلين من أراد المزيد عن التقيّة في فقه الأحناف إلى مصادرهم الفقهية (1).

(1) الهداية / المرغيناني 3 : 275، شرح فتح القدير / ابن عبد الواحد 8 : 65، اللباب / الميداني 4 : 107، الننف في الفتاوى / السغدي 2 : 696، البحر الرائق / ابن نجيم 8 : 70، تحفة الفقهاء / السمرقندي 3 : 273، الفتاوى الهندية / الشيخ نظام 5 : 35، مجمع الضمانات / ابن محمد البغدادي : 204، ردّ المحتار على الدرّ المختار / ابن عابدين 5 : 80، تقارير الرافعي على حاشية ابن عابدين / محمد رشيد الرافعي 2 : 278، الفروق / الكرابيسي 2 : 260، غمز عيون البصائر / شهاب الدين الحموي 3 : 203 و 4 : 339، المبسوط للسرخسي الجزء الرابع والعشرون كلّه تقريباً.

التقية في الفقه الشافعي

تصحّ التقية عند الإمام الشافعي (ت / 204هـ) في الأمور التي يباح للمكروه التكلم بها، أو فعلها مع كونها محرمة شرعاً. من ذلك التلّفظ بكلمة الكفر، مع اطمئنان القلب بالإيمان، ذلك لأنّ قول المكروه - عند الشافعي - كما لم يقل في الحكم، وقد أطلق القول فيه، حتى اختار عدم ثبوت يمين المكروه عليه، واحتج له بما ورد في الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، ونسب القول بهذا إلى عطاء بن أبي رباح (ت / 114هـ) أحد أعلام التابعين(1). وقال الكيا الهراسي الشافعي (ت / 504هـ) عمّن يكفر بالله تعالى مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان : «إنّ حكم الردّة لا يلزمه... إنّ المشرّع غفر له لما يدفع به عن نفسه من الضرر... واستدلّ به أصحاب الشافعي على نفي وقوع طلاق المكروه، وعتاقه، وكل قول حُمِل عليه بباطل، نظراً لما فيه من حفظ حقّه عليه، كما امتنع الحكم بنفوذ رذته حفظاً على دينه»(2).

(1) أحكام القرآن / الإمام الشافعي 2 : 114 - 115.
(2) أحكام القرآن / الكيا الهراسي 3 : 246.

209

وتصحّ التقية عند الرازي الشافعي (ت / 606هـ) في شرب الخمرة، وأكل الميتة وأكل لحم الخنزير، وتجب التقية إذا كان الإكراه عليها بالسيف، لأنّ الحفاظ على الحياة واجب، للنهي الوارد في القرآن الكريم عن القاء النفس إلى التهلكة. والمباح عند الفخر الرازي هو النطق بكلمة الكفر، ولا يجب عليه النطق، وإنما يباح، والحرام هو القتل، وإن قتل المكروه ففي أحد قولي الشافعي يجب القصاص(1) أما القول الآخر فلا يجب. والظاهر، بل المتيقن من كلام فقهاء الشافعية ومفسريهم أنّ القول الأوّل أصحّ، وهو القول الذي عليه الفتيا عندهم. على أنّ الرازي لم يقيد ما ذكره من التقية بحالة يكون الإكراه من كافر لمسلم، بل جوزّه فيما لو حصل من مسلم لآخر ناسباً ذلك القول إلى الإمام الشافعي(2). كما قال ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت / 852هـ) برخصة التقية عند الإكراه على تلّفظ كلمة الكفر(3)، وقد مرّ في الفصل الأوّل ترخيص ذلك للمكروه من قبل الكثيرين من مفسري الشافعية ولا حاجة إلى إعادة أقوالهم. وعند النووي الشافعي (ت / 676هـ) لو حلف إنسان بالله تعالى كاذباً، فلا كفارة عليه إن كان مكرهاً عليه، ذلك لأنّ «يمين المكروه غير لازمة عند مالك، والشافعي، وأبي ثور، وأكثر العلماء... وأما المكروه، فلا تصحّ يمينه لما

(1) التفسير الكبير / الرازي 20 : 121.
(2) م. ن 8 : 14.
(3) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني 12 : 263.

210

روى واثلة بن الأسقع، وأبو أمامة (رضي الله عنهما) - أنّ رسول الله (ص) قال : ليس على مقهور يمين»(1).
ونفى النووي القطع بحق السارق عند الإكراه على السرقة، كما حكم بعدم ردة المكره على الكفر(2).
وقد علق الشرييني الشافعي (ت / 977هـ) على قول النووي بعد أن استدل بالآية الكريمة من قوله تعالى : فقال :
«لا يكون مرتدّاً، لأنّ الإيمان كان موجوداً قبل الإكراه، وقول المكره ملغى ما لم يحصل فيه اختيار لما أكره عليه،
كما لو أكره على الطلاق، فإنّ العصمة كانت موجودة قبل الإكراه، فإذا لم يحصل منه اختيار لما أكره عليه، لم يقع
عليه طلاق»(3).

أما لو أكره رجل على قتل المسلم بغير حقّ فقتله، قال النووي الشافعي في المجموع - بعد أن أوجب القود على
المكره - : «وأما المكره - بالفتح - ففيه قولان :
أحدهما : لا يجب عليه القود، لأنه قتله للدفع عن نفسه، فلم يجب عليه القود، كما لو قصده رجل ليقنتله للدفع عن
نفسه»(4) !
وهذا القول، وكل قول أسقط القصاص عن القاتل كرهاً هو في غاية الصراحة بجواز التقية في الدماء، التي سبق
إليها أبو يوسف فأسقط

-
- (1) المجموع شرح المهذب / النووي 18 : 3.
 - (2) منهاج الطالبين / النووي 4 : 137 و174.
 - (3) مغني المحتاج في شرح المنهاج / الشرييني 4 : 137 - مطبوع بحاشية منهاج الطالبين.
 - (4) المجموع شرح المهذب / النووي 18 : 391.

211

القصاص من الجميع القاتل والأمر بالقتل !
ومن التقية في الفقه الشافعي، سقوط الحدّ عن تزني كرهاً، كما صرح به الإمام الشافعي.
قال : «إذا استكره الرجل المرأة أقيم عليه الحدّ، ولم يقم عليها، لأنها مستكرهة»(1).
ولو كانت التقية محرمة في حالة الإكراه على الزنا مطلقاً، لأوجب الحدّ على من تزني كرهاً، كما أوجبه على من
يكرهها عليه.
ومن موارد التقية أيضاً، ما صرح به السيوطي الشافعي (ت / 911هـ) من جواز النطق بكلمة الكفر عند الإكراه،
ونقل عن بعضهم بأنّ الأفضل هو التلفّظ صيانة للنفس. ثمّ ذكر موارد أخرى جوز فيها التقية عند الإكراه.
منها : السرقة، وشرب الخمر، وشرب البول، وأكل الميتة، وأكل لحم الخنزير، وإتلاف مال الغير، وأكل طعام
الغير، وشهادة الزور - إن كانت في إتلاف الأموال - والإفطار في شهر رمضان، وترك الصلاة المفروضة، والزنا
على قول.
وباختصار : إنّ كلّ ما يسقط بالتوبة الخالصة لله تعالى يسقط بالإكراه، على حدّ تعبيره(2).
ثمّ بيّن بعد تلك الأمور التي جوز فيها التقية عدم اشتراط كون الإكراه عليها بالقتل أو الوعيد المتلف للأعضاء وما
شابه ذلك من الإكراهات

-
- (1) الأم / الإمام الشافعي 6 : 155.
 - (2) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الفقه الشافعي / السيوطي : 207 - 208.

الشديدة، فقال عمّا يحصل به الإكراه ما نصّه :
«إنّه يحصل بكلّ ما يؤثّر العاقل الإقدام عليه حذراً ممّا هدد به، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، والأفعال المطلوبة، والأمور المخوّف بها، فقد يكون الشيء إكراهاً في شيء دون غيره، وفي حقّ شخص دون آخر»(1)،
وللّه دره على هذا الكلام !

(1) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الفقه الشافعي / السيوطي : 209.

التقية في الفقه الحنبلي

صرح ابن قدامة الحنبلي (ت / 620هـ) بإباحة التقية في حالات الإكراه، وقال في تبرير إباحة فعل المكره : «وإنما أبيع له فعل المكره عليه، دفعاً لما يتوعدّه (المكره) به من العقوبة فيما بعد»(1).
ومن التقية في الفقه الحنبلي، الإكراه على كلمة الكفر. وقد صرح بذلك مفسرو الحنابلة كابن الجوزي (ت / 597هـ) في زاد المسير، فقد نصّ على جواز الكفر تقية عند الإكراه على الكفر.
أما الإكراه المبيح لذلك عند أحمد بن حنبل (ت / 241هـ) في أصحّ قوليه، أنّه يخاف على نفسه، أو على بعض أعضائه التلف إن لم يفعل(2).
وعند ابن قدامة : إن من أكره على كلمة الكفر فأتى بها تقية لا يحكم برّدته، قال : «وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي» ثم استدلّ بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة على صحّة ما ذهب إليه.

(1) المغني / ابن قدامة 8 : 262.
(2) زاد المسير / ابن الجوزي 4 : 696.

214

بل وحتى لو كان الأمر ظاهراً في إكراه المسلم على النطق بالكفر من غير تهديد، ووعد، وضرب لا يحكم برّدته، إن قامت البيّنة على أنّه كان محبوساً عند الكفار، أو مقيداً عندهم، وهو في حالة خوف(1).
ومن مسائل الإكراه التي تصحّ معه التقية في الفقه الحنبلي ما ذكره ابن قدامة، منها : الزنا، فمن استكره امرأة على الزنا، فعليه الحدّ دونها، لأنّها معذورة، وعليه مهرها، حرّة كانت أو أمة، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة لا يجب المهر، لأنّه وطء يتعلّق به وجوب الحدّ، فلم يجب به المهر، كما لو طأوعته.
قال : «والصحيح الأول، لأنّها مكرهة على الوطء الحرام فوجب لها المهر»(2).
وقال في مسألة أخرى : «ولا حدّ على مكرهة في قول عامة أهل العلم، روي ذلك عن عمر، والزهرري، وقتادة، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً، وذلك لقول رسول الله (ص) : «عفى لأمّتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

ثم روى آثاراً عن الصحابة تدلّ على صحّة ذلك(3).
وقال في مسألة أخرى : «وإن أكره الرجل فزني، فقال أصحابنا عليه الحدّ... وقال أبو حنيفة : إن أكرهه السلطان، فلا حدّ عليه، وإن أكرهه غيره حدّ استحساناً. وقال الشافعي، وابن المنذر : لا حدّ عليه لعموم الخبر(4).

(1) المغني / ابن قدامة 10 - 97 - مسألة : 7116.
(2) م. ن 5 : 412 - مسألة 3971.
(3) م. ن 10 : 154 - مسألة : 7166.
(4) م. ن 10 : 155 - مسألة : 7167.

215

ومنها : لو أكرهت المرأة على الجماع، فلا كفارة عليها في الفقه الحنبلي، رواية واحدة، وعليها القضاء(1).
ومنها : الإكراه على الطلاق، فلو أكره الرجل على طلاق زوجته، لم يلزمه، ولا تختلف الرواية عن الإمام أحمد بن حنبل في عدم صحة طلاق المكره، وهذا هو المروي - كما صرح به ابن قدامة - عن علي عليه السلام، وعمر، وابن عباس، وابن الزبير، وجابر بن سمرة قال : «وبه قال عبد الله بن عبيد بن عمير، وعكرمة، والحسن، وجابر بن زيد، وشريح، وعطاء، وطاوس، وعمر بن عبد العزيز، وابن عون، وأيوب السخيتاني، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد.
وأجازته أبو قلابة، والشعبي، والنخعي، والزهري، وأبو حنيفة، وصاحبا، لأنه طلاق من مكلف في محل يملكه، فينفذ كطلاق غير المكره».
ثم احتج للأول بحديث : «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه»(2).
ومن هنا يتبين أن التقية في الزنا تسقط الحد عن المرأة، ولا مخالف فيه، وللمرأة أن تتقي لو أكرهت على الجماع، ولا كفارة عليها، كما أن التقية تصح عند الإكراه على الطلاق في الفقه الحنبلي وإن كان لا يلزم المكره طلاقاً، أما الذي ألزمه الطلاق، فلم يمنع من التقية فيه أيضاً.
ويدخل في التقية لدى الحنابلة الأكل من الميتة، وسائر المحرمات الأخرى

(1) المغني 3 : 62 - مسألة : 2055.

(2) م. ن 8 : 260 - مسألة : 5846.

216

التي لا تزيل العقل، ويباح ذلك لمن اضطر إليها.
قال الفقيه الحنبلي بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت / 624هـ) : «أجمع العلماء على إباحة الأكل من الميتة للمضطر، وكذلك سائر المحرمات، التي لا تزيل العقل»(1).
ولا يخفى أن الداعي لإباحة أكل الميتة وإتيان سائر المحرمات الأخرى التي لا تزيل العقل هو الاضطرار إليها، والاضطرار الذي يحصل من جراء مخصصة، يحصل أيضاً من الإكراه الشديد عليها.

(1) العدة في شرح العمدة / المقدسي الحنبلي : 464.

التقية في الفقه الزيدي

جاء في البحر الزخار لأحمد بن مرتضى اليماني الزيدي (ت / 840هـ) إن: «ما أباحه الاضطرار أباحه الإكراه، لقوله تعالى: (إلا ما اضطررتم إليه) وقال أيضاً: (إلا من أكره) وهي في عمار وياسر حين أكرها على الكفر. وترك ما أكره عليه أفضل وإن قتل»(1).
وقد وضّح الصعدي الزيدي (ت / 957هـ) في جواهر الأخبار ما أشار إليه أحمد بن مرتضى اليماني في البحر الزخار من نزول قوله تعالى: (إلا من أكره) في عمار بن ياسر (ت / 37هـ) رضي الله عنه.
وقال في البحر أيضاً: والإكراه يكون بوعيد القادر، إما بقتل، أو قطع عضو، أو ضرب، أو طعن بذي حدّ، وهذا مؤثّر إجماعاً. وإما بلطم أو ضرب، فيشترط كونه مؤثراً في التضرر، وإما الحبس فلا بدّ من كونه كذلك، فالساعة ليس بإكراه، والسنة إكراه، وما بينهما مختلف، والضابط التضرر، ومنه القيد، والكتف، وطرح العمامة، والجر بالرجل في الملأ،

(1) البحر الزخار / أحمد بن مرتضى 6 : 98 كتاب الإكراه.

218

فيؤثّر فيمن له رتبة علم، أو شرف لا في ذوي الدناءة، وكذلك السبّ والشتم... وفي الوعيد بأخذ المال، وجهان : أصحهما إكراه».
ثمّ عدد بعد ذلك الأمور المختلف فيها، هل هي إكراه، أو لا ؟ فقال : «والعبرة في التضرر، أي يجري مجرى حدوث علة، أو زيادتها، أو استمرارها كما مرّ لأصحابنا فيما يبيح ترك الواجب»(1).
ويفهم من ذلك - لا سيّما مع قوله المتقدم، ما أباحه الاضطرار أباحه الإكراه - أنّ التقية تصحّ عنده في جميع هذه الأمور التي حسبها إكراهاً.
كما أنّه أباح التقية فيما لم يتعدّ ضرره إلى الغير وادّعى عليه الإجماع، فقال : «وما لم يتعدّ ضرره إلى الغير فيباح له كلمة الكفر والمسكر ونحوه إجماعاً، ولا يباح القذف بالإكراه، ولا السبّ لتعدي ضررها، وتعظيم الله تعالى إياه لتسميته (بهتاناً عظيماً)(2)، ولا يباح الزنا بالإكراه إجماعاً، ويصحّ إكراه المرأة فيسقط الحدّ والإثم، حيث لا تمكّن من الدفع، ويباح مال الغير بالإكراه بشرط الضمان كالاضطرار».
ثمّ بيّن اختلافهم في إكراه الرجل على الزنا بين سقوط الحدّ وبين وجوب إقامته(3).
على أنّ بعض الأمور التي منع فيها التقية، قد خالفه بها الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت / 1250هـ)، وهو من أشهر أئمّة الزيدية المعروفين، في الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، وسيمرّ بنا كلامه.

(1) البحر الزخار 6 : 99.
(2) كما في سورة مريم، الآية 156.
(3) البحر الزخار 6 : 100.

وجاء في حدائق الأزهار : «ويجوز باكره القادر بالوعيد بقتل أو قطع عضو كل محظور، إلا الزنا وإيلامه أو هي، وسبّه، ولكن يضمن المال، ويتأول كلمة الكفر، وما لم يبق له فيه فعل فكلما فعل، وبالاضرار ترك الواجب، وبه تبطل أحكام العقود. وكالإكراه خشية الغرق ونحوه»(1).

وقد شرح الشوكاني عبارة الحدائق في سبيله الجرار، بأن جواز فعل ما يكره عليه بالوعيد بالقتل، أو قطع العضو، قد أذن به الشرع، ورفع التكليف به، قال : «ولا شك أن الكفر هو الغاية التي ليس ورائها غاية في معصية الله عز وجل، وقد أباح الله التكلم بكلماته مع الإكراه، بقوله (إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً)(2)»(3).

ثم قال : «وأما الإكراه بالاضرار فقط، فالظاهر أنه يجوز به فعل المحظور... وأيضاً قد أباح الله أكل الميتة لمجرد الاضطرار إليها، وأكلها من جملة المحظورات كما هو معلوم. ومن جملة ما يدل على الجواز - مع مطلق الضرر - قوله عز وجل : (إلا أن تتقوا منهم نقاةً)(4)»(5).

ثم بين وجه استثناء الزنا من المحظورات، لأنه فاحشة كبرى، أما وجه استثناء إيلام الأدمي، فلأنه لا يجوز دفع الضرر عن نفسه بإنزاله بغيره.

ورد على الحدائق بأنه لا وجه لمنع سب الأدمي عند الإكراه، كما رد القول

-
- (1) حدائق الأزهار / أحمد بن يحيى الملقب بالمهدي : 264 مطبوع مع شرحه السيل الجرار للشوكاني.
 (2) النحل : 16 / 106.
 (3) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار / الشوكاني 4 : 264.
 (4) آل عمران 3 : 28.
 (5) السيل الجرار 4 : 265.

بضمان المكره لما أتلف من مال كرهاً، وأوجبه على المكره، فقال : «لأنه لا حكم لمباشرته مع الإكراه، بل يكون الضمان على فاعل الإكراه»(1).

وقال في شرح عبارة الحدائق - «وبالاضرار ترك الواجب، وبه تبطل أحكام العقود» - : «أقول : إذا جاز بالاضرار فعل ما حرّمه الله سبحانه - كما قرّرنا - فكيف لا يجوز به ترك الواجب ؟ وكيف لا تبطل به المعاملات ؟ فإن بطلانها مما لا ينبغي أن يتردد فيه متردد، أو يشك فيه شاك.. إن المناط الشرعي في جميع المعاملات هو التراضي كما قال عز وجل : (تجارة عن تراض)(2)، وأي رضا يوجد مع الإكراه؟»(3).

وقد مر في الفصل الأول عن الشوكاني أيضاً تجويزه الموالاة للكافر تقيّة لمحافظة النفس، أو العرض، أو المال عند الإكراه عليها(4) مصرحاً بإجماع أهل العلم على مشروعية التقيّة بقوله :

«أجمع أهل العلم على أنّ من أكرهه على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، إنّه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر»(5).

-
- (1) السيل الجرار 4 : 265.
 (2) النساء 4 : 29.
 (3) السيل الجرار / الشوكاني 4 : 266.

(4) فتح القدير / الشوكاني 1 : 331.
(5) م.ن 3 : 197.

التقية في الفقه الطبري

شهد القرن الرابع الهجري تطوراً عظيماً في الفقه الإسلامي، حيث نشأت في ذلك العصر مذاهب فقهية كثيرة، وما لبث بعضها ان أصبح في خير كان لانقراض أتباعه بعد حين. ومن هذه المذاهب هو المذهب الطبري - نسبة إلى أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت / 310هـ) - الذي لم يبق من مؤلفات هذا المذهب سوى كتب الطبري، وأهمها تفسيره. وقد مرّ في الفصل الأول ما يثبت أنّ الطبري من القائلين بجواز التقية عند الإكراه، ولا داعي لإعادة ما ذكر من أقواله هناك، أو ما نقله هو عن كبار الصحابة والتابعين في مشروعية التقية في الإسلام.

التقية في الفقه الظاهري

ومن عداد المذاهب الفقهية المنقرضة هو المذهب الظاهري نسبة إلى أبي سليمان داود بن علي بن داود الأصفهاني (ت / 270هـ).

وهو أول من استعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس، وقد نشر فقهه من بعده ولده محمد بن داود (ت / 297هـ) الذي ترك بعض المصنفات في فقه أبيه منها: كتاب الإنذار، وكتاب الأعداء، ثم جاء بعده ابن المغلس أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد (ت / 324هـ) الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الظاهري في عصره، وقد ترك عدة كتب على طريقة أهل الظاهر (1).
وقد قدر لهذا المذهب أن يمتد به العمر زمنًا حتى كان من أبرز أنصاره فيما بعد ابن حزم الظاهري (ت / 456هـ) الذي يعد كتابه «المحلى» من أهم ما وصل إلينا من كتب هذا المذهب الفقهية، ولهذا سنعتمد ما في هذا الكتاب لبيان حقيقة التقية وواقعها في فقه المذهب الظاهري، فنقول:

(1) فهرست ابن النديم: 305 - 306.

223

أفرد ابن حزم الظاهري في المحلى كتاباً بعنوان كتاب الإكراه، فصل فيه الأمور التي يسع الإنسان إتيانها عند الإكراه عليها، ولا شيء عليه من ذلك، كما فصل الحديث عن الأمور التي لا يجوز فعلها ولا تصح التقية فيها، وذلك في مسائل، نذكر منها ما يأتي:

قال في أحدها: «فمن أكره على شرب الخمر، أو أكل الخنزير، أو الميتة، أو الدم، أو بعض المحرمات، أو أكل مال مسلم، أو ذمي فمباح له أن يأكل ويشرب ولا شيء عليه، لا حد ولا ضمان» (1).

وفي مسألة أخرى: «فلو أمسكت امرأة حتى زني بها، أو أمسك رجل فأدخل احليله في فرج امرأة فلا شيء عليه، ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر، أنزلت هي أو لم تنزل، لآتهما لم يفعلوا شيئاً أصلاً، والإمضاء فعل الطبيعة الذي خلقه الله تعالى في المرء، أحب أم أكره، لا اختيار له في ذلك» (2).

وقال في كلام طويل صحح فيه الإكراه على البيع، والشراء، والإقرار، والهبة، والصدقة، والنكاح، والطلاق، والرجعة، والعق، والنذر، واليمين، ثم فصل الكلام في مناقشته للأحناف فيما يلزم من ذلك أن وقع من المكره، وفيما لا يلزمه.

ثم رد على من حكم بامضاء نكاح المكره، أو طلاقه، أو عتقه وقال بوجوب إقامة الحد على من يتزوج المطلقة أو المعتقة إكراهاً، بل وحتى الواطي في نكاح الإكراه عدّه زانياً (3).

(1) المحلى / ابن حزم 8 : 330 - مسألة : 1404.

(2) م. ن 8 : 331 - مسألة : 1405.

(3) م. ن 8 : 331 - 335 - بعد المسألة : 1406.

وقال في مسألة أخرى : «ومن أكره على سجود لصنم، أو لصليب فليسجد لله تعالى مبادراً إلى ذلك، ولا يبالي في أي جهة كان ذلك الصنم والصليب»(1).
ثم قال : «ولا فرق بين إكراه السلطان، أو اللصوص، أو من ليس سلطاناً، كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا»(2) ورد على من قال بأن الإكراه لا يكون بضرب سوط أو سوطين، وعده تقسيماً فاسداً لم يأت به قرآن ولا سنة، وأنه غير معقول، وأخرج في تأييده رده عن ابن مسعود أنه كان يقول : «ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين إلا كنت متكلماً به» قال : «ولا يعرف له من الصحابة - رضي الله عنهم - مخالف»(3).
كما جوز في المسألة الأخيرة من مسائل الإكراه، الإكراه على النذر واليمين، ورد رداً عنيفاً على من قال بأن نذر المكره يلزمه، وكذا يمينه(4).

-
- (1) المحلى / ابن حزم 8 : 335 - مسألة : 1407.
(2) م. ن 8 : 335 - مسألة : 1408.
(3) م. ن 8 : 336 - مسألة : 1409.
(4) م. ن 8 : 336 - مسألة : 1410.

التقية في فقه الخوارج الإباضية

الإباضية فرقة من فرق الخوارج، وسميت بذلك نسبة إلى عبد الله بن إباض المقاعسي المري التميمي (ت / 86هـ)، ويكثر تواجدهم اليوم في سلطنة عمان، والجزائر في المغرب العربي، وهم من القائلين بالتقية كما صرحت بذلك كتبهم الفقهيّة، فقد ورد في كتاب المعتر لأبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي الإباضي، وهو من فقهاء الإباضية في القرن الرابع الهجري في باب (ما يجوز به معنى التقية في الأرحام ونحوهم من القول) ما نصّه :
«التقية في ذوي الأرحام، والجار، والصاحب جائزة، يظهر إليه الجميل والدعاء، حتى أنك تحمد أمره ولو كنت لا تتولاه»(1).

وهذا هو قول أبي جابر محمد بن جعفر الأزكوي الإباضي المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وهو من أكبر أنمة الخوارج الإباضية كما جاء في تقديم كتاب المعتر. وفيه أيضاً :

(1) المعتر / أبو سعيد الكدمي الإباضي 1 : 212.

226

«والعذر في التقيّة في الدين فيما يجوز، كالعذر في التقية في النفس فيما يجوز... ومن كان في حال التقية جاز له أن يدعو لمن لا يتولاه بما يدعو به لأهل الولاية، ويعقد المعنى لغيره»(1).
ثم نقل عن الأزكوي المتقدم قوله : «إن الجبن في مواطن الحق نفاق» وعقبه بقوله : «من غير تقية تسعة وتجوز له، وهو قادر على ذلك... وأما إن كان الجبن غريزة فيه لا يقدر على القيام بذلك العارض من الحق، أو كان الحق غير واجب عليه، أو كان في حال تقية توسع بها مما يسعه في دين أو نفس أو مال... إن هذا لا يكون من النفاق، وإنما النفاق ما أوجب الكفر من ركوب المعصية، وترك شيء من اللازم، أو ركوب شيء من المحارم بغير عذر له في الدين»(2).

وقال في مكان آخر : «ومن كان في حال التقية أو في غير حال التقية، ولقي كافة الخلق بأحسن ما يقدر عليه، ما لم يضيع حقاً لله في حال ذلك بدخوله في باطل، أو خروجه من حق، فهو معنا من أفضل الأعمال، وأحسن الأحوال، من الوسائل والفضائل، وربما كان ذلك من الواجب اللازم، ولا شك أنه من المروءة والمكارم»، ثم ضرب لذلك بعضاً من السيرة النبوية المطهرة، إلى أن قال : «وقد كان النبي (ص) في حال التقية وحال قدرة»(3).
ثم قال : «وروي عن بعض أهل العلم أنه كان يكتب إلى بعض من كان فسقه ظاهراً مع الناس - وأحسب أنه كان من أعوان السلطان -، وكان في كتابه : حباك الله وحفظك...» ثم بين أن هذا القول لا يجوز أن يقال إلا على

(1) المعتر / أبو سعيد الإباضي 1 : 216.

(2) م. ن 1 : 218.

(3) م. ن 1 : 213 - 214.

227

نحو التقية، ثم قال : «إنه جائز أن يتكلم الإنسان بكلام على غير ما يكون، يريد به الإصلاح بين الناس، وصرف الباطل، وإدخال الحق... ولا يكون على هذه المعاني كذباً، لأن الكذب إنما هو عَقْد كذباً، وهذا إنما عقد للإحسان، والإصلاح، والحق، وصرف الباطل، فلا يكون كذباً، وفيه الأجر والثواب»(1).

وقال السمدي الإباضي (ت / 557هـ) في الفصل الثالث والأربعين في الصدق والكذب، من كتابه (المصنّف) : «إنه من كذب كذبة فهو منافق، إلا أن يتوب، فإن تاب، وإلا برئ منه. ومن يقول أنه منافق، يقول : إنها كبيرة ما كانت إلا في تقية أو إصلاح»(2).

وفي كتاب النيل وشفاء العليل للثميني الإباضي (ت / 1223هـ) ما نصّه : «جاز لمكره اتقاء إن خاف قتلاً، أو ضرباً عنيفاً، أو خلوداً في سجن أو مثله، وقيل : حتى يشار عليه بسيف أو سوط، والأول أليق»(3).

وقال محمد بن يوسف اطفيش الإباضي (ت / 1333هـ) في شرح هذه العبارة : « (جاز لمكره اتقاء... أو خلوداً) مكناً طويلاً (في سجن أو مثله) كقطع أنملة، أو حلق لحية، وفقء عين (وقيل حتى يشار عليه بسيف أو سوط) أو نحوهما (والأول أليق) ولعله إذا رفع السيف، أو السوط، وأشار به لا يرده حتى يقضي ما أراد، فإذا خاف ذلك أعطى الجبار ما أراد من قول لا يجوز،

(1) المعتبر / الإباضي 1 : 214 - 215.

(2) المصنّف / أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي السمدي الإباضي 2 : 203 - من المجلد الأوّل.

(3) كتاب النيل وشفاء العليل / عبد العزيز الثميني الإباضي 4 : 360.

228

ويعقد خلافه في قلبه، أو من فعل إن أجاز العلماء التقية به.

وعن بعض : ما من كلمة ترفع ضربة أو ضربتين إلا أقولها، وأجاز بعضهم التكلم بترحم الكافر، جلباً للنفع، أو دفعاً لضرر ما، وذلك إذا احتيج إليه...»(1).

وقد قصر في النيل الإكراه على الشروع بالضرب(2)، فردّه الشارح بقوله : «والصحيح ما مرّ إنّه تسعّة التقية إذا خاف ولو قبل الشروع. ومن استخلفه السلطان بالطلاق، أو الإعتاق وخاف إن لم يحلف أن يفعل به ما مرّ، أو ضربة، أو ضربتين - على قول - جاز الحلف بهما، وكذا إن أكرهه عليهما بلا تحليف جاز له النطق بهما»(3).

كما ورد في كتاب النيل : إن السلطان إذا نادى إلى بيعته، فذهب شخص إليه، وحلف على البيعة لزمه ما حلف عليه إن حنث(4).

قال الشارح : «من لم يجئ عاقبته بقتل أو ضرب أو نحو ذلك، جاز الخروج إليه والتقية، ولا حنث في ذلك»(5).

أما من يكفر بالله تعالى مكرهاً، وقلبه مطمئن بالإيمان، فليس بكافر، وإن جرى لفظ الكفر على لسانه، وهذا من التقية، وهو جائز كما صرح به اطفيش

(1) شرح كتاب النيل وشفاء العليل / محمد بن يوسف اطفيش 4 : 360.

(2) كتاب النيل 4 : 361.

(3) شرح كتاب النيل 4 : 361.

(4) كتاب النيل 4 : 361.

(5) شرح كتاب النيل 4 : 361.

229

في تفسيره(1)، مع حرمة التقية عنده على القتل أو الزنا، وأنه لا يعذر من يقتل أو يزني وإن كان مكرهاً(2).

(1) تفسير القرآن / محمد بن يوسف اطفيش 7 : 97.

(2) م. ن 7 : 99.

التقية عند المعتزلة

مرّ في الفصل الثاني إن واصل بن عطاء رأس الاعتزال (ت / 131هـ) قد اتقى من الخوارج كما نصّ عليه ابن الجوزي الحنبلي (ت / 597هـ)، وقد ذكرنا تقيته برقم / 50 في موقف التابعين من التقية. وذكرنا أيضاً ضمن موقف تابعي التابعين من التقية، برقم / 78 تقية ابن أبي الحديد المعتزلي (ت / 656هـ). أما الزمخشري المعتزلي (ت / 538هـ) فقد استثنى المكروه من حكم الافتراء كما مرّ في الآية الثانية من الآيات الدالة على مشروعية التقية، في الفصل الأول. كما رخص للمكروه التلفظ بكلمة الكفر تقية، ولا شيء عليه مع اطمئنان القلب بالإيمان - وقد مرّ ذلك أيضاً في الآية الأولى في الفصل الأول. ويمكن أن يقال بأن ردّ الجاحظ المعتزلي (ت / 255هـ) على الحنابلة المتقدم في تقية أحمد بن حنبل برقم / 70، قد تضمن اعتراف الجاحظ بالتقية، حيث أشار إلى الإكراه المبيح للتقية كما في قوله: «على أنه - أي الإمام أحمد - لم ير

231

سيفاً مشهوراً، ولا ضرب ضرباً كثيراً». فهذا الكلام يدلّ على أنّ من أكره بالسيف أو ضرب ضرباً شديداً أو خوّف به فله - عند الجاحظ أن يداري من أكرهه بالتقية. وقد صرح الهادي المعتزلي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي - من أعلام القرن الثالث الهجري بمشروعية التقية، قال: «أما المداراة للظالمين باللسان، والهبة، والعطية، ورفع المجلس، والإقبال بالوجه عليهم، فلا بأس» (1). وبهذا نكون قد أعطينا صورة واضحة عن التقية في فقه المسلمين بشتّى مذاهبهم وفرقهم المعروفة.

(1) مسائل الهادي يحيى بن الحسين الرسي: 107 - نقلاً عن: معتزلة اليمن - دولة الهادي وفكره / علي محمد زيد: 190.

الخلاصة

لقد تأكد من خلال هذا البحث أنّ التقيّة من دين الإسلام الحنيف. أما من حيث ما يدلّ على كونها من الدين. فالقرآن الكريم. والسنة المطهرة. وإجماع علماء الإسلام. وهذا هو ما بيّنه البحث في فصله الأول.

ولقد كانت لنا جولة واسعة مع المفسرين في هذا الفصل، استعرضنا فيها أقوال أشهر المفسرين لدى المذاهب الإسلامية عموماً، وبما يزيد على قول ثلاثين مفسراً للكتاب العزيز. ولم نقف على أي واحد منهم قد حرّم التقيّة مطلقاً، ولم ينقل أحدهم التحريم عن غيره، ولم يصرح أي فرد منهم بأنها من النفاق ولا من الخداع أو الكذب في الدين. بل وجدنا الكثير منهم من صرح بخلاف ذلك تماماً.

234

ولقد كان للصحابة رضي الله عنهم موقف واضح من التقيّة، إذ صرّحوا بجوازها، وعملوا بها زرافات ووحداناً، وقد عزّزنا عملهم بالتقيّة بواحد وثلاثين مثلاً، كانت من بينها أمثلة كثيرة على التقيّة الجماعية التي اشترك بها ما لا يعلم عدده من الصحابة إلا الله تعالى.

كما كان للتابعين موقف من التقيّة إذ صرّحوا بجوازها وعملوا بها أيضاً، وهذا ما أوضحناه بأمثلة كثيرة من تقيّتهم، وذلك في واحدٍ وثلاثين مثلاً، وقد رأينا في تقيّة الصحابة والتابعين الكثير منهم ممّن حمله الإكراه على أن يحلف بالله على خلاف الواقع، أو يفتي بخلاف الحق إرضاءً للسلطان واتقاءً من شره وظلمه. وقد تتبّعنا العصرين - ما وسعنا - المواقف الصريحة إزاء التقيّة قولاً وفعلاً ابتداءً من السنة السابعة قبل الهجرة المشرفة وحتى نهاية سنة / 179 هـ، وهي من أواخر عمر التابعين. فوجدنا من مواقفهم إزاء التقيّة ما لا ينسجم بحال من الأحوال مع ادّعاء أنّ التقيّة كذب وخداع واقتراء !!

ثمّ انتقلنا بعد ذلك إلى موقف تابعي التابعين ومن جاء بعدهم وصولاً إلى عصرنا الحاضر، نقلت صفحات التاريخ ونبحث في طيات السنين، ونسترق السمع خلف أبواب السلاطين، فسمعنا العجب العجيب من كلمات المؤمنين، ورأينا الأعجب من أفعالهم تقيّة من هؤلاء الظالمين، وذلك في أربعة وعشرين مثلاً. ولقد تبيّن من خلال الفصل الثاني الذي استوعب من مواقف المسلمين - على امتداد تاريخهم - من التقيّة وذلك في سنة وثمانين مثلاً أنّ الظلم والاضطهاد الذي مرّ به التابعون وتابعوهم ليس له نظير في تاريخ الإسلام إلا

235

ما كان في العصر الأوّل منه حيث المعاناة والاضطهاد على أيدي المشركين، ولقد أدرك الكثير من الصحابة تلك المعاناة ممّن امتدّ بهم العمر بعد أفول نجم الخلافة الراشدة، فكان ذلك من أهم أسباب ومسوّغات لجوء هؤلاء الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى العمل بالتقيّة للنجاة بأنفسهم، والحفاظ على أعراضهم، وسلامة أموالهم من معرّة الظالمين.

ومن ثمّ جاء دور الفقه الإسلامي الذي امتاز بمرورته وصلاحيته لكل زمان وجيل، فهو لم يدع مسألة إلا وفصلها، ولم يترك ملحظاً كلياً أو جزئياً له صلة بالفرد أو المجتمع إلا وتعرّض لبيان حكمه بدقّة وتفصيل. ولما كنت قد عرفت موقف فقهاء الشيعة الإمامية من التقيّة، تساءلت مع نفسي ! سؤالا طالما تردّد قبل الشروع في

كتابة الفصل الأخير.

ما هو موقف فقهاء المسلمين - من غير الشيعة الإمامية - من التقية ؟
فكان جوابهم - كما بيّنه الفصل الأخير - واحداً، ألا إنّ التقية من دين الإسلام وكفى به جواباً والسلام.
اللّهم أرنا الحق حقاً حتّى نتبعه، والباطل باطلاً حتّى نجتنبه واجعل شرائف صلواتك، ونوامي بركاتك على محمّد
عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفاتح لما انغلق وعلى آله الأبرار وصحبه الأخيار.

والحمد لله ربّ العالمين

ثامر العميدي

23 / صفر / 1415 هـ